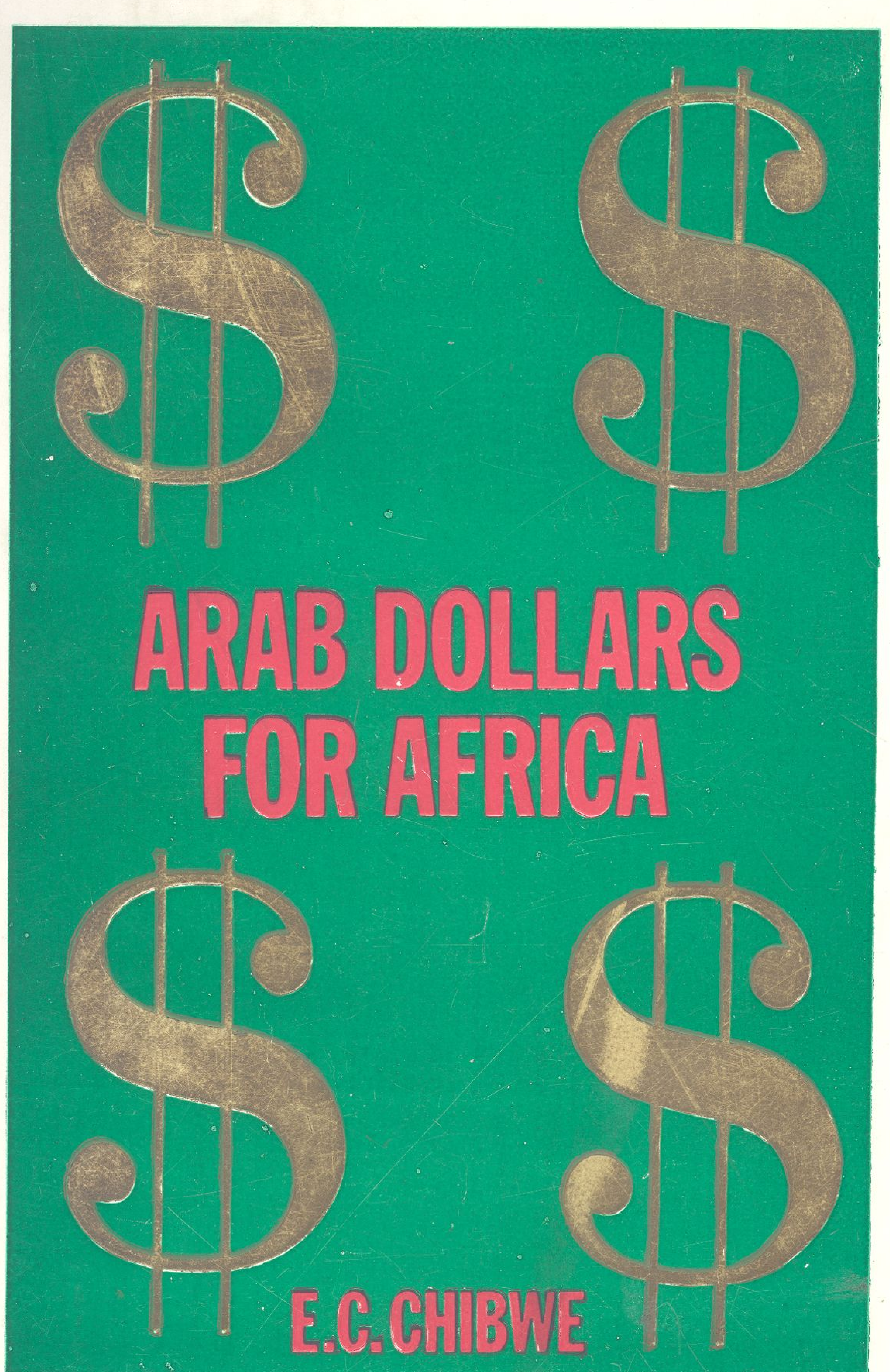
وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة
(رقم ٧٢٥)



دولارات عربية لإفريقيا

تأليف
افرابيم تشيامبى تشيوى

وزارة الإعلام
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة
-٧٢٥-

دولارات عربية لأفريقيا

Arab Dollars

FOR AFRICA

تأليف

افرايم تشيامبى تشيبوى

F.C. CHIBWE

تقـــديم

أعلن منتجو البترول العربى فى أواخر ١٩٧٣ عن زيادة مثيرة فى أسعار البترول الخام تقدر بنسبة أربعمائة فى المائة . ولعل من الجائز اعتبار هذا القرار فاصلا فى تاريخ العلاقة بين البلدان المتقدمة والعالم الثالث . فقـد كان أول انتصار رئيسى يحرزه منتجو المواد الأولية فى النضال من أجل الحصول على أسعار عادلة ومجزية لمواردهم الطبيعية النادرة والقـابلة للنفاد . وربما أن خفت حدة الآثار التى نشأت عن اتخاذ هذه القرارات ، حتى أصبح من الجلى للعيان أن ثراء العالم المتطور ورخاءه انما يتوقفـان بدرجة ليست هينة على موارده من المواد الخام التى لدى البلدان الأكثر فقرا . كما أن ادراك هذه الحقيقة وتقبل العـالم كله للاسعار المرتفعة ومسايرته للظروف المتغيرة قد دعمت آمال منتجى المواد الخام الأخرى فى البلدان النامية فى امكانية حـدوث تحسن مماثل فى عوائد منتجاتهم هم أيضا .

ولم يكن ثمة بد من أن تلقى الأسعار المتزايدة عبئا اضافيا على كاهل جميع البلدان . واذا أخذنا فى اعتبارنا أن البلدان النامية تعانى بالفعل من قيود شديدة على مواردها المالية فمما لا شك فيه أن هذا العبء الاضافى يشكل عبئا مرهقا للغاية . ومع ذلك فان العالم الثالث ، حفاظا منه على المبادىء السامية ، وعلى أمل التوصل فى نهاية الأمر الى تشييد صرح نظام اقتصادى عالمى جديد يرتكز على مبادىء العدل والمساواة . قد أبدى استـعداده لتحمل هذا العبء . وأيا ما كان الأمر ، فان فى وسع المرء أن يتوقع أن تؤيد البلدان المنتجة للبترول مساعينا من أجل التوصل الى نظام اقتصادى جديد تأييدا ماديا ومعنويا . فمن هذه البلدان وخاصة فى الشرق الأوسط ، تحصل الآن على مقادير هائلة من فائض الموارد المالية . ومن الواضح أنه لا يمكن استثمار هذا الفائض بأكمله داخل اطار نظمها الاقتصادية القائمة . وهذا ما أدى الى وجود مشكلات اعادة استثمار عوائد البترول . وكانت ثمة دلائل مشجعة ، فى بداية الأمر ، على أن حصة معقولة من هذا الفائض سوف تحول الى العالم الأكثر فقرا . بيد أن هذه البلدان لم تحصل حتى الآن بالفعل الا على مجرد مقادير اسمية . وفى معارضة شديدة على ذلك ، شقت مقادير ضخمة جدا طريق العودة الى اقتصاديات البلدان الغنية حيث استخدمت فى أغلب الأحوال فى الانفاق على استهلاك مجموع أو فى أحسن

الأحوال فى الحصول على حصص فى أسهم المنشئات الصناعية القائمة . وحتى فى أحسن الأحوال ، فانه مما يدعو الى الأسف الشديد أن تستخدم موارد البلدان النامية مرة أخرى استخداما من شأنه زيادةتوسيع الهوة بين « الذين يملكون » و « الذين لايملكون » فى هذا العالم . هناك ، اذن ، حجة قوية تستند الى أسس اقتصادية وسياسية وأدبية لتحويل حصة أكبر بكثير من هذا الفائض الى البلدان الفقيرة حيث يمكن استخدامها فى خلق طاقات انتاجية اضافية هى فى مسيس الحاجة اليها .

ويحاول الرفيق افرايم تشيامبى تشيبوى ، الذى يتولى حاليا منصب سفير زامبيا لدى جمهورية المانيا الاتحادية ، والذى تولى من قبل مناصب رفيعة فى الادارة المدنية ، يحاول فى هذا الكتاب تقديم تحليل موضوعى وعميق لهذه المسائل . فقد أبرز الجوانب العديدة للموقف وللمشكلات التى نواجهها فى أفريقيا فى هذا الصدد . كما حاول الاشارة الى الاتجاهات التى يمكن فيها البحث عن حلول والتوصل اليها . وفى الكتاب جهد كبير . فهو يتعرض لجانب عريض من التزامات أفريقيا وصلاتها وعلاقاتهما الاقتصادية داخل القارة ومع بقية العالم ، وهى التزامات وصلات وعلاقات وثيقة الصلة بموضوع اعادة استثمار عوائد البترول . ولذا فاننى سعيد اذ أقول هذه الكلمات القليلة على سبيل التقديم لهذا الكتاب الذى يشجع على التفكير . واننى لا أهنىء الرفيق تشيبوى على جهده الجدير بالثناء . لقد تأثرت بالآراء التى اعرب عنها والملاحظات التى أبداها والحلول المختلفة التى اقترحها ، حتى ولو انهما قد لا تكون فى جميع الأحوال مماثلة لآراء الحكومة وملاحظاتها وحلولها . واننى لأرجو مخلصا أن تلقى هذه الآراء والملاحظات والحلول الاهتمام والدراسة الواجبة من جانب المعنيين كلهم ، وأن ترسى الاساس لتعاون مثمر بين اخواننا العرب وبيننا فى أفريقيا .

كذلك يسعدنى أن أجد مسئولا شابا يملك الدافع الصحيح والمبادرة والقدرة والمثابرة ليكرس نفسه لمهمة صعبة بالرغم من التزامات الرسمية العديدة والوقت المحدود المتاح له . انه لمثال مشجع يجدر بالرفاق الآخرين تقليده . فهو لا يثبت فقط انه لا نهاية هناك للسعى وراء المعرفة . وانما يثبت أيضا ان من الضرورى ان نقتسم خبرتنا ومعرفتنا مع الآخرين وان تنشرهما بينهم ، وبذا نحسن نوعية الحياة فى المجتمع الذى نشكل جزءا منه

مجلس الدولة — **فخامة الدكتور كينيث كاوندا**

لوساكا — **الرئيس**

مقـــدمة

يتمثل الهدف الرئيسى للكتاب الذى بين يدى القارىء فى تحديد السبل العملية التى يمكن من خلالها اعادة استثمار العوائد الفائضة التى حققتها البلدان العربية المنتجة للبترول فى الاقتصاد الافريقى . وأرى توجيه النقود العربية داخل اطار بنوك التنمية القريبة من أجل أهداف التنمية العامة وكذلك داخل اطار المشروعات الزراعية والصناعية الفردية . ولذا فالكتاب يتناول تفصيلا ما يمكن للمستثمرين العرب (سواء الحكومات أو المؤسسات الخاصة) أن تتوقعه من الدخول فى مشروعات افريقية جديدة . ولا يريد المستثمرون الركون الى السلبية أنهم يهتمون بالدخل وبتنفيذ مشروعاتهم على السواء . وفى هذا الصدد ، أرى وجوب تقديم بعض التنازلات الخاصة من جانب البلدان الافريقية الى المستثمر العربى بوجه خاص .

وبصرف النظر عن التعهدات المالية التى قدمتها بعض البلدان العربية للمساعدة فى تعويض آثار الزيادات المعوقة فى أسعار البترول فى العـــالم النامى ، فقد أبدى المستثمرون العرب بالفعل تفصيلا ملحوظا للارتبـــاط بمشروعات بينهما فى بلدان بينهما (بلدان يتمتع فيها الاسلام بنفوذ قوى) بدلا من الارتباط بمجموعات من البلدان يصعب التعـــامل معها . وأرى تشجيع هذا الاتجاه والمضى به الى ما هو أبعد من حدود الانتماءات الدينية. وعلى المدى البعيد ، يرتبط المستقبل الصناعى للبلدان العربية حديثة الثراء بتوفر المواد الخام . وتملك افريقيا بوجه عام احتياطات واسعة من المعادن الحيوية كما ان فى وسعها أن تصبح من كبرى القـــارات المنتجة للموارد الزراعية . وطبيعى ان فرص الاستثمار تختلف من بلد لآخـــر ، بيد أن التاريخ قد شهد بأنه حتى الأجـــزاء النائية والفقـــيرة من افريقيا يمكنها التحول بسرعة الى أمم ناجحة تؤدى دورا حيويا فى النظام الاقتصـــادى العالمى .

وضمن اطار اتفاقيات تعاون بين دولة وأخرى ، بأننى اقترح أن يشكل الجانبان مجلسا لتنفيذ الأهداف المتفق عليها . وحتى اذا لم يكن المستثمر العربى حكومة ما ، فانه ينبغى أن يكون الطرف ممثلا لحكومة ما . وبذلك سيجد المستثمر ضمانات أكيدة فى امكانية تعزيز الاتفاقيات واحترامها .

أما من حيث الخبرة الفنية ، فانه كلا من البلدان العربية والافريقية ما يزال فى طور النمو بيد ان المشاركة فى طرح النقود يجب أن تتوفر لمواطن الدول المشتركة على قدم المساواة . وهكذا فانه قبل أن يطرح أى مشروع طرحا دوليا يجب على الطرفين المتعاقدين التسليم بأن أيا منهم ليس على درجة كافية من الكفاءة لتنفيذ أى جزء من مشروع ما . أما الاستثناءات الأساسية للقاعدة فسوف تكون لاعتبارات فنية محصنة ، أى لتخفيض نفقات النقل أو لضمان ادارة فعالة . وهكذا فسوف تصرح لطرف ثالث بالاشتراك فى المشروعات الأوسع نطاقا .

وسيتضمن المقابل الافريقى للاستثمار العربى تقديم معاملة تفصيلية للدولة أو الدول العربية من حيث الواردات والصادرات وتقديم تنازلات ضريبية خاصة .

وسوف تحتاج البلدان العربية وهى بصدد بناء قاعدتها الصناعية الى كميات متزايدة من المواد الخام الافريقية وبخاصة المعادن . ولذا يشير هذا الكتاب الى عدد من مجالات الاستثمار العربى الممكن تنفيذها .

وفى معالجة الجوانب الفنية للتعاون الافريقى — العربى فى مجال التنمية . فاننى أوردت كذلك المسائل السياسية والاقتصادية الأرحب التى نقلت العالم الثالث الى المرحلة الراهنة التى يطالب فيها بنظام اقتصادى عالمى جديد . ومما له اهمية ان الذى ناد الدعوة الى علاقات اقتصادية دولية جديدة فى ساحات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول هو الحكومة الجزائرية — نظرا لان الجزائر تشعر بالتزامها بتقدم كل من آفريقيا والعالم العربى على السواء .

لقد بدأت السيطرة القديمة العهد للبلدان الصناعية على البلدان النامية فى الانحياز وذلك فى غضون فترة زمنية قصيرة جدا . وقد ازدادت هذه العملية مسرعة عندما أطلق العرب العنان لـ « سلاحهم البترولى » خلال حرب الشرق الأوسط التى نشبت فى أكتوبر ١٩٧٣ .

بيد انه من الأهمية بمكان ملاحظة ان ارتفاعات سعر البترول لم تنجم بالكامل عن دوافع الكسب السياسى فى الشرق الأوسط فقط ، بالرغم من أن الحرب هى التى كانت الحافز الى ذلك ، بل يمكن القول بان زيادات السعر قد جاءت نتيجة لسنوات من المحاولات التى ينقصها حسن التنسيق

لتنبيه البلدان الصناعية الى أن عهد الاستغلال الاقتصادى قد مضىأوانه . وكان البلد الذى قاد رفع الأسعار هو ايران ، وهى بلد لم تحمله على اتخاذ هذا الموقف مصلحة سياسية خاصة فى الشرق الأوسط ، وقد رفض المشاركة فى تدابير حظر بيع البترول ، سواء للولايات المتحدة أو هولندا أو جنوب افريقيا .

وقد أشار أحد خبراء فى شئون الشرق الأوسط الى ان استخدام سلاح البترول فى سنة ١٩٧٣ كان محاولة لرد التاريخ الى مساره الصحيح. وقد أثبت ان البلدان الغربية لا تستطيع العمل بدون بترول الشرق وانه سوف يتعين عليها قريبا السماح لبلدان أخرى بالانضمام الى « ناديها » الخاص ، بمستوياته المعيشية والتعليمية ورعايته الاجتماعية العالية .. الخ : ولهذا فان نجاحات العرب قد منحتهم شعورا بالارتياح العميق . فالتاريخ يسير الآن فى الاتجاه الصحيح بالنسبة لهم .

ولكن ماذا عن افريقيا وعن بقية العالم ؟ لقد عانت البلدان النامية اضطرابا اقتصاديا بل عانت فى بعض الحالات اضطرابا سياسيا نتيجة لزيادات سعر البترول . وهى تبحث الآن بحثا مستميتا عن حلول لمصاعبها سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل . بيد أن الصورة ليست قائمة تماما . فقد أثبتت احداث السنة الماضية ان افريقيا تكسب هى أيضا ثقة فى تأكيد حقها فى معاملة عادلة فى الاتفاقيات التجارية ، وفى أسعار السلع . ففى أوائل ١٩٧٥ ، توصلت بلدان افريقيا ومنطقة الكاريبى والباسيفيك عن طريق المفاوضات الى اتفاقيات تجارية مع المجموعة الاقتصادية الاوربية أنسب بكثير مما كان سائدا فى الماضى . ويتعرض الكتاب فى صفحاته الأخيرة بصورة مستفيضة لتفاصيل « اتفاقية لومى » التى أسفرت عنها هذه المفاوضات .

ومنذ بدأت البلدان الافريقية فى نيل استقلالها فى أواخر الخمسينات، ظلت العلاقات الدولية للقارة محكومة بالتبعية الاقتصادية للغرب ، وباستكشاف سبل للتعاون مع الشرق ، بيد ان التدابير التى اتخذها العرب فى سنة ١٩٧٣ ، خلقت مجالا جديدا لعلاقات خاصة . فليس صحيحا فقط أن جزءا من العالم العربى ينتمى لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية . بل أنه صحيح أيضا ان كافة البلدان العربية تنتمى ، شأنها فى ذلك شأن افريقيا ، للعالم الثالث والتجمعات غير المنحازة هناك اذن تضامن وطيد للمصالح .

وبالرغم من هذا التضامن ، فان أغلب بلدان افريقيا السوداء كانت أيضا على علاقات طيبة مع اسرائيل ، التى بذلت جهودا شاقة لتقديم معونات فنية وعسكرية ومالية فى أرجاء القارة . وقد انتهت الآن هذه العلاقة نهاية مفاجئة . فمنذ عبور القوات الاسرائيلية فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ لقناة السويس من أجل غزو مصر (وهى عضو مؤسس فى منظمة الوحدة الافريقية) قطعت افريقيا علاقات افريقيا الدبلوماسية مع اسرائيل نهائيا .

ولتقديم منظور عريض لدراستى حول ما كان من المقرر ما أن تفعله البلدان العربية الآن لمساعدة افريقيا فى محنتها الاقتصادية الراهنة ، فاننى أبدأ بتحليل موجز ولكنه موضوعى لنزاع الشرق الأوسط وآثاره العالمية الخطيرة وردود الفعل لدى تجاه افريقيا . واننى لأرجو ان تساعد مساهمتى فى ازالة بعض ضروب سوء التفاهم التى ما زالت تعرقل التوصل الى نظام اقتصادى عالمى جديد .

الفصل الأول

نزاع الشرق الأوسط

عندما نشبت حرب الأيام الستة فى سنة ١٩٦٧ بين اسرائيل وجاراتها العربيات ، قوبلت الأنباء فى مختلف أجزاء العالم بمشاعر مختلفة . فقد اعتقد الناس انها حرب دينية بين المسلمين واليهود . وقرر آخرون ان الحرب نتيجة لدوافع سياسية ــ كانت مواجهة بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وقررت مدرسة فكرية ثالثة ان الحرب كانت بالنسبة لاسرائيل حرب بقاء بينما كانت بالنسبة للعرب معركة لانهاء سياسة اسرائيل التوسعية . وكما هو الحال بالنسبة للحرب الجارية الآن فى ايرلندا الشمالية ، فانه لم يكن ثمة اجماع فى الرأى حول أسبابها ودوافعها وآثارها .

فلو كان الاسرائيليون والعرب تنطبق عليهم حنقة «المتعصبين المدنيين» لكانت الحرب قد بدأت دون شك من غير اعداد مناسب ، ولتوقع كل جانب أن يلعب القدر دوره بيد ان شيئا من ذلك لم يحدث فى سنة ١٩٦٧ ، ولا بدرجة أقل من سنة ١٩٧٣ . كان النزاع مخططا تخطيطا منهجيا وقد خيض بصورة منهجية . ولم يكن من نصيب الصدفة أو المقادير غير النزر اليسير .

اننى أوثر النظر الى نزاع الشرق الأوسط بوصفه انتقام القرن العشرين من القرن التاسع عشر ، أو بعبارة أخرى ، بوصفه حربا من جانب العالم الثالث ضد العالم الصناعى ومظاهره كافة . فقد كانت البلدان الصناعية أول ما أدخل الميكنة ، بيد ان وسائلها الآلية كانت تتطلب تغذية متزايدة باستمرار من المواد الأولية ــ ومن هنا بدأ التوسع الامبريالى فى آسيا وافريقيا خلال القرن التاسع عشر . فتزاحم أوروبا الرهيب على افريقيا فى الثمانيات كان يستهدف الاستحواذ على المواد الأولية . وكان الأمر فى أغلب الأحوال لا يحتاج الى أكثر من اعلان احد المتزاحمين عن احقية ما ، حتى لا يحصل عليها « المتزاحمون » الآخرون ، أيا ما كانت هذه الأحقية . ولم تكن ثمة فكرة عن السكان المحليين ، وفى أغلب الأحوال لم تكن ثمة فكرة عن الموارد الفعلية التى تملكها كل منطقة . كان كل بلد يكتفى بالتأكد من عدم انتهاك البلدان الأخرى لحقوقه المزعومه .

اما فيما يتعلق بالشرق الأوسط . فقد كان لكل دولة أوروبية « مجال نفوذها » فما يسمى ب « الهلال الخصيب » ، الممتد من العراق الى المغرب على طول الشواطىء الجنوبية للبحر المتوسط ، كان مقتسما بين بريطانيا (مصر وفلسطين وشرق الأردن) وفرنسا (الجزائر ومراكش وتونس وسوريا ولبنان) وايطاليا (ليبيا) . وكان ينظر الى البحر المتوسط بوصفه بحيرة أوروبية تماما الى أن سمع صوت القومية العربية لأول مرة فى الثلاثينات والأربعينات .

ومن خلال مصادفة بين مصادفات التاريخ العظيمة ، برزت القومية العربية الى جانب اكتشاف البترول فى الشرق الأوسط . بيد أن قلة من الناس هم الذين أدركوا مغزى هذا الارتباط . ففى البداية كان البترول مصدرا رخيصا من مصادر الطاقة . اذ بمجرد اكتشاف البئر ، يبدأ البترول فى التدفق بقوة من الأرض حتى تجف البئر . وخلافا لذلك كان الفحم سلطة باهظة التكاليف وينطوى انتاجها على مخاطر كبيرة ، وهكذا فبينما كانت البلدان الأوروبية تغلق ببطء - ولكن بصورة نهائية مناجم فحمها وتستهلك مقادير متزايدة باستمرار من البترول ، كانت الحركات القومية للعالم الثالث تستجمع قواها ، لتصل الى المرحلة التى تستطيع عندها قلب ميزان القوة الصناعية بحدة . كما كان العالم الثالث بسبيله الى التعرف بسرعة على كيفية استخدام آلات العالم الصناعى . وكانت هذه العوامل كلها وبداية لعملية أدت رأسا الى الموقف الراهن ، وهو الموقف الذى لم تعد شعوب أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وامريكا اللاتينية تطيق فيه أن تكون عرضة للاستغلال لمجرد تغذية آلات الامم المتحدة الصناعية .

ومع تزايد احساس البلدان الغنية باعتزازها القومى ، منحها تطورها كيانا جديدا ومجتمعا جديدا وثقافة جديدة ، تعد فى كثير من الحالات بمثابة تجميع بين أفضل ما فى العالمين القديم والجديد (مع ان الناس فى بلاد أخرى محقون فى اعتقادهم بان ما يحصلون عليه هو أسوأ ما فى كل من العالمين) . وقد شغلت البلدان الى أبعد حد بأفكارها الجديدة عن التنمية، بيد انها تمكنت فى الوقت نفسه بديانتها وثقافتها السائدين . على ان العرب يتميزون بوضع منفرد فى العالم الثالث من حيث أنهم يجدون انفسهم فى مركز السيطرة على ثلثى احتياطات البترول المعروفة فى العالم - ومن ثم

تزايدت قوتهم التى لم يسبق لها مثيل فى هذه الفترة الحاسمة من فترات التاريخ العالمى .

وتعتبر اسرائيل التى تنفذ فى جانب العرب ، وهى تعد ظاهـرة غير عادية بأى معيار من المعايير . بيد أنها ظاهرة يفسرها العرب فى آن واحد بأنها تكفير عن ذنب أوروبا فى اضطهاد اليهود طيلة ۲۰۰۰ سنة وتجربة غير انسانية حرمت الفلسطينيين من وطنهم . كما ان الكثيرين يعتبرون اسرائيل رأس جسر اقتصادى للغرب فى الشرق الأوسط ـ يستهدف تجزئة المنطقة كلها واستعمارها من جديد .

اليهـــــود :

تعرض اليهود للاضطهاد طيلة ۲۰۰۰ سنة حيثما حلوا . وكانوايجبرون عادة على العيش فى طوائف منعزلة حتى يسهل التعرف عليهم واستخدامهم ككبـاش فداء عندما يود الحـكام تحـويل الأنظـار بعيـــدا عن الأزمات السياسية أو الاقتصادية . وكانت عمليات الطرد أو المذابح الجماعيـة للطوائف اليهودية حدثا متكررا ومنتظما فى تاريخ هذا الشعب العاثر الحظ

وبمجرد أن فقد اليهود وطنهم وتبعثروا فى أرجاء العالم الغربى ، كان من الضرورى تبعا لجميع مقاييس الزمن التاريخية ان يفقـدوا شخصيتهم كذلك شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من الشعوب المقهورة . بيد ان اليهود لم يفقدوا شخصيتهم . لقد أصبحوا مطاريد بالنسبة لأوروبا لا يقبلهم احد . وكان امنهم الوحيد يكمن فى كيانهم وعذابهم المشترك ، وفى تقاليدهمودياناتهم الواحدة . وكان لا بد أن يكون من الممكن نقل ما حققوه من ثراء ، سـواء فى شكل معرفة اكاديمية أو مجوهرات أو أشياء قيمة خفيفة أخرى .

ولقد استمر الحال على هذا المنوال الى ان حل القرن التاسع عشر : عندما جلبت الثورة الصناعية والتغييرات الاجتماعية المصاحبة لهـا املا جديدا بالنسبة للطوائف اليهودية . وولدت الصهيونية . ففى مواجهة الاضطهاد الذى لا وهاده فيه طرح المثاليون اليهود فكرة جـديدة أن أحـدا لا يريدنا ومن ثم فلنحاول استرداد احترامنا لأنفسنا ولنصبح امة من جـديد : والى ان يتحقق ذلك فانه لا بد لنا من وطن ـ هـو الوطن الذى فقدناه نتيجة للغزو والذى يعد وطننا بحكم الارث .

ان فلسطين متأصلة فى ديانة كل يهودى . فاليهود عندما يحتفلون بعيد الفصح يشربون الانخاب قائلين :

« موعدنا فى القدس فى العام القادم » : بيد أن « تيودور هيرتزل » أعظم دعاة الصهيونية ، حدد احد مشكلات « مدينته المثالية » عندما لفت الانتباه الى انه لا يمكن لأنه أن تكون مؤلفة بالكامل من مصرفيين وأكاديميين (وهو ما أصبح عليه حال اليهود جميعهم تقريبا خلال قرون النفى) . وكان « هرتزل » يريد للناس أن يعملوا بأيديهم وان يعودوا الى الوطن وقد جاءت أفكاره فى الوقت المناسب بالنسبة للشبان اليهود الصغار والعاطلين فى أغلب الأحوال والذين كانوا موجودين فى وسط أوروبا وشرقها عند مطلع القرن .

وقد هاجروا الى فلسطين فى جماعات متغيرة ، دون ان يحملوا نقودا ، أو تكون لهم تطلبات ، اذ كان كل ما حملوه معهم هو ايمان قوى من أجل بناء وطن جديد .

وقد افرزت الايديولوجية الرائدة الصهيونيين الأوائل نظام«الكيبوتزات» الذى حقق نجاحا رائعا « وحول الصحراء الى بستان . وقد جمع هذا النظام بين الجوانب الايجابية للتكنولوجيا الحديثة والاحتفاظ بالقيم الاجتماعية التقليدية ، بيد ان ، كما هو الحال مع كل الجماعات الطليعية، كانت ثمة « عزلة » مباشرة عن السكان المحليين الذين ظلوا يحرثون الأرض بطريقتهم المستقرة طيلة قرون من الزمان . وقد اشتراها المهاجرون وطوروها بسرعة فائقة ، مدفوعين الى ذلك دائما بالفكرة القائلة بأنه يتعين توفير مستوى معيشى عال اذا أريد اجتذاب مزيد من المهاجرين . واخذت الأرض والثروة تتراكمان . بيد ان سخط العرب الفلسطينيين أخذ يتراكم هو الآخر .

كان البريطانيون يمارسون حكم الانتداب فى فلسطين ، وبعد الحرب العالمية الأولى جاء « وعد تصريح بلفور » لليهود بفلسطين كوطن قومى لهم . بيد ان البريطانيين كانوا ايضا على علم تام بالقومية العربية الآخذة فى النمو فى الشرق الأوسط ، وكانوا حريصين على عدم اشعال الموقف ، ولذا فقد سلكوا سبيل المراوغة . وقد رفض العرب اقتراحا تقدم به البريطانيون فى سنة ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين الى دولة عربية وأخرى يهودية ورفض كل من الجانبين اقتراحا آخر فى سنة ١٩٣٩ باقامة دولة مستقلة بعد فترة من عشر سنوات يحد خلالها من الهجرة اليهودية . ونظرا لان البريطانيين لم يكونوا على استعداد فيما يبدو لاحترام « تصريح بلفور » بالكامل ، فقد شرع اليهود فى تشكيل جيوش سرية وتحول كثيرون منهم الى مقاتلى عصابات .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، ذاعت حقيقة معسكرات الموت النازية التى كان من الصعب تصديقها . والتحمت المشاعر التى خلفتها محاولة « هتلر » لابادة اليهود الأوروبيين بضغوط الصهيونية فى الولايات المتحدة لافراز مشروع قدمته الأمم المتحدة يقضى بتقسيم فلسطين .

وأصبح جزء من القدس يهوديا ومسلم جزء صغير من الأرض لليهود . وكانت الحدود مصطنعة ومن الصعب حمايتها ولذا ولدت اسرائيل فى معمعان الحرب وظلت فى حالة حرب . ومنذ أصبحت اسرائيل عضوا فى الأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٩ أصبح الشرق الأوسط ترسانة حربية . وتنحصر حجج العرب بخصوص اسرائيل فى ما يلى : ان الغرب مذنب ويشعر بذنبه عن قرون معاداة السامية التى كان مسئولا عنها ، كما ان ايدى العرب وراء خطوات اسرائيل والتوسعية سواء فى عام ١٩٤٨ اوسع فى ١٩٢٦ أو فى ١٩٦٧ . أما تقدم اسرائيل فهو تقدم زائف ، فلو أخذنا فى اعتبارنا حجم المساعدات التى تدفقت عليها من الولايات المتحدة ، لكان من المفروض أن يكون مواطنوها على درجة عالية جدا من الثراء ، بيد ان البديل الوحيد لهذا الثراء هو الانفاق على الاسلحة والعدوان المسلح .

ومن ناحية أخرى ، يحاول الاسرائيليون فيقولون : ان العرب لم يفلحوا أرض فلسطين قط ، فقد أهملوها ، وان العرب لم يخرجوا على أيدى اليهود وانما دفعتهم البلدان العربية الأخرى الى الخروج الى حين أملا فى عودة مظفرة ، ولم تكن الأرض التى خصصها لليهود فى بداية الأمر ارضا يمكن للدفاع عنها ، ولذا فان الأراضى التى تم الاستيلاء عليها فى القتال تعد ضرورية بالنسبة لأمن اسرائيل ، وينظر العرب الى اسرائيل نظرة ملؤها الحسد على انجازاتها الهائلة فى مضمار التقدم الاقتصادى .

وقد قيل ان العرب والاسرائيليين هم وحدهم الذين يمكنهم ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، بيد ان جذور النزاع تكمن فى مكان ما خارج الشرق الأوسط .

وأى مؤتمر هادف يرمى الى تسوية المشكلات التى يطرحها وجود اسرائيل لا يجب أن يضم العرب واليهود وحدهم ، وانما أيضا الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى المعنى كل منهما بالنزاع مباشرة .

العرب :

يمكن تعريف العربى بأنه الشخص الذى ترتبط شخصيته بالعالم

العربى ككل ، من ناحية اللغة والثقافة والدين . وقد يكون العربى من أصل كردى أو أرمنى أو زنجى او بربرى ، بيد انه اذا كانت حقـــائق التـــاريخ الأساسية تتمثل فى رسالة محمد وذكريات الامبراطورية العربيـة واذا كان يتمسك باللغة وتراثها الثقافى ، فانه فى هذه الحالة عربى أصيل .

ان الدين الاسلامى يرتبط غالبا بالعرب لأنه الدين الذى منحهم — لأول مرة — فى تاريخهم شجاعة واصرارا على اخضاع الأجناس الاخرى وكسب ممتلكات جديدة . ويعتقد العرب ان روح محمد كانت دائما القوة المحركة للفتوحات . وقد قال باحثون عديدون انه « لولا القرآن ، لما عرف العرب الفنون والعلوم الانسانية ولمـا عرفوا القانون » .

وسعيا وراء الهدف الذى حدده محمد ، نجح اتباعه بعد وفاته فى فتح أجزاء واسعة من أوروبا وأفريقيا وآسيا . وكانوا فى ذلك يقتفون آثار الرومان الذين تمكنوا هم أيضا ، قبلهم بقرون ، من حكم أجزاء من افريقيا وآسيا وأوربا . وقد امتدت الامبراطورية العربية الجديدة من آسـيا الوسطى عبر الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى المحيط الأطلسى . وترمز سنة ٦٥٥ ميلادية الى ذروة انتصاراتهم ، عندما استولوا على بيزنطة . وقد أشار «جون لافان» الى أن : « الحضارة العربية ازدادت ثراءا وتنوعا وأصبح احساس العرب بالتراث والتقاليد حسـيا بنفس الدرجة التى تميز بها مجرد الاحساس النظرى فى الماضى . ولم تتدخل هذه الحضارة فى الادارة المدنية والدينية الداخلية للشعوب المقهورة فى عديد من المنـاطق وقد قوبلت هذه السيطرة المستنيرة بترحيب خاص من جانب أولئك الذين كانوا خاضعين لسادة بيزنطة الأشد قسوة . بل ان سكان مصر وسوريا المسيحيين ، مع بغضهم للاسلام، كانوا يؤثرون حكمه على حكم البيزنطيين »

ونتيجة لمعاداة المسيحيين لم يتمكن العرب من مد تجارتهم ونفوذهم الى جـزء كبير من أوروبا الغربية . الا انه بالرغم من هذه العتبـة فقد وصلت تجارتهم الى النرويج « وانجلترا والبلدان المطلة على «بحر البلطيق» عن طريق وسطاء كانوا يهربون المنتجات العربية الوفيرة ويتاجرون فيها فى المناطق التى لم تكن خاضعة للنفوذ العربى . وفى سنة ٨٣١ ميلادية احتل العرب صقلية بيد أنهم عجزوا عن الاستيلاء على « نابولى » و «ايطاليا» ، مع أنهم افلحوا فى دفع البابا الى احترام الدين الاسلامى . وكان العرب مهتمين برفاهية الشعوب التى قاموا بغزوها . فقد طبقوا أساليب زراعية جديدة فى « صقلية » وقاموا برى الأرض على نطـاق واسع وتمكنوا من

انتاج مزيد من الغذاء للسكان . ونتيجة لتطبيق الأساليب الجديدة ، امكن زيادة ما ينتجه الفدان من ريع الأرض من محاصيل وامكن لها طرح نباتات مستوردة من بلدان اخرى كأشجار البرتقال والنخيل وقصب السكر .

اما أسبانيا ، التى احتلت لاول مرة على يد العرب فى سنة ٨١٠ ميلادية ، فقد استخلصت فوائد جمة من حكمهم . فقبل ذلك ، لم يكن النبلاء والكهنة الرومان يسيطرون على حياة الاسبان السياسية وحدها ، وانما كانوا يسيطرون على حياتهم الاقتصادية ايضا . فقد كانوا يملكون سويا الأرض التى كان يفلحها الفلاحون لقاء مقابل ضئيل او دون مقابل على الاطلاق . وعندما تقلد العرب زمام الحكم . طبقوا اصلاحات زراعية شاملة ووزعت الأرض على الفلاحين . ويحق للعرب ان ينسبوا الى انفسهم الفضل فى ادخال الاشتراكية لأول مرة فى اسبانيا :

اذ لا يمكن انكار الفوائد التى مثلتها الحضارة العربية والاسلامية بالنسبة لاوروبا . ففى أسبانيا ، أنشأ العرب منشئات تعليم عال اجتذبت العلماء من ارجاء أوروبا كافة . ووصل الأدب الاغريقى بكنوزه الثمينة الى اوروبا عن طريق الترجمات العربية ومع ذلك فما أقل المحدثين الذين يعترفون اليوم بالمساهمة العربية فى تقدم العلوم والفلسفة . ذلك انه لولا الانجازات التى حققها العرب فى مضمار الرياضيات خاصة ، لما تطورت « التكنولوجيا الغربية » بالسرعة التى تطورت بها . وعندما كانت أوروبا غارقة فى سباتها فى ظل العصور المظلمة ، كانت الآداب العربية والفلسفة والرياضيات العربية والطب العربى فى مرحلة ازدهار .

ويعتقد بعض المعلقين المعاصرين ان الوحدة العربية لا يمكنها التعبير عن نفسها الا سلبا ، وذلك من خلال الرغبة فى القضاء على اليهود . بيد ان الوحدة العربية كان لها فى السابق دوما تعبيرا ايجابيا . وليس ثمة مبرر للاعتقاد بانها لن تجد هذا التعبير الايجابى من جديد . ففى العصور الوسطى وحد العرب امبراطوريتهم فى ظل ثقافة قوية ودين متين ، بالرغم من التباينات العنصرية والجغرافية فى الأراضى الخاضعة لهم .

غير ان العظمة العربية السابقة غطى عليها نهوض اوروبا . فقد بدأ العالم العربى فى التشرذم والخضوع للغزو الأجنبى الى ان تحول البحر الأحمر بأكمله فى القرن التاسع عشر الى بحيرة اوروبية ولم يبدأ النجم العربى فى

الظهور فى الأفق من جديد الا فى الأربعينات ، ومع خلق دولة اسرائيل فقد أدى رد الفعل العربى الضعيف للتحدى الذى مثلته اسرائيل الى دفع القوميين الشبان الى اتخاذ موقف أكثر ايجابية ضد التدخل الاجنبى فى الشرق الأوسط . وكان جمال عبد الناصر البكباشى المصرى ، هو ابرز هؤلاء القوميين واكثرهم نفوذا .

كان تفسير ناصر لخلق اسرائيل فى سنة ١٩٤٨ كما يلى :

« ان القوى الامبريالية والاحتكارات العالمية تسعى الى أهداف محددة، أى الى اخضاع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج لسيطرتنا العسكرية ، حتى يتسنى لها مواصلة استغلال ثرواتها ونهبها . وقد وصل الأمر بالدسائس الامبريالية الى حد الاستيلاء على جزء من أرض فلسطين العربية ، فى قلب الوطن العربى ، واغتصابها دون مبرر من الحق أو القانون ذلك على أمل اقامة نظام عسكرى فاشى لا يمكنه العيش دون اللجوء الى التهديدات العسكرية . وينبع الخطر الفعلى لهذه التهديدات من كون اسرائيل اداة للامبريالية . وفى الوقت الحاضر فان الجمهورية العربية المتحدة ، تاريخيا وفعليا ، هى البلد العربى الوحيد الذى يمكنه تحمل مسئولية بناء جيش وطنى قادر على ردع المخططات العدوانية الصهيونية الامبريالية » .

ويعتقد العرب أن النزاع العربى ـ الاسرائيلى ليس نزاعا بين العرب واليهود ، وانما هو نزاع بين العرب والامبريالية . فاسرائيل ليست أكثر من كبش فداء . وتاريخ الحرب يؤيد هذا الاعتقاد . وقد قال جمال عبد الناصر : « ان بلادنا العربية لم تتوقف طيلة قرون عن ان تكون هدفا لهجمات والعداء الامبريالى ، كما لو كانت الامبريالية تريد الانتقام لذنب قديم من الأمة التى جلبت الحضارة الى بلدانها مع فتوحات الخلافة بعد محمد » .

وقال ناصر فى ٢٠ مارس ١٩٥٨ : « ان انجلترا وفرنسا هما اللتان هاجمتا هذه المنطقة تحت اسم الحروب الصليبية ، ولم تكن الحروب الصليبية تعنى شيئا آخر سوى الامبريالية البريطانية ـ الفرنسية » . وكان يعتقد ان الهدف الرئيسى للامبريالية هو :

« الحط من شـأننا والاستحواذ على ما فى أيدينا وتحت أرجلنـا ، واستغلال ثرواتنا وأسواقنا لمصلحتها الخاصة ، وتحويل أراضـينا الى قواعد لجيوشها حتى يتسنى لها ، استهلاك ثمار أرضنا فى وقت السلم ، وتدمير منشئاتنا بأيديها أو بأيدى أعدائها ثم تغرس بذور الفساد والفرقة بيننا ، وتقضى على ركائز قوميتنا ، وتخرسنا حتى تحول بيننا وبين استعادة عظمة ماضينا ، وتقتل قلوبنا حتى لا نعى انجازنا المجيد وتسلب عقولنا ، وهذا العالم الذى هو عالمنا » .

ويوضح الفصل العاشر من الميثاق الوطنى المصرى دون أى لبس ان العرب فى الشرق الأوسط . انما يحاربون الامبريالية لا اسرائيل . فهو يقول فى جزء منه : « ان اصرار الشعب على القضاء على العدوان الاسرائيلى الواقع على جزء من أرض فلسطين هو اصرار على القضاء على واحد من أخطر جيوب المقاومة الامبريالية لنضال الشعوب » .

ومنذ حرب كتوبر ١٩٧٣ بدأت الأمور تتحسن بالنسـبة للعرب ، الى حد أمكن معه الرئيس السادات ، خليفة عبد الناصر ، أن يعلن فى أول يونيو ١٩٧٥ أنه « ليس هناك مشكلة أخرى أسهل على الحل من مشكلة الشرق الأوسط » . وهذا الاعلان من جانبه فى مؤتمر القمة مع الرئيس الأمريكى « فورد فى سالزبورج » انما يعكس ثقته الفائقة فى الموقف الجديد

وأثناء تبادل الانخاب بعد عشاء فى نفس المناسبة كان فى وسع السادات طرح الشروط العربية وكانت ثمة فرصة للمرة الأولى فى احتمال استعداد امريكا للاصغاء :

« ان حالة الحرب لا يمكن أن تنتهى والسلام لا يمكنه أن يسود ربوع الشرق الأوسط الا اذا التزمت البلدان المعنيـة كافة ، بما فيها الدولتان العظميان ، بالاعتراف باستقلال وتكامل أراضى الدول وبعـدم اتفـاقية السماح بالاستحواذ على أراض بطريق القوة وبالموافقة على شكل محدد من تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطينى وحقه فى العيش فى دياره .

ووجد العرب ثقة جديدة على الجبهة الاقتصادية ايضا . فقـرارهم الخاص بزيادة سعر البترول قد عاد عليهم بأرباح سخية ، وبهـذا الاجراء المثير الذى اتخذه العرب ، أمكن لهم تحسين دخول كل فرد ورفع مستوى حياته سواء فى البلدان المتقدمة أو النامية .

وقد أشار الخبراء الى أن التاريخ سوف ينظر الى حرب البترول عام ١٩٧٣ بوصفها محاولة لتحويل التاريخ الى مساره الصحيح . قد أثبتت حرب البترول بلا اى لبس ان البلدان الغربية لا تستطيع الحياة بدونه . ولأول مرة فى الذاكرة الحية لبلدان أوروبا الغربية وامريكا ، يجبر سلاح البترول البلدان الصناعية الجبارة على الركوع ، وهو ما لم تفلح فيه الطاقة الذرية ولا اى سلاح نووى آخر . قال « جون لافان » ، فى حديثه عن النجاحات التى احرزها العرب فى عام ١٩٧٣ : « لقد تسببت هذه النجاحات فى ايجاد ارتياح عميق بين العرب من الخليج العربى الى المحيط الأطلسى ، لأنها مسحت جانبا من عار قرون من الاذلال . ان التاريخ الآن يسير فى اتجاهه الصحيح » . وفى سنة ١٩٧٤ ، كان ثمة اجماع فى الآراء بين الاقتصاديين على أن بقاء أوروبا يتوقف على المساعدة المالية التى تتلقاها القارة من الشرق الأوسط . وعلى المدى القصير ، وحتى يتسنى لأغلب بلدان أوروبا البقاء ، سيكون عليها الاعتماد على اعادة استثمار الدولارات العربية فى أوروبا بصفة مؤقتة ، وهو ما يعنى صراحة الاقتراض من البلدان العربية على المدى القصير . اما الحل على المدى الطويل فيكمن فى زيادة اوروبا لحجم تجارتها مع بلدان الشرق الأوسط . فالسبيل الوحيد الى سداد ثمن البترول العربى يتمثل فى بيع مزيد من السلع وتقديم مزيد من الخدمات للبلدان العربية المصدرة للبترول .

التدخل الأجنبى :

يستحق تدخل الدولتين العظميين فى الشرق الأوسط دراسة نقدية . لقد ذكرت الدول الصغرى فى الأمم المتحدة انه لولا تأييد الدولتين العظميين لانتهت الحرب منذ زمن بعيد . واذا كان صحيحا ان الدولتين العظميين تتحملان المسئولية عن استمرار النزاع فى الشرق الأوسط فما هى الفوائد التى يمكن لهما ان يجنباها من ذلك ؟ هذا السؤال سؤال رئيسى يطرحه دائما أولئك الذين يودون صادقين سيادة فى تلك المنطقة المضطربة من العالم . وقد قال احد الدبلوماسيين المعتمدين لدى جمهورية المانيا الاتحادية فى لهجة سافرة : « ان الشرق الأوسط ليس حالة خاصة . انه مجرد احد حقول تجارب الصواريخ الدفاعية والهجومية الأكثر تطورا التى تملكها الدول الكبرى » . وهذه الاجابة اجابة سطحية على سؤال حيوى وجاد ، بيد انها تتضمن جانبا من الحقيقة على الأرجح .

وهناك اعتقاد شائع بأن من يسيطر على البحر المتوسط يتسنى له النفوذ مباشرة الى المحيط الهندى . وتعتقد الدول الكبرى « انه لما كان

أن المحيط الهندى محصورا بين القرة الافريقية وشبه القارة الهندية ، الضعيفتين من الناحية العسكرية ، فان المحيط الهندى مفتوح للمزاحمة العسكرية . ومنطقة البحر المتوسط نفسها تجتذب جانبا كبيرا من اهتمام الدول الكبرى . فهى محصورة من الشمال بالدول الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وقد اصبحت هذه المجموعة اقتصاديا وسياسيا ، قوة يحسب حسابها . راى امتزاج سلمى بين الدولتين العظميين لا معنى له دون اشتراك أوروبا . وتعتقد بلدان حلف شمال الاطلنطى ان الاتحاد السوفيتى يعمل على انهيار أوروبا ، ويود لو حدث هناك فراغ فى القوة حتى يتسنى له دخول اوروبا والسيطرة عليها وتحويلها الى دولة شيوعية. ويعتقد حلف شمال الاطلنطى ان الاتحاد السوفيتى لن يهاج ولن يسبب اية متاعب مما دامت الوقات الأمريكية موجودة فى أوروبا والبحر المتوسط .

أما ناحية الجنوب والشرق من البحر المتوسط فتقع البلدان الغنية المنتجة للبترول . وثرواتنا المحتملة لها جاذبية هامة للدولتين العظميين وشركائها . وعندما نشبت الحرب فى الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٧٣ اخذت البلدان الأوروبية تتشكك لأول مرة ، فى جدوى تأييدها لاسرائيل .

فقد كانت بلدان حلف شمال الاطلنطى اساسا مؤيدة لاسرائيل بيد ان المجموعة الاقتصادية بدأت فى تقدير ضرورة الاحتفاظ بأفضل علاقات ممكنة مع العرب .

وقد اكتشف العرب قوتهم من جديد عندما ادركوا ان البترول هو مصدر الطاقة الرئيسى فى العالم ، وانه مفتاح القوة العلمية والسياسية والعسكرية والاقتصادية . وتثبت الأحداث فى أوربا دون أى لبس ان سلاح البترول العربى له من القوة ما يكفى لهذا العالم .

وقد قال ديبلوماسى اوروبى فى بون ان تأثير اوروبا الغربية فى نزاع الشرق الاوسط لا يعدو ان يكون صفرا . ولو كانت الامور الأخرى واحدة، لساندت أوروبا الغربية اسرائيل ، بيد انه من حسن حظ الأوروبيين ان الأمور ليست واحدة . فأوروبا تحتاج الى البترول واسرائيل لا تملك بترولا لأوروبا . وقد اختاروا تأييد العرب لاعتبارات تتعلق ببقائهم .

قد طرح بعضهم امكان تقرير الولايات المتحدة الاستيلاء على البترول بالقوة اذا ما استمر العرب فى استخدام البترول كسلاح لابتزاز المجموعة الدولية . فى تلك الحالة ، ستلعب البلدان الأوروبية دورا هاما . فعليها

تتوقف الموافقة على توفير القواعد للطائرات الأمريكية او الامتناع عن ذلك. أما اذا وعد الأمريكيون باقتسام البترول مع حلفاء الولايات المتحدة فى حلف شمال الاطلطنى ، فانها لن تجد صعوبة فى الحصول على حقوق الهبـــوط لطائراتهـــا .

بيد ان فرص هجوم الولايات المتحدة المباشر على العرب بقوة حاليـــا بعيدة الاحتمال . لقد خلقت تصريحات الدكتور « كيسنجر » عن الحاجـــة الى السلم فى الشرق الأوسط انطباعا بأن الولايات المتحدة تسعى صـــادقة الى حل لأزمة الشرق الأوسط وبأنها مستعدة لارغام اسرائيل على تقـــديم تنازلات الى العرب فى مقابل اشتراك امريكى متزايد فى تطورهم الاقتصادى (واتجاه مصر الى الغرب مثال على ذلك) وتشير الدلائل الحاضرة الى ان الولايات المتحدة تسعى الى ايجاد حل يكفل التعايش بين دول المنطقة .



الفصل الثانى
الديبلوماسية الافريقية فى الشرق الأوسط

لم تصب الديبلوماسية الاسرائيلية فى عام ١٩٧٣ بنكسـة فى أوروبا فحسب ، وانما تمزقت بأكملها فى افريقيا ايضا . فخلال الفترة فيما بين سبتمبر ونوفمبر قامت كل الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية التى كانت لها فى السابق علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل بقطع هذه العلاقات . وقد استهلت « توجو » التحرك فى هذا الاتجاه فى ٢١ من سبتمبر ١٩٧٣ ، ثم تبعتها « زائير » فى ٤ من اكتوبر . وبعد نشوب القتال فى ٦ من اكتوبر قطعت البلدان التالية علاقاتها مع اسرائيل حسب الترتيب التالى : رواندا ، وداهومى ، وموريتانيا ، وفولتا العليا والكاميرون ، وغينيا الاستوائية ، وتانزانيا ، ومدغشقر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وأثيوبيا ، ونيجيريا ، وزامبيا ، وجامبيا ، والسنغال ، وغانا ، والجابون ، وسيراليون ، وكينيا ، وليبيريا ، وساحل العاج . وكانت « بتسوانا » واحدة من آخر الدول التى اتخذت مثل هذا الاجراء ، فقد أعلنت عن قرارها فى ١٣ من نوفمبر .

وكان الشىء الذى فجر الغليان النفسى هو التغلغل الاسرائيلى داخل مصر فى ١٦ من اكتوبر — فهو غزو لأرض افريقية لم يكن فى وسع دول منظمة الوحدة الافريقية الصفح عنه . الا انه من فجائية القطيعة مع اسرائيل ، فقد كانت هناك مناورات ديبلوماسية هامة فى اوائل سنة ١٩٧٣ . وهى سنة كانت بالفعل غير عادية فى تاريخ منظمة الوحدة الافريقية ، اذ شهدت تضامنا لم يسبق له مثيل بين الدول الافريقية ، ليس فقط بشأن الشرق الأوسط ، وانما ايضا فى علاقاتها مع اوروبا فعلى النقيض لعديد من التوقعات ، تم التوصل الى اتفاق على اتخاذ موقف موحد على صعيد القارة بشأن المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وقد ادت هذه المفاوضات الى اتفاقية « لومى » المعقودة فى فبراير ١٩٧٥ .

ويعد اتساع نطاق القطيعة مع اسرائيل مدهشا اذا اخذنا فى اعتبارنا ان بلادا عديدة كانت وثيقة الصلة بالدولة اليهودية ، الا انه بالرغم من المصالح التجارية الكبيرة مع اسرائيل وبالرغم من حجم المساعدة الاسرائيلية الواسع ، فان مخاطر عدم الانحياز الى جانب العرب كانت عظيمة جدا حتى بالنسبة للبلدان الأكثر تأييدا لاسرائيل — اثيوبيا وغانا وساحل العاج

وكينيا وزائير وزامبيا . واذا تأملت الآن ما حدث فلعله من الصعوبة بمكان تصور ان تخلى افريقيا عن اسرائيل لم يكن مدفوعا بالخوف من سلاح العرب البترولى . وما حدث هو ان مسألة البترول لم يكن لها صلة بذلك بالموضوع فى ذلك الوقت ، فالطابع التأديبى للعقوبات البترولية لم يكن واضحا خلال الأسابيع القليلة التى تلت تحرك البلدان الافريقية الفعلى . وتكمن الأسباب فى المناورات الديبلوماسية التى جرت وراء الكواليس خلال أوائل السبعينيات . فمنذ انشاء منظمة الوحدة الافريقية فى سنة ١٩٦٣ والدول العربية تمارس ضغطا مستمرا على افريقيا السوداء حتى تقترب من وجهة نظرها بشأن اسرائيل ولذلك اتفق العرب والافريقيون طوال الستينيات على الاختلاف . وحتى خلال حرب الأيام الستة فى سنة ١٩٦٧ لم تقطع بلدان افريقيا السوداء علاقاتها مع اسرائيل باستثناء بلد واحد هو (غينيا) .

أما فى عام ١٩٧١ ، فان الموقف (الحيادى) الظاهرى لمنظمة الوحدة الافريقية قد مكن من تكليف عشرة من رؤساء الدول الافريقية بالتوسط فى نزاع الشرق الأوسط ، وقامت افريقيا لأول مرة بدور نشيط وهام فى ديبلوماسية المنطقة . وقد فشل « الحكماء » العشرة ، كما فشل كثيرون قبلهم ، بيد انهم تمكنوا على الاقل من اجراء محادثات فى ايام متعاقبة مع القادة المصريين والاسرائيليين هو ما وجد الدكتور « كيسنجر » نفسه صعوبة فى تحقيقه فى سنة ١٩٧٣ .

ويعود فشل مهمة منظمة الوحدة الافريقية الى رفض اسرائيل البات للتفاوض على الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة . وقد ادى هذا الرفض الى تقريب افريقيا عدة درجات من الموقف العربى . وكشف مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذى انعقد فى « الرباط » عن تشدد افريقى جديد تمثل فى اتخاذ قرار متشدد معاد لاسرائيل . وقد استمر هذا الاتجاه فى سنة ١٩٧٣ ، بل ان العقيد « الليبى معمر القذافى » وجد فى موقف افريقيا الجديد تشجيعا كافيا لكى يقترح نقل مقر منظمة الوحدة الافريقية من « اديس ابابا » الى القاهرة ما لم تقطع « اثيوبيا » علاقاتها مع اسرائيل وكانت الرغبة فىالتوصل الى حل وسطسائدة آنئذاك ، بيد ان الوضوع بين « الامبراطور هيلاسلاسى » صعوبة استمرار مقر منظمة الوحدة الافريقية فى « أديس ابابا » ، بينما تحتفظ بلاده بعلاقات طيبة مع تل ابيب » .

ومن ناحية أخرى ، كانت اسرائيل واثقة ثقة عمياء فى استمرار علاقاتها الطيبة مع افريقيا السوداء ففى اغسطس ١٩٧٣ ، قال « ابا ايبان » وزير

خارجية اسرائيل ان اسرائيل تأمل فى الاحتفاظ بوجــودها الدبلوماسى وتوســيعه . بيد ان حكم الاعدام كان قد صدر بالفعل . ففى سنة ١٩٧٢ كانت أوغندا ، وتشاد ، وجمهورية الكونجو ، قد تطورت العلاقات ، ثم تلتها « النيجر » ومالى و « بوروندى » فى اوائل ١٩٧٣ .

وفى سبتمبر ١٩٧٣ انعقد مؤتمر البلدان غير المنحــازة فى الجــزائر العاصمة . ونجحت الدول العربية فى تحرير قرارات بالتأييد الكامل لمصر وسوريا والأردن فى استرداد اراضيه السليبة وتدعو كافة الدول الاعضــاء الى « العمل على مقاطعة اسرائيل ديبلوماسيا واقتصــاديا وعســكريا وثقــافيا » .

وكانت « توجو » و « زائير » أول من لبى هذه الدعوة . فقــد اعلن « الجنرال الزائيرى موبوتو سيسى سيسكو » عن قطيعته مع اسرائيــل فى الأمم المتحدة فى ٤ من اكتوبر بأسلوب مثير للغاية ، اذ قال : انه اذا ووجه الاختيار بين صديق (اسرائيل) واخ (العالم العربى) فليس امامه عن خيار آخر سوى ايثار الأخ . وقد فوجئت اسرائيل كثيرا بهذا الموقف ، فقــد كانت حتى ذلك الحين تسهم فى تدريب قوات « زائير » العسكرية .

ثم نشبت الحرب فى ٦ من اكتوبر . وظل بعض رؤساء الدول الافريقية، « كالجنرال النيجيرى » يعقوب جودون ، مترددا فى قطع العــلاقات مع اسرائيل وكان يريد الاحتفاظ بحياد الوحدة الافريقية بيد انه بصرف النظر عن نتيجة الحرب على الصعيد العسكرى ، فقد كسب العــرب الحرب الديبلوماسية .

فقد انعقد مؤتمر طارىء لمجلس وزراء منظمة الوحــدة الافريقية فى « اديس ابابا » فى الفترة من ١٩ الى ٢١ من نوفمبر ١٩٧٣ . ولأول مرة ، اتخذت قرارات تساوى بين الصهيونية فى اسرائيل والتفرقة العنصــرية فى جنوب افريقيا . وألح الافريقيون على العرب لكى يدرجوا جنوب افريقيا فى قائمتهم التى حددوا فيها البلدان غير الصديقة التى تجب مقاطعتهــا بتروليا . ووافق مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى « الجزائر » العاصمة الذى تلا مؤتمر مجلس الوزراء بقليل على حظر تصدير البترول العربى الى الجنوب الذى يحكمه البيض ، وعلى تقديم عون فنى ومالى لأفريقيا السوداء.

بيد أن بذور الخلاف كانت تكمن فى هذا التضامن الذى لم يسبق له مثيل بين البلدان الافريقية والعــربية . وقد ابلغ « الميجور كرامى با » ، وزير خارجية « غانا » ، مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بأنه عــلى

البلدان العربية المنتجة للبترول مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الواقعة جنوبى الصحراء الافريقية وقال ان الدول الافريقية لا تجد سبيلا الى تجنب اقتصادياتها آثار الزيادات التى حدثت فى سعر البترول وبلور مقال افتتاحى ظهر فى « مجلة افريقيا » الكثير مما كان يقال فى أرجاء القارة :

« انه لما يبعث على الأمل اننا نشهد الآن بداية عهد من التعاون بين العالم العربى والبلدان الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء . ان فى وسع هذا التعاون ان يؤدى ، اذا ما أحسن توجيهه الى مشاركة جديدة بين الشرق الاوسط وافريقيا السوداء . ومن الواضح ان هناك عقبات هامة فى طريق استمرار التضامن الافريقى - العربى . ان امتداد الارض يربط بين افريقيا والعالم العربى ، الا انه بالرغم من الرابطة المشتركة الممتدة عبر الدين الاسلامى . فانهما ما تزال تفصل بينهما عوامل تاريخية ونفسية كثيرة فذكريات تجارة الرقيق التى كان يقوم بها العرب هى ذكرى مؤلمة بالعلاقة السابقة بين السود والعرب فى القارة الافريقية ... ولكى تثمر معاملاتنا ثمارها الصحيحة ، فانه يجب تنظيمها على اساس مناسب . فاليوم تتفاوض مجموعة ككتلة قوية بينما يرد اعضاء المجموعة الاخرى كتابعين منفصلين . وقد بدا ذلك فى الاسلوب غير المنظم الذى اذعنت به الدول الافريقية المشدوهة الواحدة وراء الاخرى للضغط العربى الجماعى.



الفصل الثالث

الاسعار الناجمة عن زيادة سعر البترول فى أفريقيا

دأب العرب طويلا على الاعتقاد بأن بلدان أوروبا الغـــربية وامريكا الشمالية تقف الى جانب اسرائيل . كما كانوا يعتقدون ان هـــذه البلدان سوف تضغط على اسرائيل لكى تنسحب من الاراضى العـــربية المحتلة . ولهذا قرر العرب فى اكتوبر ١٩٧٣ استخدام البترول كسلاح ســـياسى . فقرروا خفض انتاج البترول بنسبة ٥٪ كل شهر حتى تلبى مطـــالبهم . وتمثلت خطوتهم التالية فى حظر تصدير البترول الى الولايات المتحـــدة و « هولندا » . بيد ان هذا الحظر سرعان ما تبين انه عديم الأثر ولذلك رفع خلال ١٩٧٤ . وفى أكتوبر ١٩٧٣ ايضا ، رفعت البلدان المنتمية لمنظمـــة البلدان المصدرة للبترول سعر البترول من ٣٫٠٢ دولار للبرميل الى ٥٫١١ دولار وفى ديسمبر ١٩٧٣ رفعت سعر البترول الى ١١٫٦٥١ دولار للبرميل

وقد تباينت ردود فعل بلدان أوروبا الصناعية و « امريكا » واليابان . فقد انخفض الانتاج فى بعض القطاعات ، ولم يكن ذلك ناشئا بالضرورة عن نقص البترول وانما كان ناشئا عن نقص فى الطلب الاستهلاكى . وانخفضت مبيعات السيارات انخفاضا شديدا . واتخذت بلدان كثيرة تدابير لتوفير البترول وتوزيع البترول بالبطاقات مؤقتا .

ومن المؤكد ان الآثار التى تحسها الغرب كانت خطيرة ولم يتم تقديرها حتى الآن ، ولا التعويض عنها بصورة كاملة ، بيد اننا اذا اخذنا الامور كلها فى الحسبان ، فاننا نجد ان البلدان النامية عانت اكثر مما عانته دول العالم الصناعى بكثير . فبالنسبة للبلدان المتقدمة لم تكن زيادة ســـعر البترول تعنى اكثر من حدوث تغير فى شروط تجارتها . لقد كانت بمثابة زيادة فى مديونيتها للبلدان المنتجة للبترول المطالبة بنصيب اكبر من دخلها القومى . وقد تمكنت البلدان المتقدمة من مواجهة هذا الاختلال المؤقت لأن زيادة سعر البترول سوف تعوض عن طريق ارصدتها الذهبية المحفوظة على شـــكل احتياطات نقدية ولم تتمكن البلدان المنتجة للبترول بعد من فتح اســـواقها المـــالية وعليه فان النقود العربية سوف تعود الى النظم النقدية لهـــذه البلدان ومن ثم تعوض العجز فى الحسابات الجارية . وتســـتطيع البلدان الصناعية تصحيح الاختلال بزيادة سعر سلعها المصدرة للبلدان النامية ،

فعندما رفع العرب سعر البترول قررت اليابان زيادة عائدات صادراتها بنسبة ٢٣٪ عن طريق زيادة حجم هذه الصادرات بنسبة ٥٪ فقط .

وخلافا لذلك ؛ لا تستطيع البلدان النامية الاعتماد على تونق مالى تلقائى لتعويض العجز . فكما ذكرنا ، سيتعين على البلدان الصناعيةتصحيح الاختلال بزيادة سعر صادراتها الى البلدان النامية فى حين أن البلدان النامية لا تستطيع موازنة حساباتها بزيادة صادراتها من المواد الخام.وعلى بعض هذه البلدان ان تقترض النقود من اجل شراء السلع الاستهلاكية لاطعام سكانها الكثيرى العدد . وقد افرطت فى استخدام قدرتها على الاقتراض : وهى تشكو بالفعل من اعباء الديون الباهظة . وبالنسبةلغالبية تلك البلدان فان الزيادة فى سعر البترول تتطلب خفض وارداتها من السلع الاستهلاكية من الدول الرأسمالية الاخرى . الامر الذى سيؤثر بدوره على جهود التنمية التى تبذلها . ولأنها بلدان فقيرة فانها لا تستطيع تحسين قوتها الشرائية بالاقتراض من الخارج .

ان منظمة التعاون والاتحاد الاقتصادى التى تتخذ من باريس مقرا لها، قد كتبت من ناحيتها عنزيادةسعر البترولفقالت ان « عددا كبيرا منالبلدان التى تضررت اكثر من غيرها تعد فى الوقت نفسه اقلها قدرة على تحمل العبء ، بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد فيها ، وبسبب الصعوبة بصفة عامة لحل مشكلات التنمية فيها » . وقد ذكر تقرير لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والانماء الاقتصادى فى سنة ١٩٧٤ أن الزيادات الاجمالية فى برنامج واردات البلدان النامية من البترول بلغت تقريبا ١٠٫٠٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٧٤ وحدها . ومن بين البلدان التى تضررت للغاية وبشكل لم يسبق له مثيل « أثيوبيا » اذ أضاف برنامج وارداتها من البترول فى سنة ١٩٧٤ ٢٠٪ الى نفقات وارداتها بالمقارنة لسنة ١٩٧٣ وتقدر الزيادة فى أوغندا بنسبة ١٥ ٪ .

وتندرج أغلب البلدان الافريقية ضمن المجموعة التى تصفها منظمة التعاون والانماء الاقتصادى بالبلدان الفقيرة ذات المرونة المحدودة وذات القطاعات السكانية الكبيرة التى تحيا على حد الكفاف حيث يمكن حتى للزيادات الضئيلة فى سعر الواردات البترولية ان تشكل عبئا ثقيلا ، وان تؤدى الى اضطراب خطير » .

وقد قرر الخبراء العاملون مع وحدة الموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية الدولية المختصة بأفريقيا ان الثلاثين بلدا افريقيا غير المنتجة للبترول قد انفقت فى عام ١٩٧٤ — ١٫٢٥٠ مليون دولار على الواردات البترولية وحدها ، بالرغم من عدم زيادة استهلاكها عن عام ١٩٧٣ ، حيث

بلغت تكاليف وارداتها البترولية ٤٧٠ مليون دولار وقد قدر ان هـــذه الاضافة التى تصل الى حوالى ٧٨٠ مليون دولار بالنسبة الى ارتفاع نفقات البترول قد ادت الى زيادة قيمة وارداتها الاجمالية فى ســـنة ١٩٧٤ الى حوالى ٨٤٠٠ مليون دولار ، « وذلك فى وقت كانت ترتفع فيه أسعار المواد الغذائية الاساسية والواردات الاخرى بمعدلات سريعة جدا .. والنتيجـة النهائية لذلك هى « حدوث انخفاض فى الاستهلاك بشكل عام وحـــدوث تباطؤ فى نهاية الأمر فى التوسع الاقتصادى لهذه البلدان » . واصل الخبراء اللجنة الاقتصادية المختصة بأفريقيا ذكر متاعب افريقيا الاخرى فأشــاروا الى زيادة نفقات الانتاج والنقل الكهربائيين الحـــرارين ، التى يتحماهـــا المستهلكون . وزيادة نفقات الملاحة البحرية ، وارتفاع نفقات الاســـمدة بما له من آثار سيئة على انتاج المحاصيل ، وارتفاع تكاليف النقل الجـوى الذى أثر على صناعة السياحة .

وقد اثر الانخفاض الأول للواردات البترولية تأثيرا سيئا على الثـلاثة عشر بلدا التى تملك معامل تكرير بترولية بنفس الدرجة تقريبا التى اثر بها على السبعة عشر بلدا التى لا تملك ايا من هذه المعامل فقد انخفض تشغيل المعامل ووجدت البلدان التى لا تحوذ على اية مصافى خلال فترة الأزمة ان المنتجات التى كان من الواجب شحنها اليها قد شـــحنت الى مستهلكين آخـــرين .

احتياجات افريقيا من الطاقة :

صحيح ان اغلب البلدان الافريقية تحتاج الى الطاقة البترولية لأغراض تجارية بحتة ، فى حين أن متطلباتها المحلية . كالطهى والتدفئة تلبى عن طريق استخدام روث الحيوانات والاخشاب وخلافا للبلدان الصـناعية التى توفى احتياجاتها المحلية عن طريق البترول والفحم وتوليد الطاقة . فان اغلب البلدان الافريقية تستخدم هذه الأشكال من الطاقة فى اغراض تجارية بحتة .

وقد اشارت عمليات التنقيب الحالية الى ان البلدان الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء ليست غنية بالبترول الخام . ففى عام ١٩٧٤ ، لم يكن فى دول افريقيا الواقعة جنوبى الصحراء غير اربعة بلدان مصدرة فعـــلا للبترول وهى : نيجيريا ، وزائير ، والجابون ، والكونجو . وكانت «نيجيريا» عضوا فى منظمة البلدان المصدرة للبترول منذ عام ١٩٧١ ، أما « جابون » فقد اصبحت عضوا منتسبا فى عام ١٩٧٣ . وقد تم التنقيب عن البتـــرول فى زامبيا وتانزانيا وكينيا واثيوبيا والصومال والسودان وتشاد والنيجر ، ومالى وموريتانيا وغانا وسيراليون ، بيد أن النتائج كانت مخيبة للآمال .

ونظرا لعدم وجود البترول ، فقد سعت البلدان الافريقية الى استعمال أشكال أخرى من الطاقة . وتم العثور على مستودعات الفحم الذى استخدم فى بعض البلدان الافريقية . ويستخدم البترول فى اغراض تجارية وغير تجارية فى الوقت نفسه . وهو يستهلك بوجـــه عام فى البلد المنتج له . والدول المنتجة حاليا هى : زامبيا ونيجيريا وزائير وسوازيلاند .

ويصل حجم الاحتياطات القابلة للاستغلال فى هـذه المنطقة الى ٥٠٠ مليون طن موزعة كالتالى : « زامبيا » ، ١١٥ مليون طن ، « نيجــيريا » ، ٣٥٠ مليون طن ، زائير ، ٧٣ مليون طن .

وبالنسبة لعديد من البلدان الافريقية تمثل الطاقة الكهربائية المصدر الرئيسى لانتاج الكهرباء . فهذا الشكل من اشكال الطاقة الكهربائية هو أقل الأشكال تكلفة من حيث انتاجه وصيانته . فبمجرد تحمـــل النفقـــات الراسمالية الاولية يقل عبء النفقات الخاصة بأغراض الصيانة . بيد ان هذا الشكل من أشكال الطاقة له عيب رئيسى من حيث ان الطاقة المنتجـة من القوة المائية المحركة لا يمكن ان ترسل الا لمسافة معينـــــة ، وغالبا ما يتكلف ارسالها نفقات كبيرة على خطوط ضغط عال . وفى سنة ١٩٧٤ ، كانت محطات الطاقة الكهربائية الضخمة الرئيسية هى محطات : « كافو » و « كاربيا » فى زامبيا و « انجـا » فى زائير و « كينجى » فى نيجـيريا و « آكو سومبو » فى غانا .

وقد ادت الزيادات المتصاعدة فى أسعار البترول فى ســنة ١٩٧٤ الى اضطراب اقتصادى فى أغلب البلدان الافريقية . وباستثناء « نيجيريا » و « الجابون » و « زائير » و « الكونجو » فان بقيـة البـلدان المستقلة الواقعة جنوبى الصحراء شهدت مظاهر عجز تجارى فيما يتعلق بتجارتها مع البلدان المنتجة للبترول . وقـد استنفدت « كينيا » و « تانزانيا » و « مالى » كافة احتياطاتها من العمـلة الصعبـة . واذا ما اضطرت فى عام ١٩٧٥ الى شراء حصص اضافية من البترول الخام فانه سيتعين على المجموعة الدولية أن تهب لمساعدتها .

ولقد كانت اسعار البترول مستقرة فى الفترة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٧٠ . ولم تكن الاسعار ثابتة بيد ان الزيادات كانت تحدث ضمن هامش معقول : اذ لم تكن من الحدة بحيث تقلب موازين التجـــارة بين البلدان المصدرة للبترول والبلدان المستهلكة له . اما فى سنة ١٩٧٣ فان الاسعار قد زادت فجأة بأكثر من الضعف . بل ان بلادا كالولايات المتحدة ، التى كان من المفروض انها مجتمع استهلاكى يتمتع بالاكتفاء الذاتى ، قـد فوجئت

بهذه الزيادة . وبحلول ديسمبر ١٩٧٤ ، كان سعر البترول الخام قد زاد بأكثر من أربعة اضعافه . ففى سنة ١٩٧٠ كان سعر البترول ٢ دولار للبرميل (١٤ دولارا للطن) ، أما فى اواخر ١٩٧٤ فقد وصل سعر البترول الخام الى ١٢ دولار للبرميل (٨٤ دولارا للطن) .

وقد دافعت البلدان المنتجة للبترول والمنتمية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول عن موقفها بقولها : انه لما كانت اسعار السلع الراسمالية والاستهلاكية المصدرة من البلدان الصناعية قد وصلت فى عام ١٩٧٢ الى ما يتجاوز بست مرات ما كانت عليه فى سنة ١٩٦٠ ، فقد كان عليهما ان تزيد سعر البترول الخام حتى تحقق توازنا فيما يتعلق بالتجارة مع البلدان الصناعية . وللوصول الى هذا الهدف ، زادت الضرائب المفروضة على عائدات وارباح الشركات المتعددة الجنسية العاملة فى اراضيها .

وقد تمثلت نتيجة هذا القرار فى حدوث تدفق من العملة الصعبة من البلدان المستوردة للبترول الى أعضاء منظمة البلدان المصدرة له . واذا كانت بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول قد حصلت فى عام ١٩٧٠ على ٧٫٨٠٠ مليون دولار ، فانها قد حصلت فى عام ١٩٧٤ على ١٠٠٫٠٠٠ مليون دولار وهذا الفائض المتراكم هو الذى خلق الاضطراب الاقتصادى والنقدى فى صفوف المجموعة الدولية . ان استعداد بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول للانفاق هو استعداد محدود بقدرتها على الاستهلاك ومن ثم فان رأسمالها لا بد وان يجد منافذ له فى كل من بلدان العالم الصناعية والنامية وخاصة افريقيا ، حيث يتبين للمرء انه فى اواخر القرن العشرين لا يزال هناك فقر مدقع .

فبالنسبة لبلدان افريقيا ، ادت الزيادة فى سعر البترول الى زيادة هائلة فى نفقات استيراد البترول والى انخفاض مماثل فى انتاج مواردها الخام والسلع المصنعة . ان الطاقة البترولية تستخدمها البلدان الصناعية كافة من الناحية العملية ، ومن ثم فان اية زيادة فى سعر البترول لا بد لها من ان تؤثر بصورة جوهرية على النفقات اللازمة لمثل هذه الصناعات .

ان القطاع الزراعى يتمتع بالهيمنة فى اغلب البلدان النامية . والبتروكيمائيات من المكونات الضرورية لانتاج الاسمدة . ومن ثم فان السعر المتصاعد للبترول الخام كانت له آثاره السيئة على القطاع الزراعى. وقد أرغمت هذه البلدان النامية على الاختيار من شعور بديله . فمع مواردها المالية المحدودة فقد اضطرتها الظروف اما الى تخفيض انتاجها فى القطاع الزراعى واما الى الاحتفاظ به والتخلى عن بعض مشروعاتها

الضرورية فى خططها الخاصة بالتنمية . وقد قدر البنـــك الدولى انه لكى تتمكن البلدان النامية من الاحتفاظ بمعدلات نمو معتدلة فانها سوف تحتاج الى مساعدة مالية تصـــل الى ٦٫٨٠٠ مليون دولار فى ١٩٧٥ والى ما بين ١٠٫٠٠٠ و ١٢٫٠٠٠ مليون دولار بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

وقد قيل انه فى وسع البلدان الافريقية تحمل صدفة الزيادة فى سـعر البترول لأن أسـعار موادها الأولية قد ارتفعت . وعلى العكس من ذلك فان اسعار اغلب المواد الاولية المصدرة من افريقيا قـــد انخفضت . ففى سنة ١٩٧٤ . وفى غضون فترة لا تتجاوز عشرة اشهر ، انخفض ســعر النحاس من ٩٠٠ جنيه استرلينى للطن المترى الى ٥٤٤ مليـــون جنيه استرلينى للطن المترى . وبالنسبة لزامبيا وزائير ، كان معنى ذلك حدوث انخفاض مقداره ٥٠٪ تقريبا فى دخلها المتوقع . بل ان بلدنا افريقية اخرى وجدت نفسها فى موقف أسوأ بكثير . فقد استنفدت الجـــزء الرئيسى من العملة الصعبة التى تملكها ولذا فانها لم تعد تملك النقود الكافية لمواجهـــة الزيادات الاضافية فى سعر البترول . ومن بين هـذه البلدان : تنزانيا . وغانا . واثيوبيا . والصـومال . وكينيـا . ومدغشقر . والسودان . وبعضها من الفقر بحيث ان اجمالى ناتجها القومى السنوى بالنسبة للفرد لا يتجاوز ٢٠٠ دولار .

ان الآثار التى عانت منها بعض بلدان افريقيا المستوردة للبترول قـد اصابت اغلب الاقتصاديين الافريقيين بالحيرة . فالاعتقاد الشائع هو ان اى زيادة فى السلع المستوردة لابد من ان تؤثر تأثيرا سيئا على اكثر البـــلدان المستهلكة بعدا عن ميناء التفريغ . لكنه يبدو ان الزيادات التى حـــدثت مؤخرا فى اسعار البترول الخام قد دحضت هذه البديهيـــة . ففى حالة البلدان المطلة على المحيط ، اثرت الزيادة فى اسعار تسليم البترول الخام على ظهر السفن على مقدار اكبر من سعر تكلفة وتأمين وشحن وارداتهـــا بصورة اكبر من تأثيرها على البلدان الواقعة بعيدا عن الســـواحل واذا ما أخذنا . زامبيا . وتانزانيا . كمثالين نموذجيين لتكشف لنا انالزيادةالتى وصلت الى اربعة اضعاف فى سعر البترولالخام كانلها اثر اسوأ علىتانزانيا فيه على . زامبيا . ان الزيادة التى وصلت الى اربعة اضعاففىاسعارتسليم البترول على ظهر السفن تمثل زيادة بنسبة ١٠٠٪ تقريبا فى اسعار تكلفـة وتأمين وشحن منتجات معامل التكرير . اما بالنسبة . لزامبيا . التى تبعد مسافة ١٫٥٠٠ كيلو متر عن ساحل المحيط ، فان الزيادة المقارنة لا تتجاوز اكثر من ٥٠٪ .

لقد عانت بلدان افريقيا النامية اكثر مما عانت بلدان اوروبا الصناعية وأمريكا الشمالية وذلك بسبب عجزها عن الاقتراض من السوق الدولية وعدم وجود احتياطات كافية من العملة الصعبة . وقد وضعت الفوائض المتراكمة التى تملكها بلدان « الأوبك » فى العواصم الأوروبية . ولا يمكن اضافة تأكيد جديد على ضرورة اعادة استثمار هذه الفوائض فى افريقيا السوداء .

الواردات البترولية واقتصاد زامبيا :

فى الربع الأول من سنة ١٩٧٥ كان اقتصاد زامبيا فى ضائقة رهيبة . فلم تكن احتياطات العملة الصعبة تكفى الا لتغطية نفقات واردات ثلاثة أسابيع . وكانت تكاليف الواردات المرتفعة بسبيلها الى تهديد استقرار البلاد الاقتصادى تهديدا خطيرا للغاية . فبينما كان حجم الوارداتالاجمالى ٣٤٩ مليون كواشا فى سنة ١٩٧٣ ، نجد انه قد ارتفع الى ٥٠٢ مليون كواشا فى سنة ١٩٧٤ وهو ارتفاع يعود من اساسه الى ارتفاع اسعار البترول . ولو أن سعر النحاس ظل على درجة معقولة من الثبات اى ٩٠٠ جنيه استرلينى فى المتوسط للطن المترى ، لتحمل اقتصاد « زامبيا » آثار زيادات سعر البترول ، بيد ان ذلك لم يحدث . ففى خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ ظل انتاج النحاس ثابتا بدرجة معقولة حول ٧٠٠ر٠٠٠ طن مترى ، بينما كان السبب الرئيسى للتذبذب فى عائدات التصدير هو التغييرات الجارية فى اسعار النحاس فى بورصة المعادن اللندنية ونتيجة الازدهار المتزايد فى البلدان الصناعية . سجل النحاس أسعارا عالية فى اكتوبر وديسمبر ١٩٧٣ وكان سعر النحاس فى بورصة المعادن اللندنية ٣٨٠ر١ جنيه استرلينى فى ابريل ١٩٧٤ ، بيد ان السعر هبط فى اواخر السنة نفسها الى ٥٥٠ جنيه استرلينى . وكان السبب فى الهبوط الحاد فى السعر هو أزمة الطاقة — التى ادت الى هبوط مفاجىء فى الانتاج الصناعى العالمى .

ويبين الجدول (١) الأنماط التجارية فى زامبيا :

الجدول (١) : قيمة التجارة بملايين الكواشات :

السنة	الصادرات	الواردات	الفائض التجارى
١٩٧٠	٧١٤ر٧	٣٤٠ر٤	٣٧٤ر٣
١٩٧١	٤٨٥ر٢	٣٩٩ر٣	٨٥ر٩
١٩٧٢	٥٤١ر٨	٤٠٣ر٩	١٣٧ر٩
١٩٧٣	٧٥٨ر٠	٣٥٠ر٠	٤٠٨ر٠

وتشير الأرقام بوضوح الى أن موقف « زامبيا » كان جيدا بدرجة

معقولة . ويمثل النحاس ٩٥٪ من اجمالى صادراتها ، بينما تمثل المعادن الاخرى كالزنك والرصاص والحديد ٤٪ .

أما المنتجات الزراعية (كالتبغ) فهى تمثل ١٪ . ويتضح من الجدول (١) ان الواردات تزايدت بسرعة بين ١٩٧٠ و ١٩٧١ : واغلب هذه الواردات يمثل سلعا استهلاكية ، يعد استعمالها ترفا لا تستطيع تحمله ، ولذلك فرضت الحكومة فى عام ١٩٧٢ قيودا على الاستيراد . وفى عام ١٩٧٣ كانت الواردات اقل مما كانت عليه فى عام ١٩٧٢ لأن النظام الروديسى اغلق الحدود ، ولذلك اصبحت منافذ زامبيا الى البحر اقل . ولم تتأثر صادرات النحاس باغلاق الحدود لأن رسوم شحن النحاس اعلى من رسوم شحن السلع المستوردة ولذلك منحت سلطات الموانى فى لوبيتو . وموزمبيق . ودار السلام . معاملة تفضيلية لشحنات النحاس .

وخلافا لبعض البلدان الافريقية الاخرى التى لا تملك مصادر طاقة بديلة ، فان زامبيا تنتج الفحم عندما « مامبا » وتنتج الطاقة الكهربائية عند « كافو » و « سد كاريبا » وبفضل هذين الشكلين البديلين للطاقة لم تتأثر « زامبيا » بنفس الدرجة التى تأثرت بها البلدان النامية التى تعتمد على الطاقة البترولية وحدها .

وقبل بناء معمل التكرير فى « ندولا » ، كانت منتجات البترول تنتقل عبر خط انابيب .

ويبين الجدول رقم (٢) كميات المنتجات البترولية التى نقلت عبر خط الأنابيب (بالأطنان) :

الجدول رقم (٢)

	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢
الكيروسين	٤ر٩٠٠	٥ر٨٠٠	٨ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠	١٥ر٣٠٠
وقود محركات					
الطائرات	٥ر٣٠٠	١٢ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠	٣١ر٩٠٠
غاز المحركات					
غير العادى	٣١ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	٤٨ر٠٠٠	٩٨ر٠٠	١٣٧ر٥٠٠
زيت غاز الديزل	٥٢ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠	١٨٠ر٠٠٠	٢٣١ر٠٠٠	٣٢٤ر٦٠٠
	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٢
غاز المحركات					
العادى	٤٨ر٠٠٠	٥٨ر٠٠٠	٥١ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٤٥ر١٠٠
الاسفلت	٤ر٨٠٠	١٣ر٠٠٠	١٩ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠
الاجمالى السنوى	١٤٦ر٠٠٠	١٩٧ر٨٠٠	٣٢٠ر٠٠٠	٤١٣ر٠٠٠	٥٧٧ر٩٠٠

وفى يونيو ١٩٧٣ ، تم تجهيز معمل التكرير بحيث تكون طاقته الانتاجية ١ر١ مليون طن مترى سنويا . ويزود معمل تكرير « ندولا » سوق «زامبيا» كله بالبترول وبسبب الطلب الكبير على البترول ، الناشيء عن غر اسرع فى اقتصاد « زامبيا » ، فان من المتوقع ان يصل معمل التكرير الى حجم الطاقة الانتاجية المستهدف خلال عام ١٩٧٧ بدلا من عام ١٩٨٢ ، خلافا لما كان محددا من قبل . ويبين الجدول رقم ٣ المتوقعات المنتظر حدوثها فى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

الجدول رقم (٣)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الكيروسين	١٦ر٦٠٠	١٨ر٠٠٠	١٩ر٤٠٠
وقود محركات الطائرات	٣٠ر٨٠٠	٣٢ر٥٠٠	٣٦ر٩٠٠
غاز محركات غير العادى	١٣١ر٨٠٠	١٤٢ر٠٠٠	١٥٢ر٢٠٠
غاز المحركات العادى	٤٤ر٠٠٠	٤٧ر٤٠٠	٥٠ر٨٠٠
زيت غاز الديزل	٢٩٧ر٩٠٠	٣٢٣ر٠٠٠	٣٤٩ر٦٠٠
زيت غاز الكبريت البسيط	٢٢ر٣٠٠	٢٣ر٤٠٠	٢٤ر٥٠٠
القار : الاسفلت	١٥ر٨٠٠	١٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠
غاز البترول السائل	٩ر٧٠٠	١١ر٩٠٠	١٤ر٤٠٠
بترول الوقود الثقيل	١٧٣ر٧٠٠	٢٢٨ر٧٠٠	٢٤٧ر٥٠٠
الاجمالى	٧٤٢ر٦٠٠	٩٤١ر٩٠٠	٩١٠ر٣٠٠
وقود وفواقد معمل التكرير	٥٦ر٢٠٠	٦٤ر٩٠٠	٦٨ر٨٠٠
الاجمالى الكلى	٧٩٨ر٨٠٠	٩٠٦ر٧٠٠	٩٧٩ر١٠٠

وفى سنة ١٩٧٣ ، كانت النفقات الكلية لتوفير البترول ٦١ مليون كواشا أما فى سنة ١٩٧٤ فقد وصلت الى ١٢٣ مليون كواشا . واذا عادت صناعة التعدين بانتاج مناسب ، فانه يكون من الممكن خفض استهلاك بترول الوقود الثقيل . والحكومة مستعدة لفرض قيود على الاستهلاك العادى والاستثنائى بتقييد استعمال السيارات . اما المعامل التى تستهلك بترولى الوقود الثقيل فهى معمل تكرير النحاس فى « ندولا » ومعمل المعادن فى « روكانا » ومعمل المعادن فى « موفوليرا » ومصنع الزجاج فى « كابيرى مبوشى » ومصنع الكلسيوم فى « ندولا » . وقد صمم المصنعان الأخيران بحيث يعتمدان على بترول الوقود الثقيل ، فى حين ان صناعة النحاس يمكن ان تتحول الى الفحم .. واذا ما عادت شركات التعدين الى الفحم وقررت الحكومة فرض

قيود على الاستهلاك العادى والاستثنائى ، فان البلاد سوف توفر ٩٠٫٠٠٠ طن مترى من بترول الوقود الثقيل ، و ٢٠ طن مترى من غاز المحركات ، وهو ما يساوى نقدا ٨ ملايين كواشا . وسوف تؤدى العودة الى الفحم الى زيادة الطلب على الفحم بحوالى ١٣٠٫٠٠٠ طن مترى ، وكما ذكرنا سلفا ، فان توفير الفحم مضمون بسبب حجم الموجودات المتزايد بسبب الطاقة الزائدة فى منجم « مامبا » . ويبين الجدول رقم (٤) تقديرات استهلاك البترول فى « زامبيا » (بآلاف الاطنان المترية) :

الجدول رقم (٤)

	١٩٧٤	٪	١٩٧٥	٪	١٩٧٦	٪
الزراعة	١٢ر٣	١ر٣	١٣ر٣	١ر٣	١٤ر٢	١ر٣
التعدين	٣٦٦ر٧	٤٠ر٢	٣٩٧ر٥	٤٠ر٥	٤٢٩ر١	٤٠ر٦
الصناعة/التشييد	١٩٨ر١	٢١ر٩	٢٠٥ر٤	٢١ر٠	٢٠٥ر٥	١٩ر٤
النقل	١١٨ر٨	١٣ر٢	١٣٦ر٢	١٤ر٠	١٧٢ر٧	١٥ر٥
التجارة/الخدمات	٢١٠ر٨	٢٣ر٣	٢٦٦ر٧	١٣ر٣	٢٤٤ر٦	٢٣ر٣
	٩٠٦ر٧	١٠٠ر٠	٩٧٩ر١	١٠٠ر٠	١٠٥٦ر١	١٠٠ر٠

منذ ١٩٧٣ و « زامبيا » تستورد البترول الخام بمعدل ٧٠٫٠٠٠ طن مترى كل شهر . وقبل تفريغ البترول الخام فى خطوط الانابيب فى « دار السلام » ، يجرى وقف مفعوله او خلطه بالنفط والبنزين والبترول . من أجل تلبية متطلبات سوق « زامبيا » من مختلف المنتجات المكثفة لعملية التكرير .. وتتم تلبية المتطلبات الراهنة لمعمل التكرير عن طريق شركتى « شل برتش بتروليوم » و « آجيب » ، حيث تقوم كل شركة ٥٠٪ . ولقد كانت آثار زيادات سعر البترول الخام العربى بالنسبة لاقتصاد « زامبيا » خطيرة ومتصلة فى آن واحد لأن النحاس ، الذى هو عماد الاقتصاد ، يستهلك حوالى ٤٠٪ من البترول الوارد الى « زامبيا » ومع انه قد تمت المحافظة على امدادات خط الأنابيب دون صعوبة ، فان الزيادة فى تكلفة

البترول الخام المستورد كان لها اثر مماثل على تكلفة انتاج النحاس ، وتبين التقارير الحسابية لكل من شركتي التعدين « شركة رون المتحدة » لتعدين النحاس و « شركة نتشانجا المتحدة » لتعدين النحاس ، ان تكاليف تشغيلها قد ارتفعت نتيجة لزيادات سعر البترول . وقد أدرك ذلك « الكسندر تشيكواندا » ، وزير المالية ، ولذلك قرر فى الخطاب الذى القاه بشأن الميزانية فى سنة ١٩٧٥ زيادة سعر البترول من اجل الحصول على ٨ ملايين كواشا اضافية من سائقى السيارات والمستهلكين الآخرين .

كما ان الاضطراب الاقتصادى الذى شهده الاقتصاد العالمى الذى نشأ عن ازمة البترول كان له خلال ١٩٧٤ اثر ملحوظ وان كان غريبا مباشرا على « زامبيا » . فقد اضطرت البلدان الصناعية المستهلكة للبترول الى خفض الطلب ليس على البترول فحسب وانما ايضا على مواد اولية اخرى تستورد من البلدان النامية . ومثل هذا بدوره بداية ركود اقتصادى خطير بسبب حدوث انخفاض فى الطلب . ولم يكن ثمة مفر من ذلك لأن منتجى البترول لا يمكنهم انفاق كل النقود التى حصلوا عليها بحيث يؤدى ذلك الى اللجوء الى طلب اضافى . وقد ادى الهبوط السريع فى الطلب على النحاس خلال فترة التوسيع الانتاجى المتواصل الى خفض اسعاره بصورة حادة .

وقد واجهت « زامبيا » صعوبات فى الحصول على وارداتها . فقد ادى التخفيض العام لحجم الانتاج الصناعى من جانب الموردين التقليديين « لزامبيا » الى صعوبات كبيرة فى الحصول على واردات السلع الوسيطة والراسمالية اللازمة لاستمرار عمل القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد . وقد ادى النقص الحاد فى الوقود ورسوم الشحن الاضافية الى زيادة صعوبة نقل الامدادات فى وقت كانت السلع المخزونة فيه فى « زامبيا » منخفضة جدا ، وبالنسبة للسنة المالية التى تنتهى فى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ ، فان البلاد تحتاج الى ٦٠ مليون كواشا لمواجهة تكاليف اسعار البترول المتزايدة ، وذلك وفقا لمقترحات الميزانية التى قدمها الى البرلمان وزير التخطيط والمالية .

ولو كان الاقتصاد العالمى متينا ، لتوقعت « زامبيا » والبلدان الافريقية الأخرى التى تشكو من مشكلات مماثلة من الحصول على مساعدة دولية . بيد انه مما يؤسف له ان احتمالات الحصول على مساعدة من البلدان الصناعية ليست مشجعة .

الآثار التي تعرضت لها « كينيا » :

قبل حرب أكتوبر ، كان ثمة رعايا اسرائيليون عـــديدون يعملون فى مختلف قطاعات الاقتصاد الكينى . ولهذا كانت « كينيا » واحدة من البلدان القليلة فى افريقيا التى كان من المستبعد جدا أن تؤيد « كينيا » القضـــية العربية . فمن الناحية الاقتصادية مكسب الكينيون من اسرائيل أكثر مما يكسبون من العرب ومع ذلك فعندما نشبت الحرب أيدوا العرب طواعية .

وثمة تقارير متضاربة حول تحديد البـلد الذى أضير أكثر من غيره بزيادات سعر البترول . فقائمة صندوق النقد الدولى تضـــع « كينيا » بعد «بنجلاديش » و « الهند » مباشرة ، فى حين ان القائمة الصادرة عن لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعتبر « تنزانيا » و « مالى » البلدين اللذين تعرضا لأسوأ الآثار . ولما كان اقتصـــاد « كينيا » أكثر تطورا من اقتصاديات « تانزانيا » و « مالى » فانه لم يكن من السهولة بمكان اجراء مقارنة مباشرة . ويمكن القول بأنه من الناحية النســـبية فان الزيادة فى واردات البلدين من البترول بالنسبة للسنة المنتهية فى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٤ واحدة ، بيد أن « كينيا » استوردت مزيدا من البترول ، من حيث الحجم المطلق للواردات البترولية . ولأن اقتصاد « كينيـا » أقوى من اقتصاديات « تانزانيا » و « مالى » ، فمن المحتمل أن تستوعب صـدمات زيادة مفاجئة فى سعر البترول بصورة أكبر بكثير من اى من الدول الأكثـر فقرا . فحتى تدعم خططها الاقتصـــادية الطموحة ، أظهرت شهية عظمى للبترول . وتبين احصائيات عام ١٩٧٤ أن واردات « كينيا » التجارية من دول ما وراء البحار قد ارتفعت من ٢٠٣ مليون جنيه كينى فى سنة ١٩٧٣ الى ٣٥٣ مليون جنيه كينى . وكانت تكلفة استيراد البترول فى عـــام ١٩٧٣ ، ١٦ مليون جنيه كينى اما فى عام ١٩٧٤ فقـــد وصـــل الرقم الى ٦٧ مليون جنيه كينى ، أى بزيادة تربو على أربعة أمثال ما وصل اليه فى سنة ١٩٧٣ بيـــد ان تجـربة « كينيا » تبين أيضـا ان البترول ليس السلعة الوحيدة التى أسهمت فى التضخم الراهن . واذا ما تأملنا الأرقام التفصيلية للتجارة الخارجية فى الأشهر الســتة الأولى من عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ ، لوجدنا ان حجم واردات « كينيا » الاجمالى من كل السلع قد تضاعفت فى غضون اثنى عشر شهرا . وكانت الزيادات الرئيسية (بخلاف البترول) فى الورق والمنسوجات والحديد والصلب .

وتعتمد « كينيا » اعتمادا كبيرا جدا على صناعتها السياحية . ويقدر « ريتشارد ماينا » المدير العام لشركة « تنمية السياحة الكينية » انه فى الفترة الواقعة بين يناير ١٩٧٣ وديسمبر ١٩٧٤ حدث هبوطا بنسبة ١٢٪ فى الحركة السياحية . وهذا يعنى الكثير بالنسبة لبلد تحتل صناعة السياحة فيه المرتبة الثانية بعد البن كمصدر من مصادر العملة الصعبة ، كما توفر العمل لـ ٤٥٫٠٠٠ كينى ، ويقول « مواى كيباكى » وزير المالية ، انه من بين الـ ١٫٤٤٠ مليون جنيه كينى المتضمنة فى خطة التنمية الرباعية لسنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ، قدر ٥٠ مليون جنيه كينى للسياحة ، وسوف ينفق ٣٠ مليون جنيه كينى من هذا المبلغ على انشاء فنادق جديدة . وفى خلال فترة الخطة سوف يتمتع السياح بامكانية الطيران مباشرة الى الساحل بدلا من تبديل الطائرات فى « نيروبى » كما هو الحال الآن .

ومما لا شك فيه أن زيادات سعر البترول قد أثرت تأثيرا سيئا على السياحة الكينية . ففى سنة ١٩٧٢ (قبل الزيادة) كان صافى ايرادات السياحة ٢٧ مليون جنيه كينى ، وتقدر الصناعة أنه سيصل الى «كينيا» فى سنة ١٩٧٥ ٥٠٠٫٠٠٠ سائح ، أى بزيادة قدرها ١٠٪ بالنسبة الى تقدير سنة ١٩٧٤ ، بيد أن من المشكوك فيه ما اذا كان سيكون فى الامكان تحقيق هذا الهدف فالزيادات التى حدثت مؤخرا فى أسعار السفر بالطائرات من جانب شركات الطيران كافة تجعل من الصعب على الراغبين العاديين فى قضاء عطلاتهم أن يسافروا . كما ان زيادة سعر الوقود سوف تخرج من ميدان الخدمات صغار المشتغلين الذين يكملون جهود شركة تنمية السياحة الكينية .

وقد اقترضت « كينيا » ٩٫٢ مليون جنيه كينى من صندوق النقد الدولى كاجراء مؤقت . ومعدلات الفائدة معدلات امتيازية بيد ان الشروط الأخرى لا تحتمل . فمقابل كل قرض من صندوق النقد الدولى يطالب الصندوق المقترض بعدم قرض أو تكثيف القيود على المعاملات الدولية الجارية دون اجراء مشاورات مسبقة مع الصندوق ، وذلك بصرف النظر عن التعاون معه فى ايجاد الحلول المناسبة لمشكلة ميزان المدفوعات المقترض . وهذا يعنى صراحة انه يتعين على المقترض ، خلال فترة القرض تكييف تدابيره الخاصة بالرقابة على النقد وفقا لمتطلبات الصندوق .

والواقع انه يكون خلال فترة القرض تحت رحمة الصندوق ، الذى يتألق مراقبوه فى أغلب الأحوال من صغار الاقتصاديين الذين يفتقرون الى الخبرة .

ولقد ذكرنا ان معدلات امتيازية ، لأنها تعتبر أكثر انخفاضـــا من معدلات الفائدة فى السوق الحرة . فعلى سبيل المثال ، ينبغى سداد قرض « كينيا » على دفعات خلال فترة سبع سنوات بمعدل فائدة ٨/٧ ٦٪ يرتفع الى ٨/١ ٧٪ عند نهاية القرض . أما اذا كان القرض قرضـــا بالدولارات الأوروبية ، فان معدل الفائدة لن يقل عن ١٣٪ .

وبالاضافة الى أن الـ ٢ر٩ مليون جنيه كينى التى حصلت عليها كينيا من صندوق النقد الدولى ، فقد حصلت كذلك على مســاهمات أقل من صندوق الطوارىء التابع للامم المتحدة ومن صـــندوق النفط العربى . ويقول « مواى كيباكى » أن العلاج الوحيد لمشكلة « كينيا » الاقتصادية الراهنة انما يكمن فى اعادة استثمار فوائض البترول المتراكمة فى اقتصاد « كينيا » .

الفصل الرابع
النقد الأفريقي للعرب

ثمة وجهة نظر افريقية آخذة فى الانتشار وهى أنه ما لم تغير الدول العربية موقفها الراهن فى أفريقيا ، فان القارة سوف تواصل البحث عن عون مالى فى أماكن أخرى . وان التصريحـــات المعبرة عن نوايا العرب لا تنسجم مع أفعالهم . ففى المؤتمر الوزارى الذى انعقد فى «اديس ابابا» فى نوفمبر ١٩٧٣ (انظر الفصل الثانى) . قرر وزراء الخارجية مطالبـة رؤســاء الدول العربيـة بوقف شحن البترول الى « جنوب افريقيــا » و « روديسيا » . ثم اجتمع رؤساء الدول العربية فى الجزائر العاصمة من ٢٦ الى ٢٩ من نوفمبر ١٩٧٣ وأصدروا بيـــانا جاء فيه ان البلدان العربية لن توقف شحن البترول الى النظم العنصرية فحسب . وانمـا ستقطع أيضا علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافيـة من تلك النظم . غير انه تبين للجميع ، فى سنة ١٩٧٤ ، ان جنوب افريقيا، التى حرمتها حكومة حزب العمال من حق شراء الأسلحة من بريطانيا ، قد تمكنت من الحصول على هذه الأسلحة عن طريق وساطة بلدان عربية . ولم تتجاسر البلدان العربية المقصودة على تحدى هـــذه الحقيقة ، لأن اصدار تكذيبه لها من شأنه أن يؤدى الى فضائح أخرى أكثر ضررا .

وفى ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٣ ، أصـــدر « حسن بلبل » ، وكيل وزارة الخارجية المصرية تصريحا عن طريق «الاجيبشيان جازيت» يتعهد بتقديم العون المـــالى والفنى للبلدان الافريقية التى ساندت العرب بكامل أفئدتها خلال النزاع الاسرائيلى ـــ العربى . وقال :

« ينبغى أن يكون ثمة تعاون بين العالم العربى والبلدان الافريقية . اذ يمكن لافريقيا تقديم المواد الخام بينما يمكن للعرب تقديم الخبرة وراس المـــال : على سبيل المثال ، فان افريقيا تملك حوالى ٢٠٠ مليون فدان ، من الأراضى القابلة للزراعة الجاهزة للاستصلاح فى حين ان العرب يملكون الخبرة الزراعية . أما فيما يتعلق بالحقل الصناعى ، فان البلدان العربية تشترى كميات هائلة من المواد الأولية كالأخشـــاب والحـديد والصلب والالومنيوم والبن والشاى من بعض البلدان الأوروبية والاسيوية ، فى حين أن افريقيا سوق قريب ورخيص بالنسبة للعرب .

واضاف ان التجارة بينهما سوف تكون فى مصلحة الجانبين .

وقد شجعت مثل هذه التصريحات زعماء افريقيين كثيرين على زيارة البلدان العربية .. ومع ان بعض الوفود كانت تضم رؤساء هذه البلدان ، فانها قد عادت الى بلادها أفقر مما كانت قبل القيام بمثل هذه الجولات ، ذلك ان سفر وفد من ستة أشخاص من الدرجة الاقتصـــادية جدا من « بوتسوانا » الى « بيروت » قد لا يمثل عبئا كبيرا بالنسبة لشيخ عربى لكن النفقات نفسها من شأنها أن تمثل نسبة مئوية لها حجمها بالنســبة لميزانية بلد « كبوتسوانا » .

ويبدو ان التعاون التجارى والمالى والفنى الذى كان يشير اليه حسن بلبل قد وجه الى أوروبا وليس الى أفريقيا . وهذا الاستنتاج ينبع من ان العرب الايرانيين قد استثمروا بلايين الدولارات فى أوروبا والولايات المتحدة، منذ صدور ذلك التصريح. وتشمل هذه الاستثمارات ١٠٠ مليون دولار فى « شركة كروب » للصلب ، وهى شركة المانية و ٤٠٠ مليون دولار فى « شركة دايملر — بنز ، وهى شركة المانية أخرى ، و ٢ر١ مليون فى « ميروورت كاسل » ، وهى مقر للامارات العربية المتحدة فى انجلترا و ٣٠٠ مليون دولار فى « شركة بان اميركان » للخطوط الجوية العالمية وحوالى ٨٠٠ر١ مليون دولار على شكل قروض صغيرة لشركات مختلفة فى أوروبا والولايات المتحدة وما تزال أفريقيا تنتظر أن يغير الذهن العربى اتجاهه . ويبدو انه يتركز الآن على قارتين ، أوروبا وأمريكا الشمالية . اذ ما تزال افريقيـا قارة مظلمة فى نظر اغلب الدول العربية .

وخلال اجتماعهم فى نوفمبر ١٩٧٣ ، قال رؤساء الدول العربية أنهم سوف يقدمون مساعدة مالية للدول الافريقية ، تقديرا للتأييـــد الذى حصلوا عليه من الدول الاعضاء من منظمة الوحدة الافريقية . وقد خططوا لتنفيذ هذا الوعد بانشاء منظمة مالية عربية — افريقية تشترك فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدة الفنية لبلدان افريقيا . وسوف يحدد وزراء الاقتصاد العرب أحكام المنظمة وحجم رأسمالها .

وفى أواخر ١٩٧٣ ، اجتمع الأمين العام للجامعة العربية بممثلين لمنظمة الوحدة الافريقية من « بوتسوانا » و « الكاميرون » و « غانا » و « مالى » و « السودان » و « تانزانيا » و « زائير » لمناقشة انشـــاء هـــذا « البنك العربى للتنمية الصناعية والزراعية فى أفريقيا » براس مال مقترح قوامه ١٢٥ مليون دولار ، كذلك لمناقشة انشـــاء « صندوق للمساعدة الفنيــة

العربية » . وبعد نقد موجه من « جون ماليسـيلا » وزير خارجية « تانزانيا » . وآخرين ، رفع رأس المال المبدئى للبنك الى ٢٣١ مليون دولار ، وقد تمت الموافقة على ذلك فى مؤتمر التعاون الافريقى - العربى الذى انعقد فى القاهرة فى يناير ١٩٧٤ . كما تمت الموافقة على انشـاء صندوق للقرض العربى رأسماله ٢٠٠ مليون دولار ، وبهذا أصبح فى امكان بنك التنمية الافريقى أن يوزعها على بلدان بعينها تبعا لاحتياجاتها . وابلغ فائدة القروض ١٪ ويتم سدادها على خمس سنوات ، مع فترة سماح قوامها ثلاث سنوات . بالاضافة الى أنه يوجد صندوق للمساعدة الفنية حجمه ١٥ مليون دولار (والالتزام الوحيد المعروف حتى أوائل ١٩٧٥ هو التزام الامارات العربية المتحدة بتخصيص ٢ مليون دولار له) . ويبلغ مجموع هذه الالتزامات ٤٤٦ مليون دولار ، تستطيع أفريقيا النـامية اقتراضها على ثمانية أعوام . بيد اننا اذا أخذنا بعين الاعتبار تجاوزحساب مشتريات افريقيا البترولية الكثيرة لهذا المقـدار كل عام على امتـداد السنوات العشر القادمة ، لتبين لنا ان الـ ٤٤٦ مليون دولار ليست غير قطرة فى محيط . وقد أعربت صحيفة « ستاندرد - نيروبى » عن وجهة نظر افريقيـة نموذجية تماما فى ٧ من أغسطس ١٩٧٤ ، عندما قالت : « وهكذا يبدو كما لو أننا ، على الرغم من الكرم العربى ، سوف يتعين علينا تدبير تسعة اعشار حساب البترول المتزايد (بيد أنه لكى نكون منصفين ، لا بد من الاشارة الى أن صحيفة الافريكان « ديفيلو بمنت - لندن » قـد ذكرت فى يونيو ١٩٧٥ ان الجامعة العربية تزيد احتياجات صندوقها بمعدل سنوى قدره ٢٠٠ مليون دولار) ».

وقد عقد رؤساء دول بلدان منظمة « الأوبك » اجتماعا فى « الجزائر » العاصمة فى مارس ١٩٧٥ ، واستعرضوا الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة . وناقشوا بصورة عميقة جدا اسـبابها وصاغت تدابير لا تحمى مصالح شعوبهم فحسب ، بل تحمى أيضا مصالح شعوب العالم كله .

وكما حدث فى الماضى فقد أصدروا بعض البيانات بهدف مساعدة أقل بلدان العالم الثالث تطورا . ويتحمس الأفارقة لقراءة هذه البيانات البليغة والاستماع اليها ، بيد انهم لا يجدون لها آثارا ، انهم يريدون أفعـالا لا اقوالا .

لننظر الى بعض القرارات التى اتخذت فى « الجزائر » العاصمة . فقد كانوا يريدون فى أول الأمر اقناع العالم بأن قراراهم الخاص بزيادة سـعر البترول هو قرار منصف وعادل . فالهدف منه هو حماية المصالح المشروعة

لشعوبهم . وقد أكدوا انهم انما تحركوا فى الاتجاه الذى تنشده البلدان النامية ، المنتجة للمواد الأولية كافة ، دفاعا عن المصالح المشروعة لشعوبها. والشعوب الافريقية تحترم حقوق أعضاء « الاوبك » فى اتخاذ أى قرار يريدونه بشأن المواد الأولية التى يملكونها ، ومن بين هذه الحقوق زيادة سعر البترول أو خفض كمية الانتاج ما دامت تدابيرهم لا تصيب بالشلل اقتصاديات البلدان النامية الأخرى التى يدعون مساعدتها . ومن المعروف للجميع ان القرارات العربية الحالية تتعارض مع المصالح الاقتصادية للشعوب الافريقية .

وقد اعترف رؤساء الدول بأن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة انما تنبع من التفاوت العميق فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى بين الشعوب . وهم يرون ان التفاوت المميز لتخلف البلدان النامية انما يعود من أساسه الى عدم وجود تعاون دولى كاف من أجل التنمية . وانه لما يؤسف له بالتأكيد ملاحظة أن البلدان العربية الغنية هى الآن البلدان المساهمة الرئيسية فى الاختلاف الأساسى فى العلاقات الاقتصادية . فالسياسة الراهنة الخاصة بالاستثمار فى أوروبا وامريكا تعنى انها تجلب الفحم الى « نيوكاسل » ، أو بعبارة أخرى ، انها تعيد تحويل رأس المال الى مناطق أقل ما تكون احتياجا اليه .

ويتفق الافريقيون مع العرب فى أن البلدان المنتجة للبترول ليست المسئول الوحيد عن الخلل الذى يصيب الآن المجموعة الدولية الحالية . فالسبب الرئيسى يكمن فى أن البلدان الصناعية تميل الى الاستهلاك المفرط للسلع الترفيهية والى الاستخدام المبذر للموارد النادرة . وعندما يتعلق الأمر بالاستهلاك المجوج فمن المشكوك فيه ما اذا كان العرب محدثو النعمة الذين يزعمون انهم محافظون فى ميولهم ، مختلفين على الاطلاق عن زملائهم الأوروبيين والامريكيين الأغنياء . فمن المعروف جيدا ان مندوبى المبيعات الأوروبيين والامريكيين يتدافعون أفواجا على الشرق الاوسط للاتجار والتعامل على نطاق لم يحلم به الشيوخ . فأى مندوب مبيعات يعود من الشرق الأوسط بطلبات تجارية يقل حجمها عن ١٠ مليون دولار لا يعتبر رحلته التجارية رحلة موفقة . وكما عبر أحد مندوبى المبيعات فان : « العرب يزدادون غنى بحيث انه سيتعين عليهم فى القريب العاجل التوصل الى اصدار عملة مشتركة وحدتها الاساسية مليون دولار ، حتى يتيسنى لهم العد بسرعة » .

ويسلم العرب بأن هناك علاقة وثيقة بين اقتصادياتهم واقتصاديات بقية العالم ، ولذلك فانهم يدركون الصعاب التى تمر بها شعوب المجموعة الدولية . ولكن هل يفعلون شيئا للتخفيف من حدة البؤس الذى ما يزال قائما فى أقل بلدان العالم تطورا ؟ ان افريقيا والبلدان النامية الأخرى فى آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى والباسيفيك هى البلدان المنتجة الرئيسية للمواد الخام لصناعات أوروبا وأمريكا الشمالية التى يستثمر العرب أغلب مواردهم المالية فيها .

وبالنظر الى وحدة الهدف التى يعبر عنها الآن من خلال مختلف المجالس والاتفاقيات الاقتصادية كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واتفاقية « لومى » الحالية ، فانه لن يحتاج الأمر الى زمن طويل حتى تتمكن بلدان العالم الثالث من ممارسة نفوذ اقتصادى مماثل للنفوذ الاقتصادى العربى الحالى . ولذا فمن الضرورى تماما للعرب أن يوسعوا نطاق حوارهم وتعاونهم حول الموضوعات الاقتصادية بحيث يشمل بلدان أفريقيا النامية . فالحوار يقتصر الآن على بلدان أوروبا وامريكا المتقدمة ، وقد ساعدت البلدان العربية البلدان الصناعية مساعدة مالية سخية من أجل مواجهة مظاهر العجز فى موازين مدفوعاتها . وبينما تحصل أوروبا وامريكا على مساعدة على شكل قروض بمعدلات فائدة امتيازية تصل الى حوالى ٥٪ ، فان البلدان الافريقية تجد نفسها مضطرة الى اقتراض الاعتمادات نفسها من أسواق الدولارات الأوروبية بفائدة تتراوح معدلاتها ما بين ١٥٪ و٢٠٪ .

وعندما يسأل العرب عن خططهم بالنسبة لمساعدة الافريقيين فانهم يجيبون فى صوت واحد : « اننا ملتزمون بمساعدة اخوتنا الأفارقة . وقد قررنا تنسيق برامج لهم من أجل التعاون المالى وذلك لمساعدتهم فى التغلب على الصعوبات التى تواجهها موازين مدفوعاتهم كما قررنا ربط مثل هذه التدابير المالية بقروض طويلة الأجل من شأنها الاسهام فى تنمية تلك الاقتصاديات » .

وخلال الفترة الواقعة بين يناير ١٩٧٤ ومارس ١٩٧٥ زرت عدة بلدان فى افريقيا وتجولت بشكل واسع غربى وشرقى ووسط أفريقيا. وقد ابلغنى وزراء وكبار مسئولين فى الحكومات ان انتظارهم للمساعدة اقتصادية من أصدقائهم العرب قد طال .. وقد وصل الأمر بأغلبهم الى حد فقدان الأمل فى الحصول عليها ابدا وثمة وجهة نظر منتشرة بين العرب مفادها ان بلادهم بلاد نامية ولذا فانه ليس فى وسعهم أن يتصدقوا بمواردهم المالية على الآخرين . ومن الواضح ان افريقيا لا تتوقع ان تهبط عليها حبات من

الدولارات هبوط المن من السماء ، ولو اننى أعتقد ان من الانصاف القول بأن الحكومات العربية تتصور ان المساعدة المالية . ومن الاهمية بمكان الاشارة الى ان المساعدة المالية ، لأغراض عملية ، انما يقصد بها النقود التى تقدم على شكل قروض بمعدلات فائدة امتيازية . فهى ليست هبة ، اذ لا بد من سدادها . والمفروض فى هذا النوع من القروض مساعدةجهود الدولة المقترضة . اما المعونة المـالية ، فعلى الخلاف من ذلك فهى عموما هبة أو قرض بغير فائدة ولأجل غير مسمى . والحكومات الافريقية مستعدة تماما لسداد قروض بفوائد ضمن فترة محدودة وستكون شـــاكرة اذا ما حصلت عليها بشروط مماثلة للشروط التى عرضتها البلدان العربيةعلى البلدان الأوروبية .

وقد التقيت بعديد من المسئولين العرب الذين يعتقدون أن ســـادة افريقيا الاستعماريين السابقين هم وحدهم الذين يجب عليهم تقديم العون لمستعمراتهم السابقة وانه لا بد لهم من تعويض هذه البلدان التى استغلوا ثرواتها . وان البلدان الصناعية التى ليس لها ميراث استعمارى قد تقدم هى أيضا معونة ومساعدة مالية لبلدان العـالم النـامى . وكان الرئيس يشاطر أصحاب هذا الرأى رأيهم . فقد قال فى احدى المرات :

« ان شعبنا يرى بنظرته الثورية الواعية أن من واجب الدول المتقدمة تقديم المساعدة لأولئك الذين يناضلون من أجل التطور ، ويعتقد شعبنا بمفهومه للتاريخ ان الدول ذات الماضى الاستعمارى يجب عليها ، أكثر من غيرها ، أن تقدم للامم المتطلعة الى التطور جانبا من الثروات القومية التى نزحتها عندما كانت هذه الثروات نهبا لجميع الناهبين . ان تقديمالمساعدة هو واجب الدول المتقدمة . انه يكاد يكون على شكل ضريبة تدفعها الدول ذات المـاضى الاســتعمارى تعويضا لأولئك الذين اســـتغلتهم دوما من الزمن » .

وكان الرئيس ناصر نفسه يدرك ان رأس المـال الأجنبى يعد فى العالم المعاصر شرطا من شروط التنمية الاقتصـــادية ، فهو مصحوب فى أغلب الأحوال بالمعرفة التكنولوجية . وقد قال : « ان رأس المال بوصفه استثمارا مقبولا فى العمليات التى لا غنى عنها ، وخاصة العمليات التى تتطلب خبرة جديدة يصعب العثور عليها فى الاطار القومى » .

وقبل ان تدرك الحكومات العربية ان الثروة التى تقف عليها قادرةعلى تحويلها بين عشية وضحاها الى أكثر من مليونيرات ، كانت نعتقد : محقة

فى ذلك ، ان الاستثمار الأجنبى فى الأراضى العربية عنصر ضرورى فى تنميتها الاقتصادية . ولذا سمحت للمؤسسات الأجنبية بالتنقيب عن البترول والبحث عنه . وقد قدم ناصر والزعماء العرب الآخرون كل ما هو ممكن لاجتذاب المساعدة الأجنبية ما دامت غير مشروطة ، وبعبارة أخرى ، ما دامت لا تستخدم كأداة للاستعمار الجديد . وقد قال فى تأييده للمساعدة الأجنبية :

« ان رأس المال الأجنبى ودوره فى الاستثمار المحلى مسألة يجب علينا مواجهتها فى هذه المرحلة . ان رأس المال الأجنبى ينظر اليه بارتياب وخلال نظرات معتمة فى البلدان المتخلفة ، وخاصة تلك التى كانت مستعمرة . بيد أن سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره ، تسمح له بتحديد الشروط التى يمكن فى ظلها استثمار رأس المال الأجنبى فى بلاده . والمسألة تتطلب تحديد أسلوب نابع من صميم تجربتنا القومية . كما يراعى طبيعة راس المال العالمى الذى يسعى دائما الى الحصول على المواد الاولية البكر فى المناطق غير المهيئة بعد لأى نهوض اقتصادى أو اجتماعى، حيث يمكنه الحصول على أعلى نسبة من الفائدة « وفى المحل الأول » ، فان كل المساعدات الأجنبية غير المشروطة مقبولة ، فى عملية التطور القومى ، من أجل المساعدة على بلوغ الأهداف القومية . وهذه المساعدات مقبولة بعرفان صادق لمن يقدمونها ، بصرف النظر عن ألوان أعلامهم . وفى المحل الثانى فان كل القروض غير المشروطة مقبولة فى عملية التطور القومى اذا كان فى امكان سدادها دون صعوبة او ارهاق وتبين التجربة ان القروض عملية واضحة المعالم : فمشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عنها » .

وطوال فترة كتابة هذا الكتاب ، كنت مشغولا بمسألة السبب فى حرص العرب على انقاذ الاقتصاد الأوروبى والاكتفاء بتقديم الوعود الكلامية الكاذبة للاقتصاد الافريقى عن السبب ، فى استعدادهم لايجاد مشاركة طويلة الأمد مع أوروبا وليس مع افريقيا ، وهى مشاركة من شأنها دفع النمو الاقتصادى لأوروبا وليس لأفريقيا . وكما عبر أحد الدبلوماسيين الافريقيين فان : « أكبر تحويل للثروة فى التاريخ انما يتم الآن من الشرق الأوسط الى أوروبا . أما أمم افريقيا البروليتارية فهى مجرد أمم متفرجة فى الدراما من أولها الى آخرها » . ولعل الاجابة عن سؤالى تكمن فى التصريح الذى أدلى به الدكتور سعدون حمادى ، وزير النفط العراقى، عندما قال :

« ان بلادي لا تعارض سياسة خفض أسعار البترول ، بيد انبا بوصفنا منتجين للبترول يجب ان نفكر في المستقبل ، ويجب أن نحدد الحد الأقصى الذي يمكن أن نسمح بارتفاع الأسعار اليه . ان البلدان الصناعية التي تحتاج الى البترول لديها امكانيات علمية هائلة ، ولديها مصادر بديلة للطاقة بالنسبة للمستقبل ، ولا يمكننا توقع تعويض اقتصاديات البلدان الصناعية للخطر دون أن يؤدي ذلك الى رد فعل عنيف » .

وفي ذروة حرب البترول في ١٩٧٣ ، طلب صحفي مصري مرموق ، هو محمد حسنين هيكل من البلدان العربية رفع الحظر الذي فرضته على شحن البترول الى اوروبا لان هذا القرار لم يؤد الى الهدف المنشود . وقال : ان اوروبا عاجزة عن الضغط على الولايات المتحدة كما يريد العرب ، وبلدان السوق المشتركة سوف تتضامن فيما بينها مهما كان الثمن . ولا يمكننا مطالبة اوروبا بما لا يمكنها الوفاء به ، واذا فعلنا ذلك ، فاننا بذلك نعاقبها على جرم لم تقترفه » . والمعنى الذي يمكن استخلاصه من تصريحات الدكتور حمادي والسيد هيكل هو ان العرب لا يمكنهم معاقبة أوروبا طويلا ، لأن أوروبا قادرة على الرد ولديها الاتفاقيات العلمية الكافية لايجاد وسائل بديلة لتوليد مصادر أخرى من مصادر الطاقة . بل ان « ريفيلو بمنت فوروم » وهي نشرة تصدر عن الامم المتحدة ، قالت ما يأتي في عددها الصادر في عدد ديسمبر ١٩٧٣ :

« ان البلدان النامية سوف تعاني بصورة أشد ، ولفترة أطول من غيرها من أزمة الطاقة لأن حوالي ٧٥٪ منها ، باستثناء الدول المنتجة للبترول « كنيجيريا » و « اندونيسيا » ، لا تنتج احتياجاتها الخاصة من الطاقة . وسوف تتحمل أقل البلدان تطورا أثقل الاعباء لأنها تملك ما يمكن الاعتماد عليه كمناجم الفحم الغنية ، ولا تملك أية تكنولوجيا للاسراع بتوليد مصادر جديدة كالطاقة النووية أو الشمسية ، ولا أية موارد مالية لمواجهة تكاليف البترول المتزايدة .. ان البترول الذي يتدفق بسهولة من الآبار الى خطوط الأنابيب الى الناقلات الى معامل التكرير والمضخات ثم في نهاية الأمر الى الأفران او المولدات ، هو سبب من أسباب الراحة بالنسبة للبلدان الصناعية أما بالنسبة للعالم النامي فانه شريان حياة ضروري لبقائه ».

كما تقول « الديفيلو بمنت فوروم » في عبارات أخرى ان العالم النامي لا يملك الآن أية اتفاقيات علمية لتطوير وسائل بديلة لتوليد اشكال جديدة من الطاقة وذلك بسبب ضائقته المالية .

وقد يقال ان العرب جزء من العالم الثالث ومن ثم فانهم بحكم ذلك يحتاجون الى النقود لتطوير اقتصادياتهم. وصحيح ان العالم العربى ينتمى الى العالم الثالث . عندما يدور الحديث عن التطور التكنولوجى ، بيد ان العرب من حيث مواردهم المالية يقفون فى مصاف اغنى بلدان اوروبا وامريكا ويستفاد من التقديرات المتحفظة ان منتجى بترول العرب ، بعد الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية الدولية وبعد مواجهة جميع النفقات المتصلة بانفاقهم السنوى الجارى وانفاق مختلف مشروعات التنميـة التى يقومون بها ، يحتمل ان يكون لديهم ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ بليون دولار بحلول نهاية العقد الحالى .

الفصل الخامس

اقتراحات مختلفة لاعادة استثمار فائض أموال البترول العربى المتراكمة

تنسب جميع المحن الاقتصـــادية والسياسية التى حلت خلال عام ١٩٧٤ ، الى الزيادة غير العــادية فى سعر البترول . وقــد قيس مدى ما يتمتع به زعماء العالم من معرفة من خلال قدرتهم على توضيح المسائل الاقتصادية الناجمة عن التضخيم الذى احدثه البترول العربى . وتمت الدعوة الى عقد مؤتمرات لبحث وسائل اعادة استثمار الفائض للاموال التى جمعها منتجو البترول فى الشرق الأوسط . فقد اجتمعت دول « الاوبك » بفينا فى سبتمبر من عام ١٩٧٤ وقررت فرض ضرائب اضافية على الشركات التى تعمل داخل أراضى دول « الاوبك » (وكانت الزيادة بنسبة ٥٪) وذلك بدلا من زيادة سعر البترول . وتم الترتيب لعقد مؤتمر دولى لبحث مسألة الطاقة ، فى « ديترويت » . واجتمعت دول العالم الصناعية التى يبلغ عددها ١٢ اثنتى عشرة دولة والتى تضم اليابان والولايات المتحـدة والنرويج والدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (باستثناء فرنسا) ، فى شهر سبتمبر ، ووافقت على اقتسام مخزون البترول فى حالة حدوث عجز فى المستقبل . وفى شهر نوفمبر ، اجتمعت دول افريقيا ودول البحر الكاريبى ودول المحيط الهادى فى بروكسل ، ووافقت على التعــاون مع الدول المنتجة للبترول لتخفيف حدة نقص البترول فى دولهم .

ومن المعروف بصفة عامة أن أى مؤتمر يفتقر الى اشـــتراك الدول العربية المنتجة للبترول ، لا يستطيع تناول مشكلة انتاج البترول واسعاره على نحو كاف . فطالما بقى العرب يمتلكون ويتحكمون فى احتياطى ضخم من البترول ، فانهم لا بد من أن يكون لديهم مفتاح التنمية الاقتصــــادية فى تطوير قارة مثل افريقيا . فبدون البترول ، يكون من المتحتم وضع معظم مشروعات التنيمة التى تم التخطيط لها أخــيرا فى افريقيا جانبا ، بين السجلات الوطنية للدول الافريقية .

هذا وقد اهتمت سكرتارية منظمة الوحدة الافريقية اهتماما شديدا بمختلف الاقتراحات التى قدمتها الدول الغربية فيما يتعلق باعادة استثمار الاحتياطى المتراكم الضخم من الأموال التى يمتلكها منتجو البترول فى

الشرق الأوسط . ولقد قدم « هانز آبل » وزير مالية المانيا الغربية ، فى شهر سبتمبر عام ١٩٧٤ ، فى الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى ، اقتراح بلاده بضرورة قيام الدول المنتجة للبترول والدول الصناعية ، تحت اشراف صندوق النقد الدولى - بانشاء بنك استثمار دولى للمساعدة فى اعادة استثمار الفائض من ايرادات البترول . وكلمة « اعادة استثمار » تستخدم هنا بمعنى اعادة استثمار الأموال فى اقتصاديات المستهلكين . وأكد الوزير الرأى الذى تفكر فيه حكومته وهو ضرورة ان لا يكون هناك عداء أو مواجهة بين الطرفين ، أى بين المستهلكين والمنتجين .

وكان الاقتراح الأمريكى أكثر احكاما من الاقتراح الالمانى . وكانت الفكرة الأساسية للمشروع الأمريكى تتلخص فى حل اتحاد البترول الذى يهدد بتدمير الاقتصاد الغربى . ويتلخص اقتراحها فى ضرورة قيام الدول الغربية بالمحافظة على مخزون البترول ، وذلك بتخفيض الاستهلاك وينبغى عليها بدء العمل فى برامج جديدة للطاقة بهدف اكتشاف مصادر جديدة لها ، كما يجب انشاء صندوق برأس مال قدره ٢٥ بليون دولار لاعادة استثمار أموال البترول العربى فى الدول التى تواجه عجزا فى ميزانيتها على أن يشرف على الصندوق مستهلكون وليس منتجين . وهذا يعنى انه عندما يجتمع المجلس المسئول عن ادارة الصندوق لبحث المساهمات للصندوق ، توجه الدعوة الى الدول المنتجة للحضور ، ولكن عندما يجتمع المجلس لمناقشة توزيع الأموال ، يتم استبعاد الدول المنتجة . ولقد قصدت الولايات المتحدة تنفيذ توصيتها عن طريق الاعتماد على حركة السعر الآلية . اذ أنها ستزيد الضريبة الفيدرالية للجازولين ونفرض رسوما اعلى على البترول المستورد ، وكلا الضريبتين تعنى أسعارا أعلى بالنسبة لمستخدمى ومستهلكى الجازولين . والهدف الرئيسى للولايات المتحدة من وراء ذلك هو التأثير على سياسة الانتاج والأسعار والبيع التى تنتهجها دول « الاوبك » .

أما البريطانيون فيحبذون العمل فى اطار صندوق النقد الدولى ، فلقد اقترحوا انشاء صندوق لفائض اموال البترول يتبع صندوق النقد الدولى ويتراوح رأس ماله ما بين ٦٠٠٠ر٦ مليون و ١٢٠٠٠ر١٢ مليون دولار . وسيكون هذا مكملا لصناديق دولية أخرى يتم انشاؤها للغرض نفسه . ويتضمن الاقتراح توصية باعادة استثمار فائض الأموال التجارية داخل مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، كما أوصوا أيضا بزيادة حصص الدول الصناعية والدول المنتجة للبترول فى صندوق النقد

الدولى . أما الحصص الخاصة بالدول الأقل تقدما فانها ستظل كما هى .
وتقوم حقوق الاقتراض على أساس حصص الدول . وفقا للنظام الحالى ،
تنص لوائح صندوق النقد الدولى على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتقديم
٢٥٪ من قيمة مساهمتها بالذهب . ويوصى البريطانيون بأنه طالما لا يمكن
اعتبار الذهب المعيار الرئيسى للقيمة ، فانه ينبغى استبعاده من نظـام
صندوق النقد الدولى . وبالنسبة للدول الافريقية ، يوجـد فى الاقتراح
البريطانى ثمة ضرر واحد . فطالما كانت حقوق الاقتراض تعتمد على نظام
الحصص فى صندوق النقد الدولى وطالمـا كانت الدول الأقل تقدما لن تزيد
من حصصها ، فانها لأى الدول الأقل تقدما) لن تستفيد من نظام اعادة
الاستثمار وستضطر الى اقتراض أموال أقل نسبيا من صندوق النقـد
الدولى .

ومن ناحية أخرى ، تلتزم فرنسا الحرص فهى لا تريد ان تلزم نفسها
بقرار قد يثير غضب الدول العربية الغنية بالبترول . ففى اعتقادها ان
اى تحالف بين المستهلكين تشكله الدول الصناعية وحدها ، سيسفر عن
اجراء تأديبى من جانب الدول المنتجة للبترول . وتريد فرنسا عقد مؤتمر
يضم المنتجين والمستهلكين ودول العالم الثالث . ومما يذكر ان المحاولة
الأولى لعقد مثل هذا المؤتمر فى ابريل من عام ١٩٧٥ قد فشلت ، وذلك
لأن الاعضاء لم يتمكنوا من الاتفاق على ما سيناقشونه . وكان الامريكيون
هم المسئولون الى حد كبير عن هذا الفشل .

الوكالة الدولية للطاقة وخصومها :

بدأ فى ٢٧ من مايو عام ١٩٧٥ فى بارلس ، ما وصفته الجريدةالبريطانية
« الجارديان » بانه الحدث رقم ٩٤ فى ملحمة البترول العظيمة بقيامالدكتور
« كيسنجر » بحث الوكالة الدولية للطاقة تساندها الولايات المتحدة على
ضمان وحدة الغرض والعمل بين الدول المتقدمة المســـتهلكة للبترول .
وكانت الدول المنتجة للبترول والدول النامية قد رفضت فى انشهر الماضى
حضور مؤتمر تشترك فيه الوكالة الدولية للطاقة اشتراكا رسميا . ولقد
وصف المتحدثون الجزائريون الوكالة بانها « وكالة مواجهة » ـ وهى وجهة
نظر أيدتها بقية العالم الثالث . ونظرا لان المتحدثين الأمريكيين ظهروا على
شاشة التليفزيون ليعلنوا ان سياسة حكومتهم تهـــدف الى حل منظمة
« الاوبك » ، ونظرا لوجود تلميحات قوية باحتمال حدوث تدخل عسكرى
أمريكى للاستيلاء على حقول البترول الرئيسية فى الشرق الأوسط ، فانه

ليس من المستغرب أن تواجه « دول الاوبك » أى مشروع تسانده أمريكا بريبة بالغة .

ولكن اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى شهر مايو عام ١٩٧٥ (التى عقدت فى أيام متتالية) كشفت عن شخصية « دكتور كسينجر » الأقل تشددا عما كان متوقعا . فقد اقترح استئناف مباحثات المنتجين والمستهلكين ، وكان ما لفت الأنظار تأييده لتقديم معونة جديدة للعالم الثالث تصل قيمتها الى ٣٫٠٠٠ مليون دولار . وصرح لوفود منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية بأنه ينبغى على الدول الغنية ان تمد يد العون للعالم الثالث والا فانها ستواجه ضغوطا سياسية خطيرة . وبذلك تحولت المسائل الاقتصادية الى مسائل سياسية رئيسية . ومن ناحية أخرى ، رفض « كيسنجر » أن يتزحزح عن الرأى الأمريكى التقليدى القائل بان (سلاح البترول) لعام ١٩٧٣ يعتبر قوة اقتصادية أسىء استغلالها مما هدد استقرار الغرب ، وأضاف يقول . ان الولايات المتحدة سترفض عرقلة تكتيكات الضغط ولكنها ستحاول التوفيق بين مصالح الدول النامية ، وستكون المعونة وقدرها ٣٫٠٠٠ مليون دولار عبارة عن ٢٫٠٠٠ مليون دولار كصندوق ائتمانى داخل اطار صندوق النقد الدولى لمساعدة الدول الفقيرة فى شراء الطاقة والأغذية والاسمدة والسلع الصناعية و ١٫٠٠٠ مليون دولار للصندوق الدولى للتنمية الزراعية وفقا لاقتراح الدول المنتجة للبترول .

وكان أهم امتياز أمريكى بالنسبة لمشاعر العالم الثالث هو الموافقة الضمنية على بحث اسعار خامات العالم الثالث كافة وليس البترول فحسب . وبذلك تتاح الفرصة لقيام شكل جديد من أشكال التعاون ، وربما يتمشى ذلك مع رأى فرنسا فى الموضوع أكثر مهما بدا انه غير ممكن منذ شهر مضى .

رأى منظمة الوحدة الافريقية :

تؤيد سكرتارية منظمة الوحدة الافريقية موقف فرنسا . اذ تعتقد المنظمة ضرورة أن تعود مسألة اعادة استثمار اموال البترول بالنفع على جميع أعضاء المجتمع الدولى . ومن ثم فان المشكلة لا يمكن حلها عن طريق الترتيبات الثنائية . فان الحل الحقيقى لا يمكن أن يوجد الا فى اجراء دولى شامل . وبمعنى آخر ، فانه يجب أن تشترك دول العالم الثالث اشتراكا كليا فى صنع القرار . ولا ينبغى أن يفسر موقف منظمة الوحدة

الافريقية هذا ، على ان المنظمة تعترض على أى مساعدة اقتصادية أو مالية ثنائية لأى دولة من دول العالم الثالث . بل على العكس من ذلك ، فان المنظمة ترغب فى تشجيع كل دولة عربية على معاملة مثل « تانزانيا ومالى » اللتين كانتا من بين الدول التى أضيرت ضررا بالغا نتيجة لزيادة أسعار البترول ، على أساس تفضيلى .

ويتلخص الانتقاد الافريقى الأساسى للمشروع الامريكى فى ان تكوين كتلة من الدول المستهلكة أمر تعتبره « الاوبك » بمثابة مواجهة ، وليس وسيلة لحل المشكلة . واذا طلب من الدول المنتجة للبترول المساهمة فى الصندوق الذى يبلغ رأسماله ٢٥ بليون دولار لاعادة استثمار ايراداتها فى الدول التى تواجه عجزا فى الميزانية ، فمن الحق والعدل ان يسمح للدول المنتجة للبترول بالاشتراك فى ادارة الصندوق . وبالنسبة لعام ١٩٧٤ ، عجز الصندوق المقترح الذى يبلغ ٢٥ بليون دولار عن مواجهة العجز التقديرى للدول الصناعية والذى تبلغ قيمته ٣١ بليون دولار . بينما أشارت التقديرات الخاصة بدول « الاوبك » الى أن لديها فائض يقدر بـ ٦٥ بليون دولار . وبالتالى فان الدول الصناعية لن تستطيع موازنة دفاترها بدون تأييد « دول الاوبك » . ووفقا للولايات المتحدة ، فان اتفاقية توزيع الطاقة (كأجراء بديل فى حالة حدوث حظر جديد) ستكون مقصورة على الدول الصناعية . وهذا الحيز الحاذق لن يقنع دول العالم الثالث ، ويميل المرء الى الاعتقاد بأن دول «الأوبك» لن يستهويها مثل هذا الاقتراح .

ولا يمكن للاقتراح الألمانى بصورته الحالية ان يقنع الدول الافريقية . فهو ينص على اقتصار عضوية بنك الاستثمار الدولى على الدول المنتجة للبترول والدول الصناعية . ومما يذكر ان دول العالم الثالث قد تضررت نتيجة للتضخم . واذا كان فى مقدورها الانضمام الى صندوق النقدالدولى فليس هناك سبب فى عدم امكانها ان تصبح عضوا فى صندوق أقل مرتبة. ومع كل ذلك ، فان زميلاتها فى « الأوبك » ربما تسهم بنصيب أكبر فى الصندوق . وكان أحد الدبلوماسيين الافريقيين ممن اقاموا مدة طويلة فى « بون » قد صرح بأن اقتراح المانيا الغربية ليس المقصود به خدمة دول العالم الثالث فقد اهتمت المانيا أكثر ببعض الدول الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوربية ، مثل المملكة المتحدة وايطاليا اللتين تعانيان عجزا ضخما فى ميزان مدفوعاتهما والمعروف ان « بنك بوندز » قدم الى ايطاليا قرضا قدره ٢٫٠٠٠ مليون دولار . ولا تريد حكومة المانيا الغربية ان

تستنفد احتياطيها عن طريق تقديم مساعدة مالية للدول الأعضـــاء فى المجموعة الاقتصـــادية الاوربية . بل انها تريد أن تقوم كل من الدول الصناعية والدول المنتجة للبترول بهذه المهمة .

مساهمة المجموعة الاقتصادية الأوربية فى صندوق الطوارىء للأمم المتحدة:

أعلن « كلود تشيسون » مندوب المجموعة الاقتصادية الاوربية للتنمية والتعاون ، ان المجموعة الاقتصادية الاوربية ستساهم بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار فى صندوق طوارىء انشأته الجمعية العامة للامم المتحـــدة . ومن الواضح ان هذا القرار قد تم اتخاذه بشرط مساهمة الأعضاء الآخرين فى الامم المتحدة بالمبلغ الباقى وقيمته ٢٫٥٠٠ مليون دولار . وسيتم توزيع المال على دول العالم الثالث غير القادرة على موازنة ميزانياتها نتيجة لارتفـاع سعر البترول اربعة أضعاف . وفيما يلى الدول الافراقية التى ستستفيد من هذا الصندوق : « داهومى » و « ســاحل العــاج » ، و « غانا » و « غينيا » ، « وفولتا العليا » و « كينيا » و « ليسوتو » و « مدغشقر » و « مالى » ، و « موريتانيا » ، و « النيجر » و «جمهورية افريقيا الوسطى» و « تانزانيا » ، « الكاميرون » ، و « السنغال » ، « وســيراليون » ، و « الصومال » و « السودان » و « تشاد » . ومما يذكر ان المجموعة الاقتصادية الاوربية ستقدم مبدئيا مبلغ ١٥٠ مليون دولار .

واضاف « مستر تشيسون » يقول ان مجلس المجموعة الاقتصادية الأوربية قد بعث بالفعل فى يونيو ١٩٧٤ ، برسالة الى سكرتير عام الامم المتحدة يطلق فيها على أن المجموعة الاقتصادية الأوربية ستسهم بمبلغ لا يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار . وكان من المتوقع ان يبلغ مجمــل اعتمادات الصندوق ٣٫٠٠٠ مليون دولار ، تتكون كما يلى : المجموعة الاقتصـادية الأوربية ٥٠٠ مليون دولار ، الولايات المتحـدة ٥٠٠ مليون دولار ، دول صناعية أخرى ٥٠٠ مليون دولار ، و ١٫٥٠٠ مليون دولار تسهم بهـا الدول المنتجة للبترول . ولقد أصيب مندوب المجموعة الاقتصـــادية الأوربية بالدهشة لعلمه ان الولايات المتحدة تتلكأ فى اصدار قرار بشـأن اسهامها فى الصندوق . ولكن الولايات المتحدة وافقت أخيرا فى شهر مايو عام ١٩٧٥ على تقديم حصتها .

وان المفاوضات التى دارت بين الدول الافريقية والمجموعة الاقتصادية الأوربية ، من أجــل الحصـــول على عضوية المجمــوعة ــ قد مكنت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من الاحساس بالمشكلات الاقتصادية التى تواجهها الدول الافريقية فعلى سبيل المثـــال ، أكد « بيير ابلين » وزير

التنمية الفرنسى ، الذى زار افريقيا خلال عام ١٩٧٤ ، ضرورة وضـع الدول الافريقية فى مقدمة الدول التى تستفيد من مســـاهمة المجموعة الاقتصادية الاوروبية . وألمح الى أنه وفقا للارقام التى رددها منـدوب المجموعة ؛ تعتبر « مالى » و « تانزانيا » أكثر الدول التى تضررت بشكل خطير . ووفقا له ، فانه ما لم تتقدم الدول الصـــناعية لانقـاذهما فان « تانزانيا » كانت ستضطر لتخفيض وارداتها بنسبة ١٧ ٪ فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وكانت مالى ستضطر الى تخفيض وارداتها بنسبة ٣٠ ٪ فى عـام ١٩٧٤ وبنسبة ٢٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ . كما انه سيتم بالتالى تخفيض ميزانية تنمية كل منهما .

التعاون الاقتصادى الدولى :

« ڤليرى جيسكار ديستان » رئيس جمهورية فرنسا عقد مؤتمرا حول التعاون الاقتصادى الدولى . فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ وذلك فى اطار متابعته للطموح الذى يراوده .

وكان المؤتمر فريدا فى نوعه لأنه يتم فيه ، لأول مرة ، بحث جميـع المشكلات الاقتصادية على مستوى عالمى . ولقد اقتصر عمل الاجتماعات العديدة التى سبقت المؤتمر على مجالات متخصصة .

وكان ممثلو منظمة الوحدة الافريقية ينتظرون نتائج هذا المؤتمر بفارغ الصبر لأنه كان المسئول عن حل مشكلات الطاقة ، والمواد الخام والمعونة من أجل التنمية والموارد المالية .

ويمكن دراســة هــذه الموضــوعات كلها وجدولتها ، ومن جهة نظر المنتجين والمستهلكين ووجهة نظر الدول الصناعية والدول النامية وكذلك الدول المانحة للمعونة والدول المتلقية لها .

وكان الهدف من المؤتمر دعم المنطق والعدل فى نظام الاقتصاد العالمى . وأشار المؤتمر الى أن حالة من عدم القدرة على التنبؤ سادت الاقتصــاد العالمى فى هذه الأيام ونتيجة لذلك ، فان المســـتثمر يتردد فى الالتزام ، بينما يقيد المستورد نفسه بالطلبات التجارية المباشرة ، ويضخم المصـدر أسعاره كاجراء احتياطى فى مواجهــة مســـتقبل غير مضمون . ويعتبر الاستقرار الاكبر والعلاقات النقدية الطيبة أمرين ضرورين كأساس لقياس ثابت للقيمة ولحساب فوائد الاستثمار .

وكان الهدف الثانى هو تحقيق تطور أكثر تنظيما لأسعار المنتجات التى تشكل نسبة هامة من التجارة الدولية سواء أكانت مواد خام أم منتجات صناعية .

وهناك أيضا الحاجة الى ضمان قيمة ايرادات التصدير لمنتجى الدول النامية ، وذلك لامكان تنفيذ برامج التنمية بطريقة سلسة ويمكن التنبؤ بنتائجها . وكان ثمة اهتمام خاص ضرورى لتوفير الظروف والمطالب الخاصة بالدول النامية التى تضررت أكثر من غيرها أو الأكثر فقرا .

وتتلخص المهمة للمؤتمر ككل ، فى وضع أسلوب جديد يحدد العلاقات للمستقبل بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك من اجل تحقيق تقدم ورخاء عادلين .

وتعتبر أهمية تحقيق الحد الأمثل من التعاون الاقتصادى الدولى ، أمرا بديهيا . وان تغييرا راديكاليا فى هذا الصدد ، يعتبر ضروريا اذا كان الاقتصاد العالمى سيسد المطالب الأساسية فى المستقبل . واذا تضاعف عدد سكان العالم تقريبا ، كما تنبأ بعض الخبراء ، فى الفترة ما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ ، فان المجتمع الدولى سيكون فى حاجة الى مضاعفة الانتاج الغذائى الحالى ، والرفاهية الاجتماعية ، والطاقة والوظائف . وعلى ذلك فان تحقيق أكبر قدر من التعاون الاقتصادى الدولى يعتبر مطلبا أساسيا وجوهريا .

هذا وقد شكل المؤتمر أربع لجان لبحث المسائل الخاصة بالطاقة والمواد الخام والتنمية والموارد المالية .

الطاقة :

وافق المؤتمر على أن هناك حاجة الى المشاركة فى المعلومات الخاصة بالطاقة لامكان التعرف على المشكلات الأساسية للطاقة ، وذلك حتى يسير النظام الاقتصادى العالمى والتنمية الاقتصادية سلسلة تتفق ومصالح الدول الغنية والدول الفقيرة . وهذا بدوره سيجعل فى الامكان وضع ترتيبات سليمة للتعاون الدولى . كما انه سيحقق فوق كل ذلك استخدام أفضل للموارد الحالية والمنتظرة .

ولقد علن وفد المملكة المتحدة ان المملكة المتحدة ستكون بحلول عام ١٩٨٠ ثانى دولة كبرى منتجة للبترول ـ بعد الولايات المتحدة ـ فى العالم الغربى . فالبريطانيون يتوقعون انتاج ٤٥٪ من مجموع موارد الطاقة فى

مجموعة الدول الاوروبية . ويتوقعون انهم سيحققون اكتفاء ذاتيا من الطاقة بحلول عام ١٩٨٠ .

وجـدير بالذكر ان مسألة الطاقة تعرضت لتعليقـات هامة ، وعلى الأخص من جانب أعضاء وفد « الأوبك » . وتردد ذكر ان عهد الطـاقة الرخيصة قد مضى منذ زمن بعيد . فلقد ظلت اسعار الطاقة ثابتة على مستويات منخفضة للغاية لفترة طويلة من الوقت ومن المفروض ان يقـوم بحماية مواردهم الطبيعية ، وخاصة غير القابلة للتجديد ، وتحديد سعر معتدل لصادراتهم وحماية دخلهم من التبديد نتيجة لقوتهم الشرائية .

وأكد منتجو البترول ان رد الفعل لدى الدول المتقدمة أزاء ازمة الطاقة قد اخذ صورة المواجهة ، فى حين انها كانت مسـتعدة بل ترغب فى حل المشكلات على أساس التعاون . والى هذا الحد ، بذلت الدول المتقدمة معظم الجهود للمحافظة على الطاقة بقصد تقويض مصالح دول « الاوبك » .

وأعلن منتجو البترول أنهم قدموا مساعدات مالية للدول النامية ، بما فيها الدول التى أضيرت أكثر من غيرها ، أكثر مما قدموا للدول المتقدمة ، وذلك على أساس مجمل الانتاج القومى فى عام ١٩٧٤ (٢٪) . وفى هذا الصدد ، أشارت الدول غير المنتجة للبترول الى تعرض الدول النـامية لخطر زيادة أسعار البترول . وكانت غالبية هذه الدول تعانى عجزا شديدا فى ميزان مدفوعاتها . وقد أعلن ان العجز فى الحساب الجارى الذى تواجهه الدول النامية يتفق وفائض الحساب الجارى لدى الدول المصدرة للبترول

وقد تم حث المؤتمر على عدم التفاوض عن هذه الحقيقة عند تقـديم الحلول ودراستها وذلك بقصد التغلب على الأزمة الحالية .

وهذا وقد دارت التعليقات الخاصة بأثر ارتفـاع أسـعار البترول ، وخاصة بالنسبة للدول غير المنتجة للبترول ، فى اطار التفسير العام للازمة، بما فى ذلك الأثر العكسى للتضخم ونقص الأغذية والأسمدة وارتفاع الاسعار. وبالتالى ، فقد خفت حدة أثر الملاحظات على موقف البترول نوعا ما . غير أن مما له مغزاه أن اعضاء وفود الدول النامية تحدثوا فى هـذه المسـألة باخـلاص .

المواد الخام :

كانت الآراء التى تم الاعراب عنها بصدد هذه المسألة مألوفة ، وعكست حقائق ثابتة . ولقد تمت مناقشة هذا الموضوع ايضا على نطاق واسع .

وقد تم التركيز على اهمية تجارة تصدير المواد الخام بالنسبة للدول النامية . وفى هذا الصدد ، تم الاهتمام بالأثر العكسى لتذبذب الأسعار على اقتصاديات الدول النامية . وبالتالى ، فقد تمت المناداة بوضع صيغة تسد احتياجات كل من المنتجين والمستهلكين على السواء .

ولقد لوحظ أن التضخم والركود الاقتصادى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تستورد ككل ٧٥٪ من المنتجات التى تصدرها الدول النامية . كان عاملا مقيدا للتجارة الدولية الى حد كبير وبالاضافة الى ذلك ، تمت الاشارة ايضا الى شروط التجارة التى تزداد سوءا بين السلع المصنعة والمواد الخام أو السلع بوجه عام .

هذا وقد تم ابراز الموقف الذى يواجهه تجارة تصدير المواد الخام فى احد البيانات . وتم الحث على اتخاذ اجراء عاجل لامكان وضع ترتيبات لتخزين السلع الدولية والعمل على تمويلها كما اعطيت مشكلة الغذاء العالمى ايضا اولوية بارزة .

التنمية :

لم ترد تعليقات معينة حول هذا الموضوع سوى الاشارات العابرة العامة اليها فى الملاحظات التى تم ترديدها بصدد موضوعات اخرى .

الموارد المالية :

تم التركيز على الحاجة الى توزيع تحويلات الموارد الفعلية على اساس مستمر ومؤكد ومتزايد باضطراد ، وذلك لامكان تنفيذ برامج التنمية فى الدول النامية على نحو سلس .

وقرر المؤتمر ان يبدأ حوارا دوليا مكثفا . ولتحقيق هذا الهدف ، شكل اربع لجان خاصة بالطاقة ، والمواد الخام والتنمية والشئون المالية تجتمع بصفة دورية خلال العام القادم . وتم الاتفاق على ضرورة ان تتكون كل لجنة من ١٥ عضوا ، عشرة منهم يمثلون الدول النامية وخمسة يمثلون الدول الصناعية .

ووافق المؤتمر على ضرورة اشتراك الدول النامية فى اللجان :

الطاقة : الجزائر ، والبرازيل ، وكندا ، ومصر ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والهند وايران ، والعراق ، وجامايكا ، واليابان . والسعودية ، وسويسرا ، والولايات المتحدة ، وفنزويلا ، وزائير .

المواد الخام : الأرجنتين ، واستراليا ، والكاميرون ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية واندونيسيا ، واليابان ، والمكسيك ، ونيجيريا ، وبيرو ، واسبانيا ، والولايات المتحدة ، ويوغوسلافيا وزائير .

الموارد المالية : البرازيل ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ومصر ، والهند ، واندونيسيا ، وايران ، والعراق ، واليابان ، والمكسيك ، وباكستان والسعودية والسويد وسويسرا والولايات المتحدة وزامبيا .

وفيما يلى الدول التى ينتمى اليها رؤساء اللجان :

الطاقة : السعودية والولايات المتحدة .

المواد الخام : اليابان وبيرو .

التنمية : الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

الموارد المالية : المجموعة الاقتصادية الأوروبية وايران .

* * *

الفصل الســــادس

ما الذى يستطيع العرب أن يقوموا به في أفريقيـــا

أعلن أحد كبار الدبلوماسيين العرب فى بون ان الدول العربية المنتجة للبترول تدرك الفقر المزمن الذى تعيش فيه بعض الدول الافريقية كما انها تدرك أن معظم الدول الافريقية ستواجه خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ عجزا فى ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة تكاليف الاستيراد والى حد معين ، نتيجة لارتفاع سعر البترول . ورفض الدبلوماسى قبول الزعم بأن التضخم الذى تواجهه افريقيا يرجع الى تضاعف سعر البتــــرول اربع مرات . وقال ان الدول الأوروبية التى استعمرت افريقيا تركت بناء اقتصــاديا يعتمد عــلى المنتجات الصناعيه المستوردة من الدول الغربيـــة هــذا وقد تم تخطيط اقتصاديات الدول الافريقية التى حصلت على اســـــتقلالها أخيرا ، على أساس انتاج المواد الخام لتصديرها الى أوروبا . ومن المؤسف ان هذه المواد تباع بأسعار رخيصة . ويتم تحويل هذه المواد الخام الى منتجات صــناعية يتم تصديرها الى أفريقيــا بأسعار باهظة . وفى رأى هــذا الدبلوماسى ان افريقيا تعتبر ضحية للتضخم المستورد من أوروبا والولايات المتحدة .

ونظرا للتشابه فى أمور اخرى ، فان الدول العـــربية تود مســـاعدة الاقتصاديات الأقل تقدما فى افريقيا بطريقة مباشرة ، وذلك عن طريق بيع البترول لها بسعر مخفض . ولكنها لا تستطيع تنفيذ ذلك لأن مثل هــذا النظام ستستغله الشركات المتعددة الجنسيات التى تعمل فى افريقيا . واذا كنت تبيع سلعتك فى سوق مفتوحة فانك لا تســـتطيع تقــديم أسعار تفصيلية وتأمل فى أن تنجح فى تحقيق الهدف من وصول السلعة الرخيصة الثمن للشخص الذى يستحقها . ولقد فكرت دول الأوبك مليا فى هـــذا الاقتراح ووجدت أنه غير كاف .

ولتخفيف حدة المحنة التى تواجهها الدول الافريقية فان الدول العربية المنتجة للبترول قد وافقت مبدئيا على تقديم معونة للتنمية للدول الافريقية . ووافقت أيضا على استثمار اموالها فى الصناعات المحليـــة لبعض الدول الافريقيـــة .

وبعد مناقشات مع عدد من رؤساء دول الأوبك ، يشعر المرء بانطباع بأن هؤلاء الأعضاء الأثرياء فى العالم الثالث على استعداد لمساعدة اخوانهم الأقل حظا . فعلى سبيل المثال ، اجتمع ممثلو دول الاوبك فى يونيو عام ١٩٧٤ فى كويتوباكوادور . وفى هذا الاجتماع ، توصلوا الى أن زيادة اسعار البترول تضر دول العالم الثالث اكثر مما تنفعها . والمعروف ان دول افريقيا عانت بوجه خاص اكثر من الدول الصناعية الأوروبية التى امتلكت واشرفت على ادارة شركات بترول متعددة الجنسيات . وذلك فقد تقرر عدم زيادة اسعار البترول ، وبدلا من ذلك فقد وافقوا على فرض ضرائب على ارباح واموال الشركات الأجنبية التى تعمل فى مناطق الأوبك . وفى اجتماع تالى عقد فى فيينا ، تمت فيه زيادة الضرائب مرة اخرى .

وقبل اجتماع كويتو ، كانت الضرائب ١٢٫٥٪ على العائدات و ٥٥٪ على الارباح . وبعد الاجتماع ، اصبحت الضرائب ١٤٫٥٪ على العائدات ولم يتم تغيير الضريبة المفروضة على الأرباح ، أما اجتماع فيينا فقد أسفر عن زيادة جديدة فى الضريبة على العائدات لتصبح ١٦٫٦٪ بينما اصبحت ضريبة الأرباح ٦٦٫٦٦٪ بيد ان بعض الوقانين لاقتصادية ظلت ثابتة. ولم تؤثر قبل هذه الضرائب على الشركات العاملة لأن الشركات بدورها رفعت اسعار البترول ، فمن ثم شعر المستهلكون الاساسيون الذين اضطروا الى رفع اسعار البترول ، بأثر ضريبتى الربح والمال .

وعندما ذكرت ان الدول العربية خصصت معونة لافريقيا خلال حديث أجريته مع مدير بنك كوميزر وهو أحد البنوك الكبرى بألمانيا — رد بقوله انه وفقا للمعلومات المتوفرة لدى بنكه ، تعتبر المبالغ التى كنت أشير اليها مبالغ تافهة وقدر ان الدول العربية استثمرت حتى الآن ١٥ بليون دولار فى جميع انحاء العالم و ٧ بلايين من الدولارات فى الولايات المتحدة ، و ٣ بلايين من الدولارات فى المملكة المتحدة (معظمها فى تأسيس المكاتب) و ٥ بليون دولار فى النظام المصرفى الأوربى . واعلن ان العرب استثمروا اموالا فى الدول الصناعية اكثر من الاموال التى استثمروها فى دول العالم الثالث . وفى رايه انه ليس لدى افريقيا صناعات مربحة كثيرة يمكن استثمار الاموال العربية فيها . ففى أوروبا والولايات المتحدة وبريطانيا استثمر العرب اموالهم فى الأسهم والعقارات والاعمال المصرفية التجارية . وجدير بالذكر انه ليس لدى الدول الافريقية (باستثناء جنوب افريقيا) اسواق متقدمة، ولذلك فان الاستثمارات ستقتصر على المشروعات التى تخضع لاشراف الحكومة والتى تعتبر غير مربحة .

ولقد صرح لى احد رجال الاعمال المقيمين فى المملكة المتحدة واستثمر مبالغ كبيرة من المال فى افريقيا ، بأن استثمارات البترول العربى فى افريقيا حاليا تقتصر على بنك التنمية الافريقى والبنك الاسلامى والبنك العربى لأفريقيا . واردف يقول ان هناك وسائل كثيرة يمكن للدول العربية الغنية بالبترول عن طريقها مساعدة اشقائها الافريقيين . فعلى سبيل المثال ، يمكنها المساهمة بسخاء فى انشاء صندوق دولى على نمط ذلك الصندوق الذى انشأته الأمم المتحدة اخيرا ، او يمكنها الاشتراك بأسهم عادية فى بنوك التنمية أو المشروعات التى تمتلكها الدولة كما ان فى مقدروها أن تقوم بانشاء صناعات فى مختلف الدول الافريقية . واذا ما ارادت هذه الدول الحصول على عائد كبير من استثماراتها فانه يمكنها القيام بالاشتراك مع الدولة المضيفة تأسيس شركات لاستغلال المعادن الوفيرة التى تتمتع بها افريقيا .

يقول رجل الاعمال ان رفاقه من رجال الاعمال العرب ، اخبروه بأن دول الأوبك وافقت على تقديم قروض الى المنظمات الدولية التالية :

صندوق النقد الدولى ٣ر٤٠٠ ملايين دولار ، والبنك الدولى ١ر٠٠٠ مليون دولار ، وبنك التنمية الامريكى الدولى ٥٠٠ مليون دولار ، كما خصصت ايضا ٣ر٠٠٠ ملايين الدولارات لدول الشرق الأوسط الأقل ثراء وقد يبدو مجموع هذه المبالغ كبيرا ، ولكن مهما كانت ضخامته فانه ليس سوى قطرة فى محيط ، عندما ينظر المرء الى صافى ايرادات البترول العربى فى عام ١٩٧٤ وحدها يجدها تقدر ب ٨٠ر٠٠٠ مليون دولار (وذلك بعد ان تأخذ فى الاعتبار ، مشترياتهم الشخصية من مصانع واسلحة وسيارات فاخرة ومختلف أوجه الرفاهية الاجتماعية) .

مقترحات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

يوضح تقرير عام ١٩٧٤ الخاص بجهود وسياسات الدول الاعضاء فى لجنة المساعدة فى مجال التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، الموقف فى الدول النامية اذ يقول انها تتفق وزيادة اسعار البترول ، وبتنمية الموارد الطبيعية للطاقة ، وباستعراض اولويات الاستثمارات الوطنية والتكنولوجيات وبزيادة امكانيات هذه الدول فيما يتعلق بالتصدير للحصول على مزيد من العملات الأجنبية اللازمة لسداد الزيادة التى طرأت على اسعار البترول ، ويضيف التقرير : « ان هذا التكيف فى الهيكل الاقتصادى يحتاج الى وقت » . وهو بمثابة مساعدة صغيرة بالنسبة لغالبية الدول الافريقية المشغولة بالتمزق الحالى ، بدرجة تجعل من الصعب عليها

التخطيط للمستقبل بطريقة هادفة ، ولكن تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يضيف أن للقرارات الواجب اتخاذها الآن فيما يتعلق بالسياسة المستقبلة للطاقة فى الدول النامية ، أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية فى المستقبل لهذه الدول ، وذلك طالما بقيت الاستثمارات الموجودة كبيرة جدا فيما يتعلق بالمتاح من الموارد فى البلاد ، وتعتقد المنظمة انه قد يكون للاستثمارات الأجنبية الخاصة ، دور هام ليس فى توفير التكنولوجيا فحسب بل أيضا فى تمويل الاستثمارات الكبيرة اللازمة . واقترحت المنظمة نوعا ما من الاستثمار يقوم به منتجو البترول فى الدول النامية المستهلكة للبترول . وفى مجال البحث عن تسهيل تدفق رأس المال الخاص تقترح المنظمة : « ضرورة قيام الدول الصناعية والأسواق الرئيسية الدولية بمهمة الوسيط من أجل اعادة استثمار جزء من فائض أموال الدول المنتجة للبترول فى غيرها من الدول المنتجة للبترول الى غيرها من الدول النامية ، أوردت المنظمة تقريرها ما يلى :

« قد تساعد المؤسسات الوطنية والدولية ذات الخبرة فى هذه المجالات اذا طلب منها ذلك فى انشاء مؤسسات قومية للاستثمار والاقراض واقامة مشروعات استثمارية مضمونة وغيرها من الحوافز التى تقدمها الدول المنتجة للبترول . ويجب ايضا ان تنتهز الدول الصناعية والمؤسسات الوطنية جميعها الفرص الممكنة للاستثمارات المشتركة من جانب المستثمرين فى الدول الصناعية والدول المنتجة للبترول مع بحث امكانية اشتراك المستثمرين من الدول النامية فى هذه المشروعات .



الفصل السابع

مجالات ممكنة للاستثمار فى أفريقيا

لقد وجه « روبرت جاردنر » السكرتير التنفيـــــذى السابق للجنة الاقتصـــادية لافريقيا كلمة الى اعضـاء الوفود التى جاءت من دول شرق ووسط افريقيا الى نيروبى فى فبراير عام ١٩٧٥ . اعلن فيهـــا قوله : ان المرء ليس فى حاجة الى حث انسان ذكى على استثمار امواله : والعـــرب مثلهم مثل أى اناس آخرين ، يتطلعون الى فرصة للاستثمار . وفى رايه ان العرب لن يبددوا اموالهم . ولذا فانه يجب عـــلى الافريقيـــين ان تكون مشروعاتهم معدة ، وان يساوموا من اجل الحصول على اعتمــادات مالية وقروض لتنفيذ مشروعاتهم على اساس ان المشروعات ســـتصبح قابلة للتنفيذ ، وانهم سيستطيعون تسديد القروض وفوائدها ولذلك ، فانه اذا ذهب المـال الى اوروبا او الى مكان آخر فانك ستجد مؤسسات فى أوروبا كما نجد الأفراد المســتعدين لتسديد القروض . ويعتقد « مستر جاردنر » انه اذا كان لدى الدول الافريقية صناعة تدعم استثمارات اموال البتـرول العربى ، فانهم سيحصلون على المـال . واذا كانوا يدركون انه ليست لديهم الامكانيات ، فانه يجب عليهم ايجاد تلك الامكانيات . ويعتبر راى «مستر جاردنر » ، رايا متفائلا وذلك نظرا لاعتماد معظم الدول الافريقية النـامية المستمر على النصيحة القادمة من دول ما وراء البحار سواء من جانب الامم المتحدة او من جانب الخبراء كأفراد . ومهما يكن الأمر ، فانه ينبغى عـلى تلك الدول التى لديها جهاز تخطيط وطنى كاف ، ان تأخذ بنصيحة «مستر جاردنر » .

ويرى المستثمرون العرب المهتمون بالمواد الخام الوفيرة فى افريقيا ، انه من الصعب معرفة السبب فيما تواجهه الدول الافريقية من صـعوبات . فمما يذكر ان السعودية بدات فى عام ١٩٧٥ خطة خمسية قيمتها ١٤٢ر٠٠٠ مليون دولار ، تتضمن اقتراحات بانشاء مجمعات صناعية جديدة تماما ، احدها فى « جبيل » فى الشرق والآخر فى « ينبع » على البحر الأحمر . وتتضمن المشروعات التى ستدخل فى اطار هذه المجمعات ، مصانع للصلب ، ومصنع لصهر الحديد ومصنعا للاسمنت . ونظرا لمـا رددته وزارة الخزانة الامريكية من ان احتياطى الحديد الخام فى افريقيا يبلغ ضعف الحـديد الخام فى الولايات المتحدة ، وثلث الحديد الخام فى الاتحاد السوفييتى فانه

يبدو طبيعيا بالنسبة لدولة مثل السعودية ان تنظر عبر البحر الاحمر صوب افريقيا للحصول على مصدر دائم لامداد مثل هذه المادة الخام الهامة .
ويعتبر الحديد الخام اكثر المعادن التى توزعها أفريقيا على نطاق واسع ، ويوجد بكميات تجارية فى الجزائر وانجولا ومصر وغانا ، وغينيا ، وساحل العاج ، وليبريا ، وموريتانيا والمغرب وناميبيا ونيجيريا وروديسياوسيراليون وسوازيلاند وزامبيا . ولكن قائمة الدول المنتجة للمعادن لا تنتهى عند هذا الحد . وعلى الرغم مما يبدو من ان جمهورية جنوب افريقيا الحالية تتحكم فى مجموعة مختلفة من المعادن فى السوق الافريقية ، بما لديها من ذهب وكروم ، وحديد خام وبلاتين ، وماس ونيكل ومنجنيز وحرير صخرى وفحم وزنك ، فانها لم تعد المسيطرة فى هذا المجال . فحتى الذهب ليس معدنا قاصرا على جنوب افريقيا فقط ، وذلك لوجوده أيضا فى جمهورية الكونجو واثيوبيا وجابون وغانا وكينيا وناميبيا وروديسيا والسودان وتانزانيا وزائير والماس منتشر ايضا فى بتسوانا وجمهورية افريقيا الوسطى وغانا وساحل العاج وليبريا وناميبيا وسيراليون وتانزانيا وزائير .

ومن المعادن التى تتزايد اهميتها بالنسبة للانتاج الصناعى مثل البوكسيت (للالومنيوم) والنحاس ، ما تملك افريقيا منه كمية تعتبر من اكبر احتياطى للمعادن فى العالم ويتم حاليا استخراج النحاس فى الجزائر وانجولا وموريتانيا والمغرب واوغندا ، ويتم استخراجه بصورة اكبر فى زائير وزامبيا ، بينما بدأ استخراج البوكسيت بخطى سريعة فى كل من غانا وغينيا على السواء . والواقع ان الرئيس سيكوتورى يذكر ان غينيا لديها ثلثى احتياطى العالم من البوكسيت . وتتقدر الشركات الاجنبية التى تستغل بالفعل بكوسيت غينيا من امريكية وسويسرية ويوغسلافية وروسية وفى عام ١٩٧٤ استضافت غينيا الاجتماع الاول للاتحاد الدولى للبوكسيت ، وهو عبارة عن هيئة من المنتجين على غرار منظمة الأوبك للدول المنتجة للبترول .

ومن بين المعادن الأخرى التى تعتبر افريقيا مصدرا هاما لها : اليورانيوم والفوسفات والنيكل والكوبالت والتونجستين والكروميت والقصدير ، والرصاص والمنجنيز والزنك .

وذلك بخلاف مواردها المعدنية ، فان افريقيا تعتبر منتجة ومصدرة هامة للمنتجات الزراعية ، وربما يكون المحصول الرئيسى للدخل هو البن (اذ تحصل الولايات المتحدة على ٣٣٪ من البن الذى تستهلكه من افريقيا) ويليه الكاكاو (ويعتبر غرب افريقيا من المناطق الرئيسية لزراعة الكاكاو).

وتنمو شجيرات الفول السوداني في أراضي الحزام الساحلي الفرعي الذي يحيط بغرب افريقيا ، من السنغال الى السودان ، وكذلك في موزمبيق .
ويعتبر التبغ والسكر من محاصيل جنوب ووسط افريقيا الى حد كبير ، وذلك على الرغم من ان المشروعات التي تم تنفيذها اخيرا قد ادخلت كلا من المحصولين على نطاق تجاري ، في المناطق الشمالية . ويوجد زيت النخيل والمطاط في مناطق الغابات ابتداء من ساحل السنغال في اتجاه الجنـــوب حتى زامبيا . ويعتبر القطن من المحاصيل المنتشرة بدرجة كبيرة ، وتعتبر مصر والسودان واوغندا من اكثر الدول التي نجحت في زراعته وانتاجه .

وبالنسبة ، لانتاج افريقيا لمتطلباتها من المواد الغذائية ، فان الطـريق امامها ما زال طويلا ، ولكن اذا تم التخطيط بطريقة سليمة فان في مقــدور الانتاج الزراعي لافريقيا امداد العالم بأسره بالمواد الغذائية بسهولة . وما زال من الضروري اجراء استثمارات وأبحاث شاملة . وفي لوقت نفسه ، فان صناعة صيد الأسماك قد اصبحت بالفعل من النشاطات الرئيســـية في أفريقيـــا .

وثمة مجال يمكن ان يكون فيه للثروة العربية الجديدة نفع مباشر لكل من افريقيا والعرب على السواء ، الا وهو مجال الصناعة . وجدير بالذكـر ان لكثير من اغنى الدول العربية المنتجة للبترول ، مساحة محـــدودة من الأرض وعددا قليلا من السكان . وربما يؤدي اقامة مصـــــانع في المناطق المزدحمة بالسكان على طول الخليج الفارسي الى زيادة مشاكل تلوث البيئة القائمة بالفعل ، بينما قد يبدو استيراد العمال الى المنطقة عمـــلا مخـــلا بالأولويات وحتى السعودية بما لديها من سكان اكبر عددا تنـــوي جلب ٥٠٠ر٠٠٠ عامل اجنبي بحلول عام ١٩٨٠ ، وذلك لاضافتهم الى قوة الايدي العاملة الاجنبية الموجودة بالفعل والتي يبلغ عددها ٣١٤ر٠٠٠ نسمة .

وفي الامكان ان تصبح افريقيا ــ بالتخطيط الجاد ــ قاعدة مثالية لكثير من صناعات العالم الثالث . ويمكن تجنب تلوث البيئة نتيجة للمصـــانع ، عن طريق الاختيار المدروس لمواقع المصانع الرئيسية التي تجري فيهـــا عمليات التصنيع . ومما يذكر ان افريقيا لديها قوة عاملة قادرة ومستعدة،

ولديها الرغبة فى العمل فى كل جزء من اجزاء القارة وهى فى حاجة ماسة لحل مشكلة البطالة المتفاقمة التى تواجهها . وبالاضافة الى ذلك فان افريقيا تتمتع بامكانيات طاقة مائية - كهربية رخيصة وغير محدودة . ومشروع انجا وحده قادر على ان يخلق من جمهورية زائير الكبيرة ، دولة صناعية هامة . ولدى افريقيا بالفعل مصانع لانتاج سلع شبه مصنعة وسلع مصنعة ، فى اراضيها . وهناك حاجة الى المال لشراء المصانع والآلات ، من أجل التوسع فى هذه الصناعات . وقد ردد سفير ساحل العاج ، اثناء حضوره لاجتماع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بروكسل فى يناير عام ١٩٧٥ ، ما قاله الرئيس « هوفويت بوينى » من انه « عندما يأتى اليوم الذى تكون فيه افريقيا قادرة على بيع الشيكولاته بدلا من الكاكاو ، والالمونيوم بدلا من البوكسيت والصلب بدلا من الحديد الخام ، وباختصار، عندما يأتى اليوم الذى تكون فيه افريقيا قادرة على ان تصنع على ارضها وبأيدى ابنائها مواردها الطبيعية ، فانها تكون قد تحررت بالفعل » .

وليس ذلك اليوم الذى ردد « فيليكس هوفويت بوينى » عنه هذه الكلمات ببعيد فاذا حصل الافريقيون على المساعدات المالية والفنية من جيرانهم العرب فانه لا بد لهم من ان يكونوا فى وضع يتطلعون منه الى الامام ليحولوا المناطق الفقيرة الى جنة لا يصبح فيها الفقر والجهل والمرض سوى حقائق تاريخية . ولقد بدأ الاستثمار العربى يتدفق بالفعل على الدول شبه العربية مثل السودان وموريتانيا ، ولكن ربما تكون اكثر الدلائل المبشرة بالامل بالنسبة لأفريقيا السوداء الاستثمارات الواسعة النطاق فى جمهورية غينيا ، وهى دولة ثورية فى غرب افريقيا ، ولكنها دولة لا يهيمن عليها النفوذ الاسلامى تماما . ويمكن للخبرة العربية هناك ان تؤدى الى قيام مشروعات تعاونية جديدة فى اماكن اخرى . ولقد وصلت العلاقات بين غينيا والعالم العربى الى قمة ازدهارها عندما زار العقيد القذافى رئيس ليبيا كوناكرى فى نوفمبر عام ١٩٧٤ . وتم توقيع اتفاقيات اقتصادية ومالية وثقافية وتم انشاء بنك مشترك . وتشترك السعودية فى تنفيذ مشروع غينى - جزائرى مشترك لتكرير البترول . وقدمت الكويت قرضا الى غينيا قيمته ١٥ مليون دولار ، ووافقت كل من البحرين وقطر ومصر على مساعدة غينيا فى التغلب على الصعوبات التى يواجهها ميزان مدفوعاتها . كما تشترك مصر فى اقامة مشروع لتنمية الغابات واقامة مصنع للورق .

ويعتبر مشروع انشاء مجمع لاكسيد الألومنيوم ، الذى يتضمن انشاء سكة حديد جديدة ، من أكبر المشروعات العربية فى افريقيا . والدول المشتركة فى الشركة الغنية – العربية المزمع انشاؤها لصناعة أكسيد الالومنيوم ، هى الكويت وليبيا ومصر والسعودية . ويبلغ مجمل احتياطى البوكسيت الذى تصدره حاليا مجموعة شركات أمريكية ٥٠٠ مليون طن فى ابيكو بالقرب من مستودعات بوكى . وتأمل الشركة العربية فى استخراج ٩ ملايين من الاطنان سنويا ، على أن يتم تصنيع ٤ ملايين منها لتصنيع أكسيد الالومنيوم فى المكان نفسه ، ويتم تصدير ما يفيض منها . والمشروع بأكمله يتطلب استثمار ٤٠٠ مليون دولار ، وسيدر على غينيا فى النهاية ما يقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار سنويا .



الفصل الثامن
الدول العربية الغنية بالبترول وبنوك التنمية الافريقية

عندما زرت السعودية ، كان لى شرف التحدث مع الشخصيات البارزة التى تسيطر على اموال البلاد وتديرها . وقد أطلعتهم على أن أغلبية السكان الافريقيين يعيشون دون المستوى البيانى للفقر واقترحت عليهم ، انه ستكون فكرة نبيلة اذا استطاعت الدول العربية استثمار جزء من فائض أموالها فى افريقيا . وكان ردهم ان اللوم متبادل . وقال لبعضهم ان الدول الافريقية كمجموعة لم تتصل بهم من اجل الحصول على معونة مالية ، ولكنها فضلت الشكوى من خلال المنصات الدولية . وعندما تحتاج افريقيا الى تأييد عربى ، فينبغى عليها عدم اللجوء الى مساعدة طرف ثالث . وبالمثل ، فانه عندما تريد الدول العربية من افريقيا مساعدتها ، يجب عليها الاتصال بها مباشرة .

ولقد رفض معظم الزعماء العرب الذين اجتمعت بهم تقديم معونة للدول الافريقية (أو أية دول بخصوص هذا الموضوع) ما لم يتم انفاق المال فى مشروعات معينة . ويبدو ان المعلومات المتوفرة لديهم تشير الى أن الأموال التى تقدمها بعض الدول المانحة للمعونة الى بعض الدول الافريقية شقت طريقها الى جيوب كبار الموظفين المدنيين والوزراء . وبذلك لم يتمكن المواطن العادى من الاستفادة من هذه المعونات . وباستثناء بعض المرافق مثل الطرق والمستشفيات والمدارس ، فكثيرا ما انفقت الاموال على سلع عديمة النفع مثل زحافات الجليد ، وحمامات السباحة والسيارات المرسيدس والرولزرويس .

وربما تكون بعض هذه الاتهامات صحيحة ولكنها تعتبر بوجه عام ، حوادث فردية لا تشكل السلوك الاجتماعى والاقتصادى للقارة الافريقية كلها . ومما يذكر ان غالبية الدول الافريقية بذلت جهدا كبيرا ، خلال السنوات العشر الأخيرة ، فى المجال الاقتصادى لتخفف من حدة البؤس الاقتصادى الذى اصاب القارة لعدة قرون . ولقد اعلن الرئيس كاوندا رئيس زامبيا قائلا : « لقد حققنا قدرا من النجاح فيما يتعلق بوضع اساس اقتصادى . وتم شق الطرق المرصوفة من الدرجة الاولى فى جميع مراكزنا

القروية . ولدينا طرق مجهدة على مستوى عال جدا تربط كل حى ببقية الأحياء فى جميع الدول . ونقوم حاليا بتطوير شبكة سككنا الحديدية وذلك بانشاء سكة حديدية تربط ما بين تانزانيا وزامبيا . ولدينا مطارات جيدة فى كل حى من احياء بلادنا ، هذا فضلا عن واحد من اجمل المطارات الدولية فى افريقيا فى (لوساكا)واثنين آخرين على مستوى دولى وبالاضافة الى ذلك ، فان بلادنا تستطيع ان تتباهى بالتسهيلات التى لا تحصى والتى تعتبر من الدرجة الاولى . وتوجد مئات الآلاف من المدارس الابتدائية ، وتوجد مدرسة ثانوية فى كل حى تقريبا ، كما يوجد كثير من الكليات الفنية وتدريب المدرسين . واخيرا توجد بطبيعة الحال جامعة زامبيا .

وفيما يتعلق بالتسهيلات الصحية ، فان لدينا عددا من المستشفيات الكبيرة فى المناطق المزدحمة بالسكان . ونقوم ايضا ببناء مستشفيات كبيرة فى كل اقليم من أقاليمنا الريفية . ولحسن الحظ فان كل حى من أحيائنا يستطيع ان يفخر بمستشفى ريفى على مستوى قياسى او يكون على الاقل فى انتظار المستشفى الذى يجرى بناؤه . هذا بغض النظر عن عياداتنا الخارجية التى لا يقل عددها عن خمس عيادات بالاضافة الى العيادات العادية والمستوصفات المقامة لتوزيع الادوية بالمجان وهناك ايضا بطبيعة الحال ، الخدمة الطبية الطارئة للطيران الجوى فى زامبيا التى تقف على قدم المساواة مع مثيلاتها من منظمات الاسعاف الجوى . وفى المجال الاجتماعى، يعتبر من المشجع الى حد كبير الاشارة الى أن جهودا كبيرة قد بذلت خلال السنوات القليلة الماضية ، لنشر النشاط الثقافى والرياضى فى المناطق الريفية . وفى كثير من المجالات ، يمكن تنظيم الثقافة والرياضة اذ ان ذلك من الضرورى لتؤديا دورا كبيرا فى تنشيط هذه الامة الفنية . ولقد حققنا بوجه عام نجاحا كبيرا واصبح لدينا سجل نفخر به ، وخاصة عندما يدرك المرء ان كل هذا قد تم انجازه فى مدة قصيرة لا تتجاوز عشر سنوات .

ولنتطلع الآن الى المؤسسات التى تستطيع الدول العربية عن طريقها تقديم المساعدات الاقتصادية المالية لأشقائها الافريقيين . ولن يتضمن المسح الذى ستقوم به الهيئات المتخصصة التابعة للامم المتحدة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . وذلك انهما بوصفهما منظمتين دوليتين فانهما تؤديان دورا عالميا . ويتركز اهتمامنا هنا على مشكلة افريقية بحته.

بنوك التنمية الرسمية :

يوجد لدى بعض الدول الافريقية بنوك للتنمية . وتعتبر شرق افريقيا وزامبيا من الأمثلة البارزة فى هذا الصدد . ويتلخص الهدف الرئيسى من

هذه البنوك فى تمويل المشروعات المتوسطة والطويلة الاجل . وبالتحديد تقوم البنوك التجارية بتقديم المال للمشروعات القصيرة الاجل ولفترة لا تتجاوز عادة ١٨ شهرا ، وعلى ذلك ، فان المشروعات التى تتطلب قرضا لمدة اطول ينبغى ان يمولها بنك للتنمية او اى شخص او مؤسسة تكون فى وضع يسمح لها بالاستغناء عن اموالها لفترة اطول .

وفى الظروف العادية ، ينبغى ان تكون المشروعات التى تمولها بنك التنمية ذات طابع وطنى . وبمعنى آخر ، اما ان تكون الفائدة فى شكل توفير العمالة لأفراد المجتمع او فى تقديم خدمة لهم . وعلى سبيل المثال ، تم استخدام جزء من أموال بنك التنمية فى « زمبابوى » لتمويل محطة « مويمبش » الأرضية للاتصالات عن طريق القمر الصناعى . ويتضح الأثر المبدئى لنظام الاتصالات فى « زمبابوى » فى أنه سيكون من السهل نسبيا توصيل المكالمات التليفونية الى الدول الاخرى وستكون نوعية الارسال جيدة مثلها فى ذلك مثل المكالمات التليفونية المحلية فى معظم المدن المتقدمة فى العالم . ومما يذكر أن افتتاح محطة « مويبش » الأرضية قد تم فى ٢١ من اكتوبر عام ١٩٧٤ .

هذا ويتم تمويل بنوك التنمية عن طريق اصدار الاسهم والسندات ، وينبغى ان تكون للسندات قيمة استحقاق لمدة خمس سنوات على الاقل . وفى حالات الطوارىء ، تحصل بنوك التنمية فى بعض الاحيان على تمويل طارىء من البنوك التجارية . وهذا لا يحدث الا عندما لا يستطيع بنك التنمية لأسباب فنية — أن يضع يديه على بعض أمواله الموجودة فى مكان ما فى اوروبا او فى الولايات المتحدة . وكقاعدة ، يحاول بنك التنمية تجنب القروض القصيرة الأجل ، وذلك بسبب المعدل للفائدة الذى تفرضه البنوك التجارية .

وفى معظم الحالات يتم تأسيس بنوك التنمية عن طريق قانون يصدره البرلمان . وهى لا تخضع لقانون الشركات ولكنها تتمتع بالحقوق والامتيازات التى تتمتع بها شركة محدودة وتعتبر بمثابة شخصيات اعتبارية ويمكنها أن تقيم الدعاوى وتقام ضدها ايضا الدعاوى شأنها فى ذلك شأن اى شخص عادى .

ومن الاختلافات الأساسية بين هذه البنوك والبنوك التجارية ان لوائح اى بنك للتنمية لا يتم تغييرها الا عن طريق هيئة قانونية مثل البرلمان او الهيئة التشريعية .

وجدير بالذكر ان المساهمين الأجانب فى بنوك التنمية اعترضوا على ما وضعوه بأنه تدخل فعلى من جانب الهيئة التشريعية . ويجادلون بقولهم

انه طالما كان البرلمان يعتبر سلطة عليا ، ففى مقدوره نقض راى المساهمين الآخرين بحجة المصلحة الوطنية . وتنعى لوائح بنوك التنمية فى زامبيا وتانزانيا ، على أن الوزير المسئول عن الشئون المالية قد يبطل اى قرار يصدره مجلس ادارة بنك التنمية . ولقد انتقد البنك الدولى هذه المادة . وقال ان وجود هذه المادة يعنى ان مجلس ادارة بنك التنمية لن يكون هيئة مستقلة ، وانه سيكون دائما تحت رحمة الوزير . وردت حكومة زامبيا بقوله ان المادة لن تستخدم بلا تمييز . وسيتم احترام جميع المعاملات التجارية التى يتم ابرامها بالطريقة العادية . ولن يكون لدى وزير المالية سبب ما يدعوه الى التدخل فى قرار مجلس الادارة . ومن الواضح أنه اذا ما قرر مجلس ادارة بنك التنمية تقديم مساعدة مالية لحكومة ما معادية لزامبيا ، فانه من الحق والصواب ضرورة تدخل وزير المالية لصالح الحكومة .

ويعتقد بعض طلبة ادارة الأعمال فى افريقيا ، انه من المفيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب أن يشتركوا مع الدولة فى امتلاك اسهم فى بنوك التنمية واحد الاسباب التى تبديها هنا هو تأمين الملكية .

وفى اى دولة يعتبر ضمان الحكومة كافيا مثله فى ذلك مثل ضمان الذهب ، الذى يكفله بنك انجلترا . واذا امتلكت دولة ما بنك تنمية وخضع لاشرافها ، فان الأموال التى سيحققها البنك سيتم استغلالها لصالح جميع رعايا هذه الدولة . وعندما تكون لديهم خطط تنمية ، فان المشروعات المدرجة فى قائمة الأولوية سيكون لها أسبقية التنفيذ قبل المشروعات الأخرى .

وتحبذ معظم الدول المانحة للمعونة الارتباط بمشروعات معينة تقوم هى بتمويلها وبمعنى آخر ، انها تفضل ان يكون لها بعض النفوذ فيما يتعلق بتخطيط ميزانية مشروعات التنمية وتنفيذها . وهذا امر طبيعى ، وليس ثمة خطأ فى هذا الاتجاه . واخيرا فان مغامرة التأميم قد انخفضت الى الحد الأدنى .

ويشعر بعض المستثمرين الأجانب بالريبة ازاء بنوك التنمية التى تنظمها وتديرها دول افريقية وغيرها من الدول النامية . وكثيرا ما قامت المناقشة بينها بأن هذه البنوك عادة تقوم بتمويل المشروعات والخدمات ، وهى مشروعات لا تحقق ايرادات بطريقة مباشرة ولذلك ، فانه كقاعدة تكون عائدات هذه الاستثمارات ، منخفضة الى حد كبير . ولا يستطيع اى بنك تنمية ان يكون فى وضع يمكنه من تقديم ارباح متواضعة . ونظرا لعدم التأكد من قيمة الدخل من راس المال المستثمر فى بنك كهذا ، فان معظم

المساهمين يفضلوا ان يقدموا مبدئيا ، قرضا بفائدة ذات معدل ثابت بشرط احتمال تحول القرض بعد فترة محدودة الى راس اسهم . وفى خلال هذه الفترة ، يكون امام المستثمر متسع من الوقت ، يراقب خلاله ما اذا كان البنك قابلا للتنفيذ ام لا .

ومن المزعوم ان بنوك التنمية التى تخضع لاشراف الدولة تفتقر الى الكفاءة ، ذلك انه لا يتم اختيار اعضاء مجلس ادارتها ، بناء على قدرتهم وخبرتهم فى ادارة الاعمال . فالمعروف ان الدولة تعين معظم اعضاء مجلس الادارة . وهم يكنون الولاء للوزير الذى يعينهم . ويتردد ان معظمهم غير قادر على التمييز بين المدين (الجانب الايسر من الحساب الجارى) والدائن (الجانب الأيمن من الحساب الجارى) . ومن الواضح ان هذه الاتهامات يرددها اما الاشخاص الذين لم تتح لهم الفرصة ليراقبوا بأنفسهم كيفية ادارة الافريقيين لبنوك التنمية التابعة لهم ، واما اولئك الذين يريدون ، بحقد ، اضعاف الثقة فى الدول الافريقية . ويتم تعيين أعضاء مجلس الادارة على اساس موضوعى . وقد لا يكون بعضهم مصرفيين ولكن جميعهم لديهم الخبرة التى تمكنهم من تنفيذ مهام مجلس الادارة . ويتم اجتذاب اعضاء مجلس الادارة من مختلف قطاعات المجتمع . فبعضهم مدرسون ومحامون واعضاء فى نقابات عمالية ورجال اعمال وفلاحون ، وبعضهم الآخر زعماء سياسيون من مختلف المستويات . ويتم تشكيل مجلس الادارة ليمثل نموذجا من نماذج الامة بأسرها .

وثمة جدل يفيد انه نظرا لأن الدولة تعين اعضاء مجلس الادارة فان هناك اتجاها من جانب الحكومة للتدخل فى قرارات مجلس الادارة . وتفضل الحكومة ان تعين مسئولين من الأحزاب فى المناصب الادارية الكبيرة وذلك على الرغم من انهم لا يتمتعون بأى خبرة لشغل مثل هذه الوظائف الفنية . وعلى الرغم من ان الميثاق قد ينص على ان تكون للمشروعات الممكن تنفيذها الأولوية الأولى ، فان بعض الناس يرى ان الحكومة تستطيع بسهولة ارغام مجلس الادارة على بحث المشروعات التى لا يمكن تنفيذها والتى لن تعود بالنفع على المجتمع . وهؤلاء تؤيدهم الحكومة لمجرد ان المتقدمين للوظيفة يحظون بالقبول من الناحية السياسية ولأن اعضاء مجلس الادارة من السياسيين المعينين .

ويتضح مرة أخرى ان هذا الجدل انما ينطوى على شىء من التضليل . اذ تثبت تجربة بنك تنمية شرق افريقيا عكس ذلك تماما . فعندما فتح البنك لأول مرة ابوابه للجمهور فى كمبالا بأوغندا ، اتضح انه بخلاف المدير

العام ونائبه ، كانت الادارة العليا فى أيدى موظفين محترفين أجانب اكتسبوا خبرة فى الاعمال المصرفية . وبمرور الوقت ، استطاع المواطنون الكينيون والتانزانيون والأوغنديون ، تعلم المسائل المعقدة فى الاعمال المصرفية . وكان معظم أولئك الافريقيين ، محامين ومهندسين ومحاسبين ، ولكنهم كانوا ما يزالون فى حاجة الى اكتســـاب الخبرة . وبعد فترة معقولة تمكنوا من شغل مناصب رفاقهم الأجانب .

وتنشيء الحكومات الافريقية بنوك التنميـــة لتتمكن من نشر الفوائد الاقتصادية التى تحققها البنوك فى قطاع كبير من المجتمع . وأن قيام الحكومة بالاشراف على المشروعات لا تعود بالنفع على المجتمع بوجه عام انما يعتبــر بمثابة هزيمة ذاتها . وعلى العكس من ذلك ، فان الحكومة لن تتدخل الا اذا كان هناك سبب معقول فى حالة الاشتباه فى حدوث حالة محاباة فيما يتعلق بمطلبات الحصول على قروض . ومرة أخرى ، تثبت التجربة فى شرق افريقيا وزامبيا ان بنوك التنمية بعيدة عن تدخل الحكومة .

كما تأكد أيضا ان الســـياسيين الأفريقيين يميلون الى عدم الثقة فى نصيحة الخبراء التى يقدمها الموظفون الأجانب باخلاص . ويميلون الى ربط تفكيرهم بعقلية أسيادهم الاستعماريين السابقين الذين ربما أساؤا معاملتهم واذا كان المرء سيدرس حالات فردية ، فانه قد يجد مثل هـــذه الأمثلة ، ولكنها مجرد استثناءات . وعلى العكس من ذلك ، فكثيرا ما اعرب المهنيون الافريقيون عن شكواهم من الآثار الاســـتعمارية التى يتعلق بهـــا بعض السياسيين الذين كثيرا ما يعتقدون ان النصيحة الأجنبية تعتبر الافضل دائما . وقد اثبتت التجربة ان المرء يحكم على النصيحة عـــلى اســـاس موضوعى . وليس لمصدر النصيحة علاقة بالموضوع اذ يمكن ان تأتى من جانب اى شخص . وينبغى على اى سياسى بارع ان يأخذ دائما فى اعتباره ان يظل مسئولا عن اى اجراء قد يرغب فى اتخاذه . واذا أسفرت النصيحة عن نتائج طيبة ، فان رئيسه يهنئه للخدمة الجليلة التى قدمها . ومن ناحية اخرى اذا جعلته النصيحة التى تلقاها ، يتخذ قرارا خاطئا ، فانه سيضطر الى قبول تحمل المسئولية كاملة بالنسبة لنتائج هذا القرار .

وليس من الغريب ان نسمع خبراء الشئون الافريقية المزعومين وهم يرددون ان أموال بنوك التنمية الافريقية تمنح دون مقابل وبسهولة بالغة . وكثيرا ما يتردد ان شخصا لا يعرف القراءة ولا الكتابة ، يمكنه التوجه الى احد البنوك ويطلب الحصول على مبلغ من المـال لانشاء مصـنع ملابس ، وفى خلال ساعات يتم تسليمه شيكا بالمبلغ المطلوب ، وبمعنى آخر ، يزعم

النقاد ان هناك عدم اكتراث تام بالدراسات المطلوبة . وان اى شخص لديه خبرة فى اعمال اى بنك تنمية افريقى ، ينبغى ان يراعى ان الادارة الخاصة بتلك الدراسات تعتبر الادارة رقم واحد من حيث الأهميــــة والواقع ان مديرى العموم يتم اعدادهم بدون تغيير فى هذا القسم . ويوجـد فى الادارة على الاقل قسمان فرعيان : احدهما صناعى والآخر زراعى . ويجب تقييم أى مشروى قبل تقديمه الى مجلس الادارة ـ وينبغى عليها تحديد ســعر تقديرى والاشارة ايضا الى ما اذا كان المشروع قابلا للتنفيذ او لا . وممــا يذكر ان اعضاء مجلس الادارة يتأثرون الى حد كبير بتعليقات الخبراء التى يتضمنها تقرير التقييم .

ومجمل القول ان بنوك التنمية الافريقية تعتبر اكثر طرق التنميـــة الاقتصادية نجاحا فى البلاد التى انشئت فيها واهمها لدى المساهمين بها . ولا تتعرض هذه البنوك لأى ضغوط سياسية ، ولكنها تتمتع بالتأييد القوى من جانب حكوماتها . وحتى فى حالة حدوث تغيير مفاجىء فى الحـكومة ، لا يحدث اى توقف لنشاطها . والمعروف ان هـــذه البنوك مزودة بخبراء يهتمون بدراسة الغرض من المشروعات . والاهم من ذلك ان بنوك التنميـة دائما ما تحترم التزاماتها .



الفصل التاسع
نموذج للمشاركة الافريقية العربية

لقد حاولنا فى الفصل السابق تصحيح بعض الآراء الخاطئة التى اشترك فى اعتناقها كثير من غير المطلعين على الطريقة التى تدير بها الدول الافريقية مؤسساتها المالية . وان ما ذكرناه عن بنوك التنمية ينطبق ايضا ، فى كثير من النواحى على البنوك التجارية الوطنية ، وفى معظم الدول الناطقة باللغة الانجليزية ، يتلخص الفرق الرئيسى بين الاثنين فى أن البنوك التجارية تخضع لقانون الشركات ، بينما تنشأ بنوك التنمية بموجب قانون يصدره البرلمان .

وفى راى معظم المستشارين الماليين والاقتصاديين العرب الذى اتيحت لى فرصة مقابلتهم ، ان الدول العربية المنتجة للبترول تفضل تقديم قروض للدول الافريقية ، على الاشتراك بأسهم عادية فى شركات تمتلكها الدولة . ووفقا لهم ، تعتبر القروض اكثر امنا من الاسهم وبخلاف حقيقة ان قيمة الأسهم تتذبذب وفقا للعمليات التجارية للمشروع ، فان حامل السهم عادة لا يطلب اية ضمانات . ويوضع حاملا للاسهم ، فهو يتعرض لمخاطرة كبيرة . فعندما تحقق الشركة ارباحا طيبة ، فانه يحصل على ارباح عالية، وعندما تخسر الشركة ، لا يحصل المساهم على اى شىء ، وفى بعض الاحيان ينخفض سعر اسهمه . وهذه هى المخاطرة التجارية ، ولكن هناك ايضا مخاطرة سياسية . فربما تقرر الحكومة تأميم الشركة ، وبصفتك مساهما اجنبيا ، فانه قد لا يكون من حقك اللجوء الى المحاكم .

وتحبذ الدول العربية الغنية بالبترول أن تكون من حملة السندات على أن تكون من حملة الأسهم . وعندما تقدم الدول العربية قرضا لأية دولة افريقية فانه يتم دائما عقد اتفاقية تحدد شروط القرض . وباستثناء الحالات المتطرفة بدرجة كبيرة ، فان المدين يقدم نوعا من الضمان . وعندما يتم ابرام الاتفاقية يحصل الدائن على ضمان بالحصول على القرض بالاضافة الى الربح ، وذلك خلال الفترة المتفق عليها . ووفقا لهذا الترتيب ، يكون الدائن فى وضع يمكنه من التنبؤ بالدخل الذى سيتجمع لديه فى المستقبل .

ولا تريد الدول الغنية بالبترول ان تكون من المستثمرين السلبيين . فهى لا تهتم بالدخل فحسب بل تهتم ايضا بتنفيذ البرامج . ووفقا لمعظم قوانين الشركات التى توجد فى افريقيا ، فان الاشتراك بأسهم عادية ، يتيح

للمرء فرصة الاشتراك فى ادارة الشركة . ولا بد من السماح للمستثمر بأن يكون له تأثير على شئون الشركة لتحقق ارباحا نظرا لانه ليس لديه دخل محدد من استثماراته . أما حامل السند فعادة ما يكون دخله محدد فى شكل فائدة . وسواء حققت الشركة ربحا او لا فانه يضمن الحصول على عائد محدد لاستثماراته وطالما ان اصدقائنا العرب يرغبون فى الاشتراك فى ادارة البرامج والمشروعات التى يساعدون تمويلها ، فانه ينبغى علينا التوصل الى حل وسط . وسنحيد بذلك عن القاعدة على الرغم من اننا سنعمل فى اطار القوانين الوطنية لكل دولة افريقية . وسينطبق برنامجنا على كل من تلك الدول التى لديها بنوك تنمية وتلك التى ليس بها بنوك تنمية او بنوك تجارية وطنية .

ونود ان نقترح من البداية انه ينبغى على الدول العربية التعامل مع الدول الافريقية كل على حده وليس كمجموعة ، وذلك من اجل نجاح البرنامج . والسبب فى هذا بسيط جدا اذ ان فرص الاستثمارات تختلف من دولة افريقية الى دولة اخرى ، وفوق كل ذلك ، فان مستويات التنمية الاقتصادية تختلف فى كل من هذه الدول . اذ يوجد لدى بعضها خدمات افضل من تلك التى توجد عند الآخرين . وتتأثر نزعتها للانفاق بوجه عام بطبيعة منشئات الخدمات الموجودة فى هذه الدولة .

ونود ان يشترك المستثمر العربى فى كل من وضع السياسة وادارة المشروعات او البرامج التى يقوم بتمويلها . وهذا يعنى ، انه سيتم تمثيلهم فى مجالس الادارات أو المجالس واللجان التى تمنح العقود للشركات الملتزمة بتنفيذ المشروعات .

ونقترح ان يسير البرنامج الجديد كما يلى : عندما يتم ابرام اتفاقية تعاون مالية واقتصادية بين دولة افريقية ودولة عربية غنية بالبترول او بين أحد المولين ، يجب ان يشكل الطرفان مجلسا يتحمل مسئولية تنفيذ الأهداف المتفق عليها . ويكون المجلس قانونيا تماما عن حقيقة انه سيمثل مصالح الدائنين والمدنيين ، وطالما ان هذا لن يكون مجلسا لممثلى حملة الاسهم ، فينبغى ان يكون التمثيل على أساس نصيب الفائدة التى تكون من حق الشخص فى شركة ما ، وينبغى أن يكون لمجلس الدائنين والمدنيين تمثيل متساوى . وهذا يعتبر منطقيا لأن المجلس سيتناول مبلغا اساسيا واحدا . وسيكون لكل مدين . (الجانب الأيسر من الحساب الجارى) ، دائن (الجانب الأيمن من الحساب الجارى) مقابل له . وفى الدول التى لديها بنوك تنمية او مؤسسات مالية ذات طابع مماثل ، يتم السماح لمثل

هذه المؤسسات بتقديم مشروعات عملائها الى المجلس أو مجلس ادارة ، ليقوم المجلس بدوره بتوفير الاعتمادات المالية للبنك . ويتم السماح ايضا للافراد والشركات لتقديم مشروعاتهم الى مجلس الادارة او المجلس .

وسيتم التعاون المالى والاقتصادى بين المستثمرين العرب وللحكومة. وربما لا يكون المستثمر العربى بالضرورة حكومة ولكن الطرف الثانى فى الاتفاق يجب ان يكون حكومة لاننا نريد دعم الاتفاق . ويعتبر ضمان حكومة افضل من الذهب والماس . ومعظم رؤساء الدول الافريقية غير متحمسين ازاء السماح للافراد باقتراض المال من الخارج ، لأن مثل هذه الأموال قد يعاد توجيهها الى حسابات مرقمة فى زيوريخ . وفيما يلى راى الرئيس كاوندا رئيس جمهورية زامبيا فى الموضوع :

(اننا نرحب جدا براس المال الأجنبى فى زامبيا بشرط ان يوجد ، بدون قيود ، بالنسبة للدولة او اى مؤسسة اخرى خاضعة لها ، مثال ذلك الحزب ، والحكومة المركزية ، والحكم المحلى كمجلس بلدى المدينة او المجلس القروية ، والنقابات العامة ، ونقابات العمال ، والنقابات الائتمانية ولن يتم السماح لرجال الأعمال الزمبابويين كأفراد باستغلال راس المال الأجنبى الجديد فى زامبيا الا بموافقة الحكومة .

وثمة سبب آخر ، وهو ان الدول الافريقية تريد اقتراض الاموال لاستخدامها فى تنفيذ المشروعات والبرامج التى تسهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وينبغى ان تفيد مثل هذه المشروعات والبرامج عددا اكبر من السكان . ويجب ان تستخدم المساعدة المالية التى تحصل عليها من اصدقائنا العرب فى اتمام العمل الذى قام به مواطنو الدولة المتلقية للمعونة. وينبغى على الدولة الافريقية اقتراض المال عندما تقتنع بأن مواردها الخاصة لا تستطيع مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة . ويتم استغلال المال المقترض بوجه عام فى تحسين الحالة الاقتصادية للبلاد ، وعلى الأخص ، فى ادخا النظم والعناصر التى يمكن استخدامها فى مواصلة عملية التحسين هذه ونشرها .

وينبغى ادراك اننا نتحدث عن ملايين الدولارات وليس آلاف الدولارات، وعلى ذلك فانه من الحتمى ضرورة وجود نظام محاسبة سليم . وعلينا ان نتذكر ايضا اننا نتحدث عن قروض متوسطة وطويلة الأجل ، وانه بناء على ذلك ، يجب ان تتحدد بوضوح نسبة الفائدة واحد اتفاقية القرض . وتعتبر اتفاقية القرض والتعاون المالى والاقتصادى ، اتفاقيتين منفصلتين . اذ

تكون الأولى لفترة معينة ، اما الثانية فتكون لفترة غير محددة . ويجب أن تنص الاتفاقية المالية والاقتصادية الا على التزام الدولة العربيــة بتوفير الاعتمادات المالية فى فترة مدتها ستة أشهر تبدأ من موعد ابرام كل عقد . وبمعنى آخر ، يكون المال متوفرا خلال ستة أشهر ، متى وافق الجانبان على مشروع أو برنامج جديد يتطلب أموالا جديدة وهذا الاجراء سيعود بالنفع على كلا الطرفين . فالمدين سيستطيع أن يوفر الرسوم الخاصــة بمختلف الالتزامات وكذلك اسعار الفائدة المتراكمة عن الاموال غير المستغلة أما الدائن فربما يرغب فى استثمار أمواله فى مشروعات أخرى تدر عائدات أكبر . ويمكن لدولة نامية أخرى تكون فى حاجة مماثلة للمعونة الماليــة ، ان تستخدم هذه الأموال .

وينبغى ان تقدم اتفاقية التعاون المــالى والاقتصــــــادى الحد الادنى لاجمالى المبلغ وليس الحد الاقصى . وهذا من شأنه ان يضفى المرونة عــلى المشروعات الاقتصادية للدول المتلقية للمعونة ويعمل ايضا على خفض قيمة النقـــد .

وعلى الرغم من ان حافز الربح لا يشكل اهمية رئيسية بالنسبة للدول العربية ، فانه من العدل والصواب ان لا تخرج هذه الدول فى النهاية خاسرة . ونحن ندرك انه سيكون هناك انخفاض عام فى قيمة النقود ، وعلى ذلك فانه عندما يعاد سداد القيمة الاساسية للقرض فى النهاية ، ستكون قيمتـــه الشرائية اقل منها فى الوقت الذى تم فيه اجراء هـــذه المبادلة المــالية . ونظرا لذلك ، فاننا لا نوصى بنسبة محددة للفـــائدة ولا بد من ان يكون الاساس هو النسبة المعمول بها بين بنوك لندن مع زيادة اقصاها ١ ٪ عن المتوسط .

ومما يذكر ان معظم المشروعات التى سيتم تمويلها ستكون فى صــورة منشآت للخدمات وعلى لك فانه يجب الا يزيد سعر الفــائدة عن الأسعار المتوســـطة .

وفيما يلى المشروعات التى تدخل فى هذا الاطار :

١ ــ مشروعات رأسمالية فى مجال التنمية الريفية .

٢ ــ مشروعات ســـياحية .

٣ ــ منشآت خدمات عامة اقتصادية واجتماعية .

٤ ــ مشروعات لتحسين هيكل الانتاج الزراعى .

٥ ـ معلومات صناعية وبرامج انشائية .

٦ ـ تسويق ومشروعات لترويج المبيعات .

٧ ـ مشروعات معينة ، الهدف منها مساعدة الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

وعند تحديد سعر الفائدة التى سيتم فرضها ، سيؤخذ فى الاعتبار طبيعة المشروع او البرنامج . ويجب ان تسفر كافة المشروعات التجارية والمشروعات الراسمالية الانتاجية فى قطاعات الصناعة والبترول والتعدين عن فائدة ذات معدل اعلى .

وعلى الرغم من ان الاتفاقية ستعقد بين دولة عربية ، فرد او مؤسسة ، وبين دولة افريقية ، فان الجهات التالية هى الصالحة للتعامل فى مجال التعاون المالى والاقتصادى .

١ ـ الدولة نفسها .

٢ ـ شركات تمتلكها الدولة ملكية تامة وشركات تساهم فيها الدولة .

٣ ـ مواطنون .

٤ ـ سلطات محلية .

٥ ـ بنوك تنمية تمتلكها الدولة .

٦ ـ شركات عامة وخاصة تعمل فى الدولة وتتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدولة .

وتود كل من الدول المانحة للمعونة والتلقية لها ان تقنع نفسها بأن المشروعات المقترحة اما قابلة للتنفيذ او تستهدف زيادة التنمية الاقتصادية للدولة . وبناء على ذلك، فانه من الضرورى اعداد دراسات ذات جدوى ملائمة . ويقوم المجلس او مجلس الادارة بتعيين شخص كفء او اشخاص اكفاء لتقييم المشروعات او البرامج . وعملية التقييم هذه ستسفر عن حقائق معينة تساعد المجلس او مجلس الادارة فى تقرير ما اذا كان سيتم تقديم القرض للمتقدم لطلبه أو لا . وينبغى أن يضمن التقييم ان تنبثق المشروعات او البرامج من الخطط الاقتصادية التى وضعتها الدولة المتلقية للمعونة ، وفى حالة المشروعات الصناعية او التجارية يجب ان يضمن التقييم ، ان الطرق المختارة تشكل بقدر الامكان افضل طريقة من ناحية الفاعلية والفائدة

لتحقيق الاهداف المرجوة .

وبالنسبة للمعونة الفنية ، ما زالت كل من الدول العربية والدول الافريقية تمر فيها بمرحلة التطور . وعلى ذلك فانه بالنسبة للعمليات التى يمولها العرب ، ينبغى ان يكون الاشتراك فى الاجراءات الخاصة بالعطاءات مفتوحا على اسس متكافئة امام جميع الشخصيات الطبيعية والقانونية فى الدول المتعاقدة وسيكون فى استطاعة جميع المواطنين العمل فى مثل هذه المشروعات .

ولا بد من ان تتم الدعاية للعطاءات فى الوقت المناسب فى الصحف الوطنية للدول المتعاقدة كافة ، وينبغى على الشخص او الاشخاص المسئولين عن صياغة العطاء ، ضمان عدم وجود ممارسة تفضيلية او تحديد فنى من المحتمل ان يقف فى سبيل اشتراك جميع الاشخاص الطبيعيين او القانونيين فى الدول المتعاقدة على اساس متكافىء .

وقبل تقديم عطاء دولى خاص بأى مشروع ينبغى على الطرفين المتعاقدين اقناع نفسيهما بأن ايا منهما ليس قادرا بدرجة كافية على تنفيذ ذلك المشروع، وبمعنى آخر يجب أن توافق الدول الغربية أو الدول العربية على أى اشتراك من جانب أى دولة غير عربية فى العقود التى يمولها العرب . وسيكون أسباب وجود استثناءات أساسية للقاعدة اما أسبابا فنية ، أو لتجنيب تأجيل اتمام المشروع او لتخفيض تكالف القل ، او مواعيد التسليم أو مختلف الصعوبات التى تواجه عملية النقل . وربما تتم الموافقة على اشتراك دولة ثالثة حيث يكون المشروع عبارة عن مغامرة تجارية مشتركة مع دولة اخرى تكون قد قدمت هى الأخرى اعتمادات مالية .

وسيكون ادارة العمل والحفاظ على استمرار سيره فى اطار التعاون المالى والفنى ، هى المسئولية الوحيدة الملقاة على عاتق الدولة المتلفية للمعونة . وسيتم التركيز على الاعتماد على النفس ، فى معظم المشروعات والبرامج التى تمولها الدول العربية . وستكون مساعدة هذه الدول مكملة للجهود التى تبذلها الدولة المتلقية للمعونة . ولن يكون من الصواب أن نتوقع من الدول العربية أن تقدم لنا المساعدات فى الوقت نفسه تحافظ عليها لتكون فى حالة طيبة . ومما ينبغى أن يذكر ان التعاون المالى والاقتصادى لن يكفى لتغطية النفقات الادارية الحالية للدولة المتلقية للمعونة ، ولكنه يجب أن يكفى لتغطية تكاليف الاستيراد والمصروفات المحلية وكافة المصروفات المخصصة كلية والضرورية لتنفيذ المشروعات أو البرامج .

ويجدر بنا هنا التركيز بصفة خاصة على القروض التى يتم تقديمها الى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وتميل الخبرة التى تم اكتسابها فى عدد من الدول الافريقية الى الاشارة الى ان هناك احتمالا لأن تتعرض الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم للافلاس أكثر مما تتعرض له الأعمال التجارية الكبيرة . ويرجع ذلك الى حقيقة أنها ليس لديها سوى رأس مال عامل صغير جدا ، وأن البنوك التجارية تحجم عن التقدم لانقاذها . ولذلك فلابد من تقديم ضمان خاص لهذه البنوك فيما يتعلق بالقروض التى يتم تقديمها للشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

ومن أفضل وسائل تمويل الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم ان تمول عن طريق هيئات مالية عمومية او شبه عمومية توافق عليها الدولة المتلقية للمعونة . ومن الناحية الفنية يتم ابرام اتفاقية القرض بين الدولة العربية المتلقية للمعونة . وينبغى أن تلتزم مثل هذه الهيئات المالية العمومية أو شبه العمومية ، بتحديد هدف وطبيعة المشروعات التى سيتم تمويلها وبتحديد مبلغ المال المطلوب لتنفيذ المشروع وذلك لصالح الشركات الوطنية الصغيرة . وعليها أيضا الالتزام بتوفير أى مساعدة فنية مطلوبة للاشتراك فى تنفيذ المشروعات وادارتها .

وينبغى أن يتم تعيين خبير لجميع المشروعات الكبيرة التى يتضمنها البرنامج المزمع تنفيذه . فيجب على الدول المتعاقدة أن تشترك فى اختيار خبير يتمتع بمؤهلات مهنية ويكون وثيق الصلة بالخبرة ويتمتع بالاستقلال فى الراى . ولا ينبغى فى أى حالة السماح للتعاقد بتحمل مسئولية مزدوجة ومن سوء حظ بعض الدول الافريقية انها حصلت على نصيحة متخصصة نادرة من جانب البنك الدولى فيما يتعلق بتعيين شخص واحد كمتعاقد وخبير هندسى فى وقت واحد وأقل ما يمكن للمرء أن يقوله : ان النتائج كانت سيئة الى حد كبير . وفى الحالات المماثلة ، يعتبر النقد الذاتى سلعة نادرة .

ولقد ذكرنا أنه من الضرورى معاملة الشركات الوطنية فى الدول المتعاقدة معاملة تفضيلية عن الشركات الأخرى ، وذلك لزيادة فرص العمالة فى الدول المتعاقدة ، ولكن ينبغى أن تقوم شركاتها الوطنية أيضا بتطبيق المعايير المهنية المحدودة . ويجب أن يكون العطاء الذى يقع عليه الاختيار فائدة كبيرة وان يتسم بالخبرة المرجوة والمعرفة الفنية . ولا بد

من أن تكون للقطاعات التى تتيح للعمال فرص عمــالة مكثفة ، ميزة على القطاعات التى لا تستغل الموارد الجسدية والبشرية ومن ثم تستطيع الدول الافريقية التغلب على زيادة البطالة النـــاتجة عن التضخم المستورد أو الحد منها .

ان هذا العالم عالم أخذ وعطاء ، ولذلك فانه من العدل ومن الطبيعى والضرورى أن تتوقع أيضا الدول العربية من الدول المتلقية للمعونة انه ترد المجاملة بشكل أو بآخر . فعلى الدولة المتعاقدة الأخرى الالتزام بمعاملة الدولة أو الدول العربية أفضل معاملة تقدمها دولة لأخرى ، فيما يتعلق بوارداتها وصادراتها ، بشرط أن لا تتعارض مثل هــذه المعاملة مع بنود الاتفاقيات التى يتم ابرامها مع دولة ثالثة قبل ابرام الاتفــاقيات الخاصـــة بالتعاون المالى والاقتصادى .

وتستطيع الدول العربية بما حققته من ثروة مؤخرا الانضمام الى نادى الدول الصناعية ومما يذكر أن البيانات الجيولوجية المتوفرة حاليا لا تشير الى وجود وفرة فى الموارد المعدنية فى الدول العربية ، ولذلك فانها ستحتاج فى المستقبل القريب الى الحصول على المواد الخام من افريقيا واذا وافقت الدول العربية على العمل مع الدول الافريقية كفريق متعــاون فان الأولى ستتلقى أفضل معاملة غير مشروطة من جانب الدول الافريقية فى مجــال الواردات والصادرات .

ولقد ذكرنا بالفعل أن هذا يعد قرضا وليس سهما عاديا ومن ثم فانه ينبغى على الدول الافريقية أن تثبت بما يدع مجالا للشك ، أنها ستسدد القيمة الأساسية للقرض ، بالاضافة الى الفائدة خلال الفترة المتفق عليها . وينبغى عليها أيضــــا أن تعلن أنها ستمتنع — الا فى حالة حدوث أزمة اقتصادية خطيرة أو فى حالة تعرض ميزان المدفوعات للمشكلات الناشئة عن الشروع فى عقد صفقات أجنبية ، مع الأخذ فى الاعتبار بتحركات رأس المـال المرتبطة بالاستثمارات التى تتعارض مع التزامها للاتفاقيات .

ولن تكون الاتفاقيات المزمع ابرامها متكاملة اذا لم تنص على تقــديم امتيازات ضريبية للمستثمرين العرب . وستسفر معظم المشروعات التى سيتم تمويلها وفقا لهذا البرنامج عن سعر فائدة امتيازى ، وبالتالى يحصل العرب على عائد أقل لاستثماراتهم ولتعويضهم عن هذه الخسارة المالية ، ينبغى ان تصفى الدولة الافريقيــة المعينــة اى دخل تحصــل عليه الدول

والشركات العربية من الضريبة ، على أن يتم تطبيق الاعفاء الضريبى على الدخل الذى حصلت عليه نتيجة لاشتراكها فى المشروعات أو البرامج التى يتم تمويلها وفقا للتعاون المالى والاقتصادى . وينبغى السماح للشخصيات العربية ، باحضار ممتلكاتهم الشخصية مع اعفائها من الرسوم الجمركيـــة كما يجب اعفاء مكافآتهم من ضريبة الدخل ، وذلك اذا كانت مدة اقامتهم فى الدولة لم تتجاوز ستة أشهر . ولن يطبق الاعفاء من الرسوم الجمركية على السلع والخدمات التى يحصلون عليها الا بعد أن تكون مدة اقامتهم قد تجاوزت ثلاثة أشهر .

الفصل العاشر

حوافز الاستثمار فى أفريقية الحديثة

اذا كانت الدول الافريقية تريد جذب رأس المال الأجنبى ، فينبغى عليها أن تكون على استعداد لتقديم حوافز مشجعة للمستثمرين الأجانب، وذلك ان المستثمر التجارى يريد أولا وقبل كل شىء أن يحصل على عائد أعلى لاستثماراته . واذا كانت استثماراته فى شكل قرض ، فانه يريد ضمانا بأن يراعى كلا الطرفين فى اتفاقية القرض القواعد واللوائح التى تحكم كل صفقة تشملها الاتفاقية . وعلى الأخص ، فانه يود بصفته دائنا أن يحصل فى نهاية الامر على القيمة الأساسية للقرض مضافا اليه الفائدة .

وجدير بالذكر ان مهمة الاستثمار قد تغيرت فى الثلاثين عاما الماضية . ففى الماضى عندما كان الناس يتحدثون عن حركة رأس المال ، كانوا يشيرون الى تحويل النقد والسلع الرأسمالية المطلوبة الى مشروعات معينة . أما فى هذه الأيام ، فان الدول النامية فى حاجة ماسة الى رأس المال الأجنبى، لأن الاستثمارات الأجنبية من جانب الدول الصناعية غالبا ما تصاحبها المعرفة التكنولوجية التى غالبا ما تكون غير متوفرة . ولقد أصبحت المعرفة التكنولوجية ، جزءا لا يتجزأ من معظم القروض التى يتم التفاوض عليها بين الدول النامية والدول الصناعية والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة ، هو أن قروض الدولارات الاوروبية هى التى احتلت مكانا هاما للغاية فى سوق النقد الأوروبية . ومن المعتقد بوجه عام أن سوق الدولار الاوروبية تعتبر من أهم اوجه التنمية المالية الوحيدة فى أوروبا منذ الحرب الأخيرة .

وقبل أن نتحدث عن حوافز الاستثمار التى تقدمها حاليا مختلف الدول الافريقية ، ينبغى علينا الاشارة الى نوع الحوافز التى تجذب عددا أكبر من المستثمرين الى افريقيا .

ويعتبر المناخ السياسى ، عاملا هاما جدا بالنسبة لشخص يريد استثمار أمواله فى دولة أجنبية . فاذا كان هناك سبب معقول فى الشك فى ان دولة تسودها قلاقل سياسية ، فان المستثمر سيتردد فى استثمار أمواله حتى اذا كانت الأمور الأخرى ملائمة وليس هناك ضمان من جانب المستثمر فى انه ستتم المحافظة على الوضع القائم فى حالة تغيير نظام الحكم بتغيير الى الأسوأ أكثر منه الى الأفضل وفيما يتعلق بهدف التخطيط فان المستثمر يفضل العمل فى ظل نظام سياسى مستقر حيث ان تغيير نظام

الحكم لا يعنى بالضرورة تغييرا فى السياسة . انه يقبل حقيقة ان الحكومات تجىء وتذهب ، ولكن لا ينبغى أن يعنى التغيير فى نظام الحكم بالضرورة ، تغييرا فى القوانين المالية التى تؤثر على مجتمع رجال الأعمال .

ان رجل الأعمال مثله فى ذلك مثل الموظف العادى ، يهتم بالمرتب الذى سيعود به الى بلاده ، ومبلغ المال الذى يجمعه من أرباحه والذى يسمح له باعادته الى بلده التى يقيم فيها اقامة دائمة أو مؤقتة . وهذا ينتهى بنا الى مسألة الحافز الأكبر فى العمل — وهو الاعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

ولتطوير مجالات مثل الزراعة والسياحة ، ينبغى على الحكومة أن تلغى الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على السلع الرأسمالية اللازمة لمثل هذه المجالات . وينبغى منح الشركات أو الأفراد الذين يشتركون فى مشروعات زراعية أو سياحية ما يلى من فوائدة .

مهلة ضريبية :

ينبغى منحهم مهلة ضريبية لفترة لا تتجاوز خمسة أعوام ، وهذا يعنى أنهم اذا حققوا ربحا يصلح للخضوع للضريبة فى فترة المهلة فينبغى أن لا تفرض ضريبة على هذا الربح . ومن ناحية أخرى ، اذا تعرضوا لخسارة ، يجب ترحيل هذه الخسارة وموازنتها مع الأرباح التى يحققها فى المستقبل وسيتبين من المثلين التاليين القاعدة المتبعة .

١ — تم منح شركة « دبلواندجى » مهلة ضريبية لفترة خمس سنوات ابتداء من يناير ١٩٧٥ الى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٠ ولقد عكست حسابات الربح والخسارة فى هذه الفترة ما يلى من ارصدة :

من يناير الى ديسمبر ١٩٧٥	خسارة قدرها ٤٠٠٫٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٦	خسارة قدرها ٢٠٠٫٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٧	خسارة قدرها ١٠٠٫٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٨	خسارة قدرها ٥٠٫٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٩	ربح قدره ١٠٠٫٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٨٠	ربح قدره ٤٠٠٫٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٨١	ربح قدره ٩٠٠٫٠٠٠ دولار

وتبلغ قيمة ضريبة الشركة ٥٠٪

وفيما يلى تقييم الضريبة بالنسبة لهذه الشركة :

وبالنسبة للعام الذى انتهى يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٧٥

الربح وفق حساب الضريبة	خسارة ٤٠٠ر٠٠٠ دولار
ضريبة قيمتها ٥٠٪	
الخسارة المرحلة	٤٠٠ر٠٠٠ دولار

بالنسبة للعام الذى انتهى يوم ٣١ من ديسمبر ١٩٧٦ .

قيمة الخسارة لعام ١٩٧٥	٤٠٠ر٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لعام ١٩٧٦	٢٠٠ر٠٠٠ دولار
الخسارة المرحلة	٢٠٠ر٠٠٠ دولار

بالنسبة للعام الذى ينتهى يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٧٧

الخسارة المرحلة	٢٠٠ر٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لخسائر عام ١٩٧٧	١٠٠ر٠٠٠ دولار
الخسارة المرحلة	١٠٠ر٠٠٠ دولار

بالنسبة للعام الذى ينتهى يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٧٨

الخسارة المرحلة	١٠٠ر٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لخسائر عام ١٩٧٨	٥٠ر٠٠٠ دولار
الخسارة المرحلة	٥٠ر٠٠٠ دولار

بالنسبة للعام الذى ينتهى يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٧٩

الخسارة المرحلة	٥٠ر٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لعام ١٩٧٩	١٠٠ر٠٠٠ دولار
الخسارة المرحلة	٥٠ر٠٠٠ دولار

بالنسبة للعام الذى ينتهى يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٨٠

الخسارة المرحلة	٥٠ر٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لعام ١٩٨٠	٤٠٠ر٠٠٠ دولار
الربح	٣٥٠ر٠٠٠ دولار

بالنسبة للعام الذى ينتهى يوم ٣١ من ديسمبر عام ١٩٨١

الربح	٣٥٠ر٠٠٠ دولار
الربح وفق حساب الضريبة لعام ١٩٨١	٩٠٠ر٠٠٠ دولار
الربح	١٢٥٠ر٠٠٠دولار
الضريبة المستحقة (٥٠٪ من الـ ١٢٥٠ر٠٠٠ دولار)	٦٢٥ر٠٠٠ دولار

٢ ـ تم منح شركة ام ـ اسى مهلة ضريبية لمدة ثلاث سنوات ابتداء من يناير عام ١٩٧٥ الى ديسمبر عام ١٩٧٧ . وقد عكس حساب الربح والخسارة خلال الفترة ما يلى من أرصدة .

من يناير الى ديسمبر ١٩٧٥ خسارة قيمتها ١٠٠ر٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٦ ربح قيمته ٢٠٠ر٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٧ ربح قيمته ٣٠٠ر٠٠٠ دولار
من يناير الى ديسمبر ١٩٧٨ ربح قيمته ٣٥٠ر٠٠٠ دولار

فيما يلى تقييم الضريبة لشركة ام ـ اس :

الخسارة المقدرة لعام ١٩٧٥	١٠٠ر٠٠٠ دولار
الضريبة	ـــــ دولار
الخسارة المرحلة	١٠٠ر٠٠٠ دولار
الربح لعام ١٩٧٦	٢٠٠ر٠٠٠ دولار
نسبة خسارة أقل مرحلة	١٠٠ر٠٠٠ دولار
الربح	١٠٠ر٠٠٠ دولار
الضريبة لمستحقة صفر نظرا للمهلة الضريبية	
الربح المقدر لعام ١٩٧٧	٣٠٠ر٠٠٠ دولار
الضريبة المستحقة صفر نظرا للمهلة الضريبية	
الربع المقدر لعام ١٩٧٨	٣٥٠ر٠٠٠ دولار
الضريبة المستحقة (٥٠٪ من الـ ٣٥٠ر٠٠٠ دولارا)	١٧٥ر٠٠٠ دولار

اعفاء المصروفات الراسمالية :

لقد أعطت معظم الدول الافريقية الأولوية للزراعة . وجدير بالذكر ان شرق أفريقيا تفرض قانون ضريبة دخل عامة ، تتضمن بنودا سخية للغاية بالنسبة للمزارعين . ويأخذ هذا القانون فى الاعتبار سرعة انخفاض القوة الشرائية للعملة بالنسبة للزراعة والبناء والمعدات والسدود وغيرها من المشروعات الراسمالية . واذا اقتنى شخص ما مزرعة ومعدات قيمتها ١٠٠ر٠٠٠ دولار فانه سيحصل على ٦٠ر٠٠٠ دولار خلال العام الأول فى صورة تخفيضات ضريبية . وبالطبع يجب عليه أن يثبت انه استخدم المبلغ كله وعلى وجه الدقة فى تحقيق دخل عن طريق الزراعة .

وحساب التخفيضات كما يلى :

العام الأول	
تكاليف الآلات	١٠٠ر٠٠٠ دولار

بخصم : ٢٠٪ تخفيضا أوليا	٢٠٫٠٠٠ دولارا	
٤٠٪ للاستهلاك	٤٠٫٠٠٠ دولارا	٦٠٫٠٠٠ دولار
		٤٠٫٠٠٠ دولار

وسيتم استقطاع ٦٠٫٠٠٠ دولار من الدخل كمصروفات رأسمالية تنفق كلها وعلى وجه الدقة فى تحقيق الدخل . وجدير بالذكر أن التخفيض الأولى لا يدخل فى عملية تخفيض قيمة الموجودات ، وعلى ذلك فان القيمة المخفضة للموجودات فى المثل المذكور عاليه ستكون عبارة عن تكاليف الالات بناقص التخفيضات الخاصة بالاستهلاك والتى تعطينا ٦٠٫٠٠٠ دولار - فى العام التالى حساب الاستهلاك كما يلى : -

القيمة المخفضة	٦٠٫٠٠٠ دولار
بخصم : ٤٠٪ قيمة الاستهلاك	٢٤٫٠٠٠ دولار
	٣٦٫٠٠٠ دولار

ويعتبر المذكور عاليه بمثابة نموذج للخفض المسموح به فى القوة الشرائية للعملة ولقد أطلق عليها هذا الاسم لأنها تختلف عن الاجراءات المتبعة التى لا تسمح بنسبة أعلى من الخفض فى القوة الشرائيـة للعملة بالنسبة للمصروفات الرأسمالية .

وعادة ما تجذب التخفيضات المسموح بها فى القوة الشرائيـة للعملة الذين يعملون بالفعل فى مجال الصناعة . واذا أردت جذب أشخاص جدد الى النظام ، فانك فى حاجة الى ايجاد أنواع مختلفة من الحوافز التى تمكن المستثمرين الجدد من التنافس الايجابى مع أولئك الذين يعملون فى مجال الصناعة دون أن يبدو انك تميز المستثمرين الجدد . ولتحقيق ذلك ستكون فى حاجة الى تحديد سنة الأساس . وبعد ذلك يكون فى امكانك القول بان اى مصروفات رأسمالية تنفق بصفة كلية وخاصة فى تحقيق الدخل من عام الأساس ، سيتم اجازتها بالكامل فى العام الذى تنفق فيه هذه المصروفات

وينبغى أن نعترف بأن أجازة أى مصروفات رأسمالية بأكملها فى العام الذى تنفق فيه ، يعتبر خروجا تاما عن اسس الحسـابات التجارية المعتادة . والواقع ان ما نفعله هو أننا نعتبر المصروفات الرأسمالية كما لو كانت مصروفات من الايرادات ، وهذا بطبيعة الحال يبسط نظام المحاسبة فيما يتعلق بضريبة الدخل .

وقد يتبادر الى ذهن القارىء انه اذا سمحت له الجهات المسئولة عن الضرائب ، بأن يخفض قيمة المصروفات الرأسمالية فى العام الذى انفقت فيه ، فانه لن يعد من الضرورى بالنسبة له اعداد دفاتر محاسبة دقيقة . وللاسف فان هذا النوع من المنطق يعتبر مضللا . فمازال المزارع فى حاجة الى اعداد حسابات وفقا لقواعد المحاسبة التجـــارية المتفق عليها ، لكى يعرف ما اذا كان يحقق ربحا أولا . واذا أراد الحصول على قرض من المؤسسات المالية فانه سيطالب بامساك دفاتر محاسبة دقيقة .

ومما يدعو الى الدهشة ان الجهات المسئولة عن ضريبة الدخل تصر على تحليل دقيق لمختلف المواد الواردة فى دفاتر المحاسبة ، وربما يكون القارىء قد لاحظ أننا نرفق دائما كلمة المصروفات بكلمتى (كلها وعلى وجه الدقة ولكى يتم السماح بأى مصروفات ، يجب أن تنفق بأكملها وعلى تحقيق الدخل . وتتلخص القاعدة الأساسية المتبعة ، فى حالة ما اذا كان المرء يريد معرفة ما اذا كانت المصروفات انفقت كلية وعلى وجـه الدقة فى تحقيق الدخل ، فى محاولة اقامة علاقة بين المصروفات المزعومة والايرادات التى من المفروض أن تكون قد تحققت . ولا يتم تطبيق هذه القاعدة الا اذا كان القانون الذى تزعم انك انفقت وفقا له هذه المصروفات لا يمنع بالتحديد هذه المصروفات والآن دعنا نوضح ذلك بمثل : **شركى بى أند چى**

بدأت شركة بى اند چى نشاطها الزراعى فى يناير عام ١٩٧٥ . ولقد حققت خلال العـــام دخلا قيمته ١٠٠ر٠٠٠ دولار ، وانفقت ما يلى من مصروفات : حبوب ١ر٠٠٠ دولار أسمدة ١٠ر٠٠٠ دولار ، أجور ٢٠ر٠٠٠ دولار ، وجـــرارات ٥ر٠٠٠ دولار ، ولوريات ٥ر٠٠٠ دولار ، بتـــرول ٢ر٠٠٠ دولار اصلاحات للجرارات واللوريات ٣ر٠٠٠ دولار ، رى ١٠ر٠٠٠ دولار ، ترفيـــه ٥ر٠٠٠ دولار . فلنفرض ان قانون الضرائب لا يســـمح بمصروفات الترفيه . ولنفترض أيضا ان القانون يسمح بضرورة السماح المصروفات الراسمالية التى انفقت بأكملها وعـلى وجه الدقة فى تحقيـــق الدخل : بان تتم فى العام الذى انفقت فيه ، وسيتم اعداد الحسابات على النحو التالى :ـ

شركة بى اند چى

البند		
مبيعـــــاب		١٠٠ر٠٠٠ دولار
نفقـــات أقل		
تكاليف حبوب	١ر٠٠٠ دولار	
أســــمدة	١٠ر٠٠٠ دولار	
اجـــــور	٢٠ر٠٠٠ دولار	
بترول	٢ر٠٠٠ دولار	
اصلاحات	٣ر٠٠٠ دولار	
رى	١٠ر٠٠٠ دولار	
ترفيــــه	٥ر٠٠٠ دولار	
انخفاض القوة الشرائية للعملة بنسبة ٢٠٪		
جرارات	١ر٠٠٠ دولار	
جرارات	١ر٠٠٠ دولار	
لوريات	١ر٠٠٠ دولار	٥٣ر٠٠٠ دولار
الربح وفقا للحسابات		٤٧ر٠٠٠ دولار

حساب ضريبة الدخل

البند		
الربح وفقا للحسابات	٤٧ر٠٠٠ دولار	
اضف انخفاض القوة الشرائية للعملة		
جــــرارات	١ر٠٠٠ دولار	
أوجه ترفيــه	٥ر٠٠٠ دولار	
لوريات	١ر٠٠٠ دولار	٧ر٠٠٠ دولار
		٥٤ر٠٠٠ دولار
بنــــاقص		
مصروفات رأسمالية		
جــــرارات	٥ر٠٠٠ دولار	
لوريات	٥ر٠٠٠ دولار	١٠ر٠٠٠ دولار
ربح لأغراض ضريبية		٤٤ر٠٠٠ دولار

هذا وبعض قوانين ضريبة الدخل لا تجيز انفاق المصروفات الراسمالية الخاصة بحمل الاقامة المجهزة بالاثاث لكل من المالك وهيئة ادارية ومنها يذكر أن المناطق الحضرية فى معظم الدول الافريقية تزداد ازدحاما بالسكان

أكثر وأكثر . ولذلك فانه ينبغى علينا خلق فرص عمل فى المناطق الريفية وذلك لتشجيع الناس على العودة الى الأرض الزراعية . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق معاملة المستثمرين المستعدين لتطوير منـــاطقنا الريفيـة معاملة أفضل من معاملة أولئك الذين يريدون اقامة مصانع فى المنـــاطق الحضرية . وفى حالة المزارع التجارى الذى يقرر انشـــاء مزرعة فى منطقة ريفية ، ينبغى أن يمنحه قانون الضريبة اعفاء فيما يتعلق بمحل الاقامة المجهز بالاثاث له ولهيئة ادارته . وينبغى اباحة المصروفات بأكملها فى العام الذى أنفقت فيه .

تراخيص الاستيراد :

من المعروف ان السلع الرأسمالية لا تتوفر بسهولة فى معظم الدول الافريقية ، ولذلك ينبغى منح المزارع فى الدول التى تستخدم تراخيص استيراد التراخيص الخاصة بالمعدات الزراعية فورا ومما يذكر ان الامطار فى افريقيا موســـمية ، ولذلك فان اى تأجيل فى منح التراخيص يمكن ان يعنى تدهورا جوهريا فى الانتاج الزراعى .

بوالص التـــأمين :

ان أى مستثمر أجنبى مثله فى ذلك مثل أى عامل يحصل على أجر يود أن يؤمن مستقبله لذلك فهو كأجنبى يريد المساهمة فى مختلف مشروعات التوفير التى يجرى تنفيذها فى الدولة التى يعمل فيها . واذا كان يســدد أقساط قرض مستوى أو كان يسهم فى شركة أو شركات تأمين معترف بها دوليا ، فانه يجب السماح باستقطاع هذه الأقساط من دخله الخاضع للضريبة .

الحد الأدنى لضمان الأسعار :

والآن دعنا نأخذ السياحة كمثل على كيفية امكان ادخال الحد الأدنى للاسعار . بعد الاتفاق على مستوى الفنادق التى سيتم تشييدها ، ينبغى أن تتفق الحكومة مع صناعة الفنادق على الحد الأدنى لتكاليف الغرف وغيرها من الخدمات . وهذا يعتبر ضروريا بالنسبة لصـناعة ينبغى أن تضع ميزانيتها لفترة خمس سنوات على الأقل . وتريد الحكومة بطبيعة الحال أن تعرف ايضا عدد الأشخاص واستخدامهم فى هذه الصناعة .

كما يريد المزارعون أيضا معرفة المبلغ الذى يحتمل أن يدفعه المستهلك مقابل شراء منتجاتهم . ولتشجيع انتاج محاصيل رئيسية مختارة معينة ينبغى على الحكومة ضمان حد أدنى لأسعار جميع السلع الزراعية التى تنمو فى اطار مشروعات معينة تشرف عليها الحكومة . وكحافز اضافى ،

ينبغى على الحكومة اقامة مجالس تسويق لتضمن أن كافة المنتجات التى تنمو فى اطار مشروعات خاصة تجلبها الحكومة على اساس حد ادنى لضمان الأسعار وتباع للجمهور بأسعار لا تقل عن الحد الأدنى .

نقل الأرباح :

تصر بعض الدول على أن أى شركة أجنبية لا يمكنها نقل الارباح التى حققتها الا فى صور عملة قابلة للتحويل . وبالطبع تتلخص قيمتها فى زيادة ايراداتها من العملة الأجنبية .

وهناك بعض شركات ومؤسسات أنشئت فقط بهدف توفير السلع والخدمات لمواطنى هذه الدول ، وعلى ذلك فانه من غير المنطقى بالنسبة للحكومة ان تتوقع من هذه الشركات ان تحصل على ايراداتها بالعملات الأجنبية . وبالنسبة للمزارع ، فانه من المتوقع أن ينتج محاصيل يتم تسويقها اساسا فى الدول الأجنبية ، واذا كانت الدول الأفريقية صادقة بالفعل فى رغبتها فى زراعة مزيد من المحاصيل الغذائية ، فانه ينبغى عليها جذب المستثمرين الأجانب ، وذلك بالسماح لهم بتحويل جزء من صافى الأرباح التى حققوها فى أرضها . واذا تم السماح للمزارعين بنقل جزء من ارباحهم التى حققوها الى الدول التى يقيمون فيها ، فانهم سيحصلون على اكثر احتمال على ربح . وفى زامبيا ، تم السماح للمزارعين منذ الحين بتحويل ١٠٪ من صافى أرباحهم التى حققوها عبر البحار ، كما اشتركت الشركات التى كانت تتعرض من قبل لخسائر فى مشروعات تحقق أرباحا .

الاعفاءات الضريبية :

عندما تناقش الدول الافريقية الاتفاقات الضريبية المضاعفة مع الدول الصناعية ، ينبغى عليها الاصرار على أن تتضمن المناقشة فقرة تتعلق بالاعفاء الضريبى . وينبغى ان تنص هذه الفقرة على أن أى شخص عادى أو قانونى معفى من الضريبة فى احدى الدول المتعاقدة ينبغى أن يعفى من الضريبة فى الدول المتعاقدة الأخرى . وهذا يعنى انه اذا قامت شركة ما بأعمال تساعد فى التنمية الاقتصادية لدولة ما ، ويكون الدخل الذى تم تحقيقه معفى وفقا لقانون الضرائب لهذه الدولة النامية ، يجب ألا تفرض الدولة الصناعية ضريبة على هذا الدخل ، وبمعنى آخر يجب على الدول الصناعية أن تنتهج النظام الضريبى المتبع فى الدول النامية . ومثل هذا البند سيشجع الشركات الكبيرة على استثمار أموالها النامية . هذا ولقد رفضت الحكومة الامريكية — لأسباب معروفة لديها — مرارا تضمين الفقرة الخاصة بالاعفاء الضريبى فى اتفاقاتها الخاصة بالضريبة المضاعفة مع دول العالم الثالث .

ونظرا لان معظم الاستثمارات فى الشركات التى تخضع لاشراف الحكومة ستكون فى شكل قروض ، فمن الضرورى بالنسبة للدول الافريقية أن تقدم حوافز ضريبية خاصة لهذا النوع من الاستثمار . وينبغى ان تطبق الفقرة الخاصة بالاعفاء الضريبى على الدخل الناتج عن رأس المال المقترض بنوع خاص .

اخضاع الفوائد للضريبة :

فى معظم الاتفاقات الخاصة بالضرائب المضاعفة ، تعتبر الفوائد من أصعب الايرادات التى تفرض عليها ضريبة . ولا توجد ثمة القواعد محدودة فيما يتعلق بمن الذى ينبغى عليه ان يفرض ضريبة على الفوائد التى تم تحقيقها من رأس المال . وحيثما يقيم المدين والدائن فى بلد واحد ؛ يتم تطبيق بنود القانون الضريبى المحل . وفى الدول الناطقة باللغة الانجليزية، فان المدينين سيتعاملون مع الفائدة بوصفها مصروفات انفقت بأكملها بوجه الدقة فى تحقيق الدخل ، أما الدائن فيعتبرها بمثابة دخل وعلى ذلك يدفع عنه الضريبة الملائمة ان وجدت . أما اذا كان الدائن والمدين يقطنان دولتين مختلفتين ، فانه سيكون من الصعب تحديد مصدر الفائدة وترى احدى مدارس الفكر ان الفائدة توجد فى الدولة التى يتم فيها استغلال القرض ، وتؤكد مدرسة أخرى ان الفائدة توجد فى الدولة التى يقيم فيها صاحب رأس المال . ولدى كلا الجانبين حجج منطقية وقوية بدرجة كبيرة . اذ ترى الدولة التى يقيم فيها الدائن انه اذا لم تتم التضحية بالاستهلاك من اجل التوفير ، فان الدولة التى يقيم فيها المدين انه من حقها فرض ضريبة على الفائدة لأن القرض تم اســـتغلاله داخل حدودها ، وعلى ذلك فان مصدر الفائدة موجود فى هذه الدولة .

وكما ذكرنا من قبل ، تعتبر الدول الافريقية فى حاجة الى رأسمال أجنبى . وهى لا يمكنها أن تأخذ ولا تعطى فلا بد من وجود مجال للضحية، وعلى ذلك فانه فيما يتعلق بالفائدة فلا بد من أن تكون هذه الدول هى الخاسرة . وينبغى على هذه الدول أن تتضمن قوانين الضرائب الخاصـــة بها ، نبدأ ينص على أن تعفى من الضريبة الفائدة التى يحصل عليها شخص أو أشخاص لا يقيمون فى بلادهم ويقرضون أموالا لشخص أو أشخاص يقومون بعمل تجارى فى هذه الدولة والواقع ان معظم الدول الافريقية تعفى من الضريبة الفائدة التى تحققها وكالات الامم المتحدة مثل البنك الدولى وصندوق النقـــد الدولى وغيرهما من المنظمات مثل « كى.اف.دبلو » المنظمات المالية التابعة (لالمانيا الغربية وبنك اكسيم (منظمة مالية تابعة للولايات المتحدة) . ومن ثم فاننا لا نطلب من الدول الافريقية الا ان تقدم

نفس المعاملة التفضيلية لعدد آخر من المستثمرين الكبار ممن يساهمون ايضا فى التنمية الاقتصادية لافريقيا .

وجدير بنا ان نقول ان حوافز الاستثمار بطبيعتها وبحكم تفسيرها تفضيلية . ومنا لم يكن المرء قادرا على تقديم شيء غير عادى ، فليس من الضرورى جذبه . وينبغى عليك أن تجعله يتنافس مع الباقين كى يكسب رزقه . ان اعطاء بقشيش الجرسون ، يعنى ان هذا « الجرسون » قدم خدمات أكثر مما يجب عليه تقديمه فى قيامه بواجباته . وبالمثل ، نحن نريد تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب ، لأننا نؤمن فى اخلاص بأنهم سيؤدون واجباتهم بطريقة أفضل أو انهم سيسهمون اسهاما كبيرا فى زيادة انتاجنا القومى .

الامتيازات الخاصة بالتصنيع :

تحدثنا فى الفقرات السابقة عن صناعتى الزراعة والسياحة . ولكن ليست هذه هى الصناعات الوحيدة التى توجد فى الدول الافريقية . فالمعروف ان لمعظم الصناعات الأوربية نظائر مطابقة لها فى افريقيا . ولكن بالنسبة لكثير من الدول الافريقية تعتبر هاتين الصناعتين ، المصدر الرئيسى للدخل .

ولتشجيع نقل صناعات جديدة من الدول الأجنبية ، وضعت بعض الدول الافريقية ما تطلق عليه اسم قانون الصناعات الرائدة ، وتعتبر زامبيا مثلا طيبا على ذلك . والبند الرئيسى فى هذا القانون هو البند الخاص بمنح مهلة ضريبية لمدة لا تتجاوز فى العادة خمس سنوات . وتتقرر طول مدة الاعفاء الضريبى على أساس رأس المال المستثمر فى المشروع . فكلما كان رأس المال كبيرا كلما طالت مدة الاعفاء الضريبى . وهناك أيضا حد أدنى لرأس المال الذى يستثمر فى المشروع حتى تكون له صلاحية الحصول على مهلة ضريبية . ولكى يكون للمشروع صلاحية الحصول على مهلة ضريبية ، يجب على المستثمر القيام بمشروع فريد أو بعمل تجارى يعجل بدرجة كبيرة — من وجهة نظر الحكومة — من معدل التنمية الاقتصادية للدولة ومن الصعب اقامة المشروع الأول ، اما الثانى فغالبا ما يكون عرضه لسوء جانب المسئولين والوزراء المفسدين . فما هو المعيار الذى يتقرر وفقا له فى حالة ما اذا كان عملا تجاريا يسهم أكثر من غيره من الأعمال التجارية فى التنمية الاقتصادية للبلاد ؟

ضرائب الدخل الشخصى :

لقد قدمنا حتى الآن توصيات فيما يتعلق بالحوافز التى لا تقدم الا لأصحاب رأس المال ، وليس لمديريهم الكبار الذين يعتبرون قلائل . ولقد ذكرنا أن الاستثمارات الأجنبية كثيرا ما تصاحبها معرفة تكنولوجية . والآن نريد دراسة نوع الحوافز التى ينبغى تقديمها الى هؤلاء الفنيين . هذا ونستقتصر ملاحظاتنا على الفنيين « الزائرين » وليست على مواطنى دولة تقوم بتوظيف الخبراء الأجانب .

وعندما ينظر أحد كبار الفنيين فى باب الاعلانات فى جريدة التايمز اللندنية فيما يتعلق بالوظائف التى يتم الاعلان عنها فى الدول الافريقية ، سيتركز اهتمامه الرئيسى على الأجر الذى سيعود به الى بلاده ، بما فى ذلك بعض الفوائد مثل المعاش والمنح . وما لم تكن هذه الفوائد ذات جاذبية فانه لن يكلف نفسه عناء طلب الحصول على أحدى الوظائف المعلن عنها .

واذا كان لدى حكومة افريقية ما ، مشروع خاص تعتقد أنه جوهرى بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، واذا كان رأس المال الأجنبى والخبرة الأجنبية ، لازمين لتنفيذ هذا المشروع ، فانه من الضرورى عقد صفقة شاملة تتضمن حوافز للموظفين الأجانب . ومن الأهمية بمكان الاشارة الى اننا نتحدث هنا عن الخبراء الذين هم على مستوى دولى وليس عن العاملين الزائرين العاديين الذين يتمتعون بمؤهلات مهنية . فينبغى السماح لهم بالحصول على مرتبات معفاة من الضرائب لمدة اقصاها عامان . وكلمة مرتب تتضمن ، الأجور والمرتبات ، والأجر الاضافى والمنح وغير ذلك من الفوائد سواء أكان من الممكن تفسيرها فى صورة نقود أولا كما يجب أن يحصلوا على مكافأة نسبتها ٥٠٪ من مجمل مرتباتهم أو أجورهم .

وفى بعض الدول ، لا يجيز المسئولون عن الضرائب ، المصروفات التى تنفق فى الانتقال من منزل الشخص الى محل عمله ، على اساس انها مصروفات شخصية . وثمة جدل يفيد بأن الفرد يتصرف وفقا لارادته الخاصة فيما يتعلق بالمكان الذى سيقيم فيه . ولقد ذهب بعض المفكرين القانونيين الى حد القول بأنه اذا أراد الفرد أن يقيم بالقرب من مكان عمله فانه قد ينام تحت شجرة أو فى سيارته . ويعتبر هذا الجدل ، جدلا نظريا . اولا ، لأن من المخاطرة الى حد كبير النوم تحت شجرة ، وقبل كل شىء ، يعتبر الانسان حيوانا اجتماعيا بطبعه ويجب أن يكون مع رفاقة الآدميين . وفى حالة موظف أجنبى ما ، فان الشركة قد تخصص له منزلا

بعيدا عن محل عمله . واذا امدته الشركة بوسيلة نقل ، فان المسئولين عن الضرائب سيعتبرونها بمثابة دخل وبالتالى يفرضون عليـــه ضريبة . وفى رأينا انه ينبغى أن يجيز قانون ضريبة الدخل هـذا النوع من المصروفات على انها مصروفات تتفق كلية وعلى وجه الحصر فى انتاج الدخل .

تجنب دفع الضرائب عن طريق عدم توزيع الأرباح :

يختلف تجنب دفع الضرائب عن التهرب من دفعها فى أن التهرب من دفع الضرائب غير شرعى ، بينما يعتبر دفع الضرائب شرعيا . فعلى سبيل المثال ، عندما يقلل ممول الضريبة عن عمد من قيمة بضاعته الموجـودة فى المخزن ، فانه يحاول التهرب من دفع الضريبة عن عمد عن طريق القيـام بعمل غير مشروع . ومن ناحية أخرى ، فان ممول الضريبة من حقه قانونا تسـوية شئون الضريبة فى نطاق القانون ، بطريقة تقلل الى حد كبير من مسئوليته القانونية حيال دفع الضريبة ، أو تقضى بالغائهـــا . ويتضمن تجنب دفع الضرائب الاستفادة من الثغرات الموجودة فى قانون الضرائب .

وتحاول بعض الشركات تجنب دفع الضرائب وذلك عن طريق عـــدم توزيع الأرباح . وكثيرا ما يحدث هذا عندما ينص القانون على معاملة الشركة كشخص ووفقا لذلك تصبح عرفته لفرض الضريبة على أية ايرادات تتراكم لديها . وعندما تعلن الشركة الأرباح ، يتم اعتبار هذه الأرباح بمثابة دخل فى ايدى الحاصلين عليها ، وعلى ذلك يتم فرض ضريبة ملائمة على الشخص الذى يحصل على الأرباح . واذا تم فرض ضريبة على أرباح الشركة وعلى الأرباح التى يتلقاها الحاصل أو الحاصلون عليهـــا ، فانه يصح القول بأن الايرادات التى تنتجها هذه الشركة تتعرض لضريبتين .

واذا كان اعضاء الشركة من أسرة واحدة أو اذا كانت الشركة يحتلهـا ويشرف عليها عدد من الأشخاص الذين يرتبط بعضهم ببعض روابط وثيقة، فانه يكون فى امكانهم تقليل مسئوليتهم القانونية حيال دفع الضرائب وذلك عن طريق عدم توزيع الأرباح . والمثل التالى يوضح هذه النقطة :

تحقق شركة (بى . جى . كى) ربحا قيمته ٢٠٫٠٠٠ دولار . ويحصل كل من المديرين اللذين يمتلـــكان ويديران الشركة على ٨٫٠٠٠ دولار ، كمكافأة على ما قدماه الى الشركة من خدمات وتبلغ قيمة الضريبة المفروضة على الشركة ٤٠٪ اما نسـبة الضريبـــة المفروضـــة على الأفراد فتصل الى ٥٠٪ .

وإذا قررت الشركة اعلان الأرباح ، فان الضريبة التي ستفرض على المديرين يتم تقديرها كما يلي :

الربح وفق الحسابات	٢٠٫٠٠٠ دولار
نسبة الضريبة المفروضة على الشركة ٢٠٪	٨٫٠٠٠ دولار
المبلغ الذي سيتم توزيعه كأرباح	١٢٫٠٠٠ دولار
الأرباح المستحقة للمسهم رقم (أ)	٦٫٠٠٠ دولار
الأرباح المستحقة للمسهم رقم (ب)	٦٫٠٠٠ دولار

	المساهم رقم (أ)	المساهم رقم (ب)
المرتب	٨٫٠٠٠ دولار	٨٫٠٠٠ دولار
الربح	٦٫٠٠٠ دولار	٦٫٠٠٠ دولار
مجمل الدخل	١٤٫٠٠٠ دولار	١٤٫٠٠٠ دولار
ضريبة بنسبة ٥٠٪ من الـ ١٤٫٠٠٠ دولار	٧٫٠٠٠ دولار	٧٫٠٠٠ دولار

أما اذا قررت الشركة عدم اعلان الأرباح ، فان المديرين التنفيذيين لن يدفعوا الا الضريبة المفروضة على مرتباتهم التي ستكون ٤٫٠٠٠ دولار ولا يمكن للمديرين أن ينجحوا في تجنب دفع الضرائب عن طريق عدم توزيع الأرباح ، الا في حالة عدم تصدى هذا التشريع لهذه النقطة . ولمنع الناس من الاستفادة من هذه الثغرة الموجودة في قانون الضرائب ، ينبغي أن ينص هذا القانون على أنه حيثما يحدد شخص ما مسئول عن مهمة تقييم الضرائب وتجميعهـا ، ان شركة ما لم توزع على مساهميها ـ في خلال فترة معقولة بعد نهاية أي عام تم اعداد حساباته ـ مثل هذا الجزء من دخلها ، بالطريقة التي يتم بها التوزيع دون الحاق ضرر ما بمصالح الشركة ؛ فانه قد يعتبر مثل هذا الدخل كما لو كان تم توزيعه . والمبلغ الذي اعتبر انه قد وزع بالفعل ، سيعتبر كما لو كان المسهمون قد حصلوا عليـــه ، وبالتالي فان الأشخاص المعنيين سيخضعون للضرائب .

ان هذا مجرد شرح لقاعدة عامة . وهناك عدة حالات قد يتغاضى فيها عن هذه القاعدة أو التراخي في تطبيقهـــا . فربما تقرر الشركة عدم اعلان الأرباح لما قد يتسبب مثل هـــذا الاجراء في الحاق الضرر بعمل الشركة . فقد لا تعلن الشركة عن أرباحها فيما يلي من ظروف :

(أ) اذا تعرضت الشركة لسحب كبير (قرض مصرفي يسمح للشخص عن طريقه بأن يسحب أكثر من رصيده) .

(ب) اذا كان لدى شركة ما قرض ما من شخص ما لا يحصل على فائدة من هذه الشركة ، ولا يحكم فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ويتلخص شرط القرض فى عدم اعلان الأرباح الى أن يتم سداد القرض كله .

(جـ) وفى حالة تعرض الشركة لسنوات عجاف فيما بعد ، فانهـا ربما تجد من الصعب اعلان الأرباح بدون الحاق ضرر ما بالعمل . وهـذا يتعلق بصفة خاصة بالزراعة . فقد تأتى سنة جيدة بعد سنة سيئة وذلك بسبب التغيرات التى تطرأ فى كمية الأفطار . وهذا يعتبر صحيحا أيضـا بالنسبة للصادرات التى تخضع فى كمية الافطـار . وهذا يعتبر صحيحا أيضـا بالنسبة للصادرات التى تخضع لتذبذب السوق الدوليـة ، وعلى سبيل المثال ، كان سعر النحـاس ألف جنيه للطن المترى فى بداية عام ١٩٧٤ وبحلول نهاية العـام نفسـه انخفض السعر حتى وصل الى ٥٤٠ جنيها استرلينيا للطن المترى .

(د) اذا أرادت الشركة اعـادة استثمار الأرباح حتى يمكنهـا شراء المعدات الرأسمالية أو غيرها من النفقات المتعلقة بتوسيع نطاق العمل .

(هـ) الاتجاهات النقـدية والاقتصادية العالمية العـامة مثل الكساد وانخفاض قيمة الجنيه وأيضا سياسة الحكومة الماليـة النقـدية ووجود سبب قهـرى .

وأيضا لأسباب واضحة لا تطبق الوسائل الخاصة بتجنب دفع الضرائب الا فى الحالات التالية :

(أ) حيثما تكون اسهم رأسمال الشركة معروضـة للشراء أو البيـع فى البورصـة .

(ب)حيثما تخضـع الشركة لاشراف شركة ينطبق عليهـا ما ورد فى الفقـرة (أ) .

(جـ) حيثما تخضع الشركة لاشراف الحكومة المباشرة او غير المباشرة .

(د) حيثما يكون دخل الشركة الخاضع للضريبة بالاضافة الى الدخل غير الخاضـع للضريبـة ، اقل من الفى دولار (لتجنب عمل ادارى غير ضرورى) .

ولا يجب تطبيق هذه الوسائل الا اذا كان هناك مبلغ غير موزع بقصد تجنب تسديد الضرائب أو تخفيضها .

الفصل الحادى عشر
حوافز صناعة التعدين

تعد صناعة التعدين واحدة من اكثر الصناعات المربحة فى افريقيا . فبالرغم من التقلبات العرضية التى تطرأ على سعر المعادن فى السوق الدولية ، ما تزال صناعة المعادن أفضل الصناعات الاخرى كمصدر للربح ولاستثمار رأس المال . وثمة أمور أخرى لها نفس الأهمية وتتمثل فى توقع المستثمر لعائد طيب لما يستثمره من أموال ، الى جانب ضمان الحكومة فى الحصول على مصدر دخل معقول فى صورة ضرائب . وليس ثمة خسارة اللهم الا اذا افتقرت الادارة الى الكفاءة أو كان التخطيط مفرطا فى الطموح . وينصح المستثمر الأجنبى الذى يتطلع الى عائد سريع بأن يستثمر أمواله فى مشروعات التعدين .

وينجذب راى المال دائما حيث يكون العائد مربحا واحتمالات فقده ضئيلة . ولما كانت الدول الافريقية النامية فى حاجة الى رأس المال الأجنبى ، فانه يتعين عليها تأمين سلامة عودته الى مصدره بعائد معقول . كذلك ينبغى عليها الا تكون جشعة بشن قوانين مالية يتسنى لها من خلالها جنى كل شيء فى حين أنها لم تزرع شيئا . فلابد وان تنطوى القوانين المالية على استفادة ، كل من الدولة والمستثمر من الدخل الناتج من رأس المال المستخدم فى صناعة معينة .

ويتعين علينا أن نشير من جديد الى أن الهدف الرئيسى لكل مستثمر تجارى هو الحصول على الربح . ويحاول بعض الدارسين على نحو بليغ فى أن الهدف من المشروعات التجارية أو الصناعية يكمن فى توفير الخدمات ونفع المجتمع داخل المناطق التى تقام فيها وخارجها . فى حين نرى أنه لا يمكن لأى مشروع أن يستمر طويلا ما لم ينهض على اساس من توقع الربح أو الخسارة . ولذلك فان الدول الافريقية النامية لن تجذب الاستثمار الأجنبى الا اذا عرضت الحوافز التى من شأنها ضمان عائد مربح لرأس المال المستثمر الى جانب تأكيدات تامة بأن كلا من رأس المال والدخل العائد منه سيحولان الى الدولة أو الدول صاحبة الحق فى رأس المال . وأود هنا أن أوضح بعض التعديلات الكبيرة الى حد ما بالنسبة لنظام الضرائب الحالية التي تفرضها شركات التعدين في افريقيا .

حصة راس المال (على أساس استمرار بقاء المنجم) :

من السائد فى الوقت الحاضر منح حصة رأسمالية لشركات التعدين على أساس استمرار بقاء المنجم . وتتم نفقات راس المال المسموح بها على النحو التالى :

أ) بالنسبة لحساب الفترة الاولى ، بقسم الناتج من اجمالى نفقات راس المال حتى نهاية العام الى خمس حصص ، بعد خصم نفقات رأس المال واستردادها .

(ب) بالنسبة لحساب السنوات الثانية والثالثة والرابعة تقسم الجيبنة الناتجة من مبالغ نفقات رأس المال غير المسترد فى بداية السنة الحسابية ، مضافا اليه مبلغ نفقات راس المال خلال ذلك العام ، بعد خصم اية تنزيلات أو استردادات أو عائدات من نفقات راس المال ، الى أربعة أقسام وثلاثة أقسام ثم قسمين على التوالى .

(جـ) بالنسبة لحساب أية سنوات بعد السنة الرابعة يكون مبلغ نفقات راس المال غير المسترد فى بداية الحساب مضافا اليه مبلغ نفقات راس المال خلال العام مطروحا منه أية استردادات من نفقات راس المال .

وتشمل نفقات راس المال فى عمليات التعدين النفقات الآتية :

(أ) المبانى أو المرافق أو خطوط السكك الحديدية لنقل السلع أو المعدات ، بما فى ذلك اية مبالغ تدفع فى صورة اكراميات أو ما شابهها . مقابل استخدام المباني او المرافق أو استخدام خطوط السكك لنقل السلع او المعدات أو العقار .

(ب) أفران صهر المعادن .

(جـ) دفع اكراميات من أجل استخدام أو شراء أى امتياز او تصميم أو علامة تجارية أو أية عملية أو اية نفقات ذات طبيعة مماثلة .

د) أية دراسات تمهيدية أو أجهزة حفر أو تطوير او ادارة بما فى ذلك أية فوائد او قروض من اجل أغراض التعدين .

(هـ) أفران صهر المعادن وتشمل نفقات أحواض التجميع وغرف الضخ ومحطات وصناديق تخزين المعادن اللازمة للأفران .

ومن ثم فان حصة رأس المال القائم على أساس استمرار بقاء المنجم لا ينطوى على حوافز كافيسة للمستثمر .. فهو فى أحوال كثيرة يقوم على

أساس افتراض لا مبرر له بأن المال المستثمر فى المشروع انما هو فى شكل حق استرداد المال المرهون وليس على هيئة رأسمال مقترض .

وتستلزم عمليات التعدين مبالغ هائلة من الأموال وهى تكون غالبا فى صورة قروض قصيرة الأجل ومن ثم فانه ألى جانب الضريبة التى يجب أن تدفع للدولة ، تلزم الشركة قانونا باتخاذ اللازم لسداد القرض والفوائد .

نفقات راس المال المسموح بها بالتفصيل :

فى تلك الدول الافريقية ، حيث لم ينجز العمل فى حقل التعدين على نطاق واسع حتى الآن ، يزداد خطر المجازفة . وبالتالى فانه ينبغى لكى تجتذب هذه الدول مبالغ كبيرة من رأس المال الأجنبى أن يعفى المنجم الجديد من دفع الضريبة لمدة أربعة أعوام على الأقل ، يتعين بعدها تطبيق التوصيات الواردة بعد فى الفقرات التالية . كما يجب اعفاء اجمالى نفقات راس المال التى استخدمت كلية فى أغراض تشغيل المنجم فى نفس العام الذى استخدمت فيه . ويجب أن يتم ذلك على النحو التالى :

(أ) بالنسبة للعام الأول النفقات الاجمالية لرأس المال التى أنفقت حتى نهاية العام مع خصم أية استردادات من نفقات رأس المال .

(ب) بالنسبة للأعوام التالية تحسب نفقات رأس المال خلال عام السداد مع خصم أية استردادات من نفقات رأس المال .

وبالاضافة الى النفقات المسموح بها خلال العام الذى انفقت فيه ، ينبغى أن تكون هناك حصة للاستثمار بنسبة ١٠٪ من نفقات رأس المال، بمعنى أنه اذا أنفق شخص يدير مشروعا للتعدين ٩٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى فى صورة نفقات رأسمالية لسنة مالية معينة ، فانه لا بد من أن تعفى من الضرائب نفقات رأس المال البالغة ٩٠٠,٠٠٠ جنيه الاسترالينية وكذلك ٩٠,٠٠٠ جنيه استرلينى كحصة استثمار .

استقطاعات نظير التنقيب والاستكشاف :

تعد عمليات التنقيب والاستكشاف متطلبا أساسيا فى أية عملية تعدين . وكقاعدة فان المشتغلين بصناعة التعدين لا يكسبون دخلا على الاطلاق خلال فترة التنقيب والاستكشاف ومن ثم فانه يتعين على الدولة لكى تشجعهم على مواصلة نشاطهم ، تقديم بعض الحوافز اليهم . ومن المألوف عادة ان تخصم الدول الخسائر التى تقع أثناء عمليات التنقيب والاستكشاف فى المناطق التى يوجد بها معادن . وكلاهما لا يعتبر كافيا

ولا مرضيا . ونود الآن أن نوصى بتقديم حوافز ربما أدت الى اجتـــذاب رأس المال الأجنبى .

بالنسبة لأية شركة تقوم بعمليات التعدين فى نفس الدولة ينبغى السماح باستقطاع النفقات التى تنفقهـا الشركة على التنقيب والاستكشاف فى اية سنة محدود من الدخل العائد من عمليات التعـدين . أما اذا قامت شركة أخرى غير الشركة التى تشتغل بعمليات التعدين بصرف نفقات التنقيب أو الاستكشاف فانه يتعين السماح لها بالتنـازل عن هذا الاستقطاع لصـالح المساهمين أو الشركاء . وفى مثل هذه الحالة لابد من توفير هذا الاستقطاع للمساهمين بمقدار ما يستثمرونه من أموال فى الشركة .

مشكلة التهرب من الضرائب :

يؤدى حق التنازل عن الاســتقطاع لصالح المساهمين أو الشركاء الى مشكلات التهرب من الضرائب ، وربما شجع ذلك الأفراد على الحصول على ربح وفير عن طريق شراء أســهم فى شركات التنقيب والاستكشــاف حتى يتسنى لهم الاستفادة من شروط الضريبة الذى يجيز لهذه الشركات التنازل عن خســائر لصــالح اصحاب الأسهم فيها . ولكى تمنع هــذه الشركات من المتـاجرة فى الخسـائر المقـدرة ، ينبغى أن ينص القــانون المـالى على تفويض الأشخاص المسئولين عن تقرير مقدار الضريبة باغفال مثل هذه المعاملات وفى رأى موظفى الضرائب أن القـانون ينبغى أن ينص على أنه فى حالة قيام اى شخص باحداث اى تغيير فى امتلاك اسهم اية شركة بهـدف استغلال اية خسارة للشركة لتفادى المسئولية القانونية عن الضرائب ، فان الخسارة التى تتكبدها الشركة التى تعمل فى التنقيب عن المعادن واستكشافها فى سنة السداد ينبغى ان لا يسمح باستقطاعها من دخل المساهمين الجدد

وبغض النظر عن تحديد شرط معين بهدف منع الشركات من المتاجرة فى الخسـائر المقدرة ، فان القانون المالى ينبغى أن يتضمن أيضا شرطا عاما لمواجهة المعاملات التى ترمى الى التهرب من مسئولية دفع الضريبة . ويجب ان ينص القانون المالى على ذلك ، بينما يرى المسئولون عن تقدير قيمـــة الضرائب وتحصيلها ، أن ثمة أساسا معقولا يدعو للاعتقــاد بأن الغرض الرئيسى أو أحد الأغراض الرئيسية التى تتأثر بهـــا أية معاملات تجارية يتمثل فى التهرب من مسئولية الضرائب لأية سنة سداد أو تخفيفها ، كما يتعين على موظف الضرائب اجراء التعديل المناسب لمواجهـــة التهرب من مسئولية الضرائب أو تخفيفها .

وقد أوصى بعض خبراء الضرائب الأجانب ممن يعملون فى افريقيا بأنه فى الوقت الذى تتوقف فيه شركة التعدين عن العمل وتصبح لديها خسائر متراكمة ، فانه يتعين اعادة تقييم هذه الشركة حتى يتسنى لها استرداد جزء من الضرائب المدفوعة فى سنوات سابقة ويقترح هؤلاء الخبراء لتحقيق هذا الهدف ، أن ينص القانون المالى على النهوض بأعباء العمليات التى تتوقف نظرا لانتهاء استمرار بقاء المنجم ، أو لأى آخر تقبله السلطات المسئولة عن الضرائب فلو أن شخصا يشترك فى عملية التعدين هذه وكذلك تم اختياره خلال عام واحد من نهاية العام الذى توقفت فيه العمليات ، فان استقطاعات دخله ينبغى أن تتم على النحو التالى :

(أ) يقسم باقى حساب نفقات راس المال غير المسترد الى ست حصص فى بداية السنة الخمسة السابقة للعام الذى توقف فيه العمل ، حيث يكون حساب نفقات رأس المال غير المسترد مضافا اليه نفقات رأس المال خلال الأعوام السابقة التى تم فيها دفع قيمة الضرائب حيث يجرى العمل فى المنجم ، بما فى ذلك العام الذى توقف فيه العمل ، مطروحا منه استردادات نفقات راس المال من بيع جميع الأصول الخاصة بالاسترداد .

(ب) ويمثل المبلغ الناتج ضريبة السنوات الست الأخيرة بما فى ذلك العام الذى توقف خلاله العمل .

وبالرغم من ذلك ، فان الاقتراح من شأنه بالتأكيد عرقلة مشاريع التنمية الافريقية اذ أن الدول المعنية ستطالب باعادة الأموال المدفوعة ، كضرائب فى الأعوام السابقة . مثل هذا الاقتراح لا يعد حافزا ، انه يفتقر الى الادراك السليم ومن شأنه أن يكون مثالا فاضحا لسوء الادارة من جانب الحكومة المعنية . ان المستثمرين الصالحين الذين يرغبون فى الحصول على ربح ضخم وفى سبيلهم الى المساهمة فى تنمية الاقتصاد لا ينبغى أن يعرض عليهم مثل هذا الأمر كشرط لاستثمارهم .

ومن الأهمية أن نلاحظ أن نفقات رأس المال لشركات التعدين لا ينبغى أن يسمح بها الا بالنسبة لدخل عمليات التعدين . والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو نفقات الشركة التى تعمل فى مشروعات التنقيب والاستكشاف التى قد تسترد من دخل عمليات التعدين .

الفصل الثانى عشر

ضمانات ضد التأميم واتفاقيات التعويض

ان المشروعات التجارية او الصناعية ، شأنها شأن الحكومات ، لا بد لها من خطط قصيرة وطويلة الأجل . اذ ان نجاح المشروعات يتطلب من الشركات اعداد ميزانيات لبيان الأرباح او الخسائر فى فترة معينة . ومثل هذه الميزانيات تؤدى دورا هاما فى اتخاذ القرارات فيما اذا كان على الشركات مواصلة هذا النمط من المشروعات او التحول الى مجالات جديدة . ومن المؤكد ان ميزانيات الشركات فى افريقيا غالبا ما تنطوى على عامل مجهول ، هو التأميم . وفى كثير من الأحيان لا تجد الشركات تفسيرا له . فكثيرا ما تقرر الحكومات المضيفة تأميم شركة دون اى اعتبار لالتزام الشركة . وحتى اذا ما دفع تعويض ، فان مبلغ التعويض غالبا ما يكون اقل من الالتزام الذى نص عليه عقد الشركة .

ونظرا للمبالغ الطائلة اللازمة ، فان شركات التعدين تعد حساسة بصفة خاصة ازاء حظر التأميم . ونود ان نشير الى بعض التوصيات التى قد تكون مفيدة لكل من المستثمر الأجنبى والحكومة المضيفة .

لقد اوصينا فى الفصل الذى تناول الأنماط المستحدثة من الاستثمار الملائمة للدول النامية فى افريقيا ، بتشكيل مجلس يضم ممثلى الحكومة والدائنين . كذلك اوصينا بأنه لا بد من أن تكون ثمة اتفاقية ملزمة بين الدولة والشخص أو الأشخاص الذين يقرضون المال . ويتعين على الحكومة لتفادى الشعور بالقلق الذى لا ضرورة له من جانب المستثمر الذى يقرر المشاركة على السواء . ينبغى ان تنص الاتفاقية على حد ادنى من الاعوام يسمح للشركة الاجنبية بالعمل خلالها دون اى تدخل من جانب الحكومة . وفى حالة ما اذا استولت الحكومة على مقاليد الامور ، فيجب أن تنص الاتفاقية على صيغة للتعويض ، ويمكن ان يتفقا حينئذ على اساس القيمة الدفترية او القيمة السوقية .

ويطرح تقييم القيمة السوقية فى افريقيا مشكلات يتعذر حلها . فغالبا ما تكون المناجم فى افريقيا فى وضع احتكارى ، ومن ثم فليس هناك اساس للمقارنة . حتى بالنسبة لمعادن مثل النحاس فى زامبيا وزائير ، تختلف تكلفة الوحدة كما يختلف المركز المالى المتعادل فى كل من البلدين . وبالتالى لا يوجد ثمة معيار فى الوقت الذى يباع فيه المنجم . ويتم التفاوض ببساطة

فى السعر ولا يكون له فى كثير من الاحوال اى تأثير على القيمة الدفترية او القيمة السوقية ويتم التوصل الى تسوية بين الطرفين فى بعض الاحايين . ولا يسعنا ان نشير الى صيغة من شأنها أرضاء الطرفين ، غير اننـا نوصى بشدة تجنبا للشعور بالمرارة اثناء عملية الاستيلاء على المنجم ، بأنه يتعين على الحكومة ان تعلن فى بنود واضحة كيفية التوصل الى التعـويض . ولتوضيح هذه النقطة ، يجب استيلاء حكومة زامبيا على فائدةتقدر بـ ٥١٪ من صناعة تعدين النحاس .

كيفية تولى زامبيا الاشراف على التعدين :

كان التعدين فى زامبيا منذ اوائل القرن التاسع عشر يخضـع لسيطرة شركتين مختلطتين هما الشركة الانجلو امريكية وشركة اماكسس . ولن يكون تاريخ زامبيا متكاملا اذا اغفلنا الاشـارة الى اسـهام هاتين الشركتين العملاقتين فى تطوير البـلاد . والواقع ان كافة النشـاطات السياسيـة والاجتماعية والاقتصادية تأثرت الى حد بعيـد بتطورات منطقة النحاس حيث تم حشد قوة عاملة هائلة من أنحاء زامبيا كافة .

ويرجع اشتغال سكان زامبيا المحليين بالتعدين الى عام ١٨٩٨ ، غير انه لم يبدأ التعدين التجارى على نطاق واسع الا فى عام ١٩٠٣ تقريبـا . فقد استولت الشركتان على مناطق شاسعة للتنقيب عن المعادن وهو ما يسمى حاليا بحزام النحاس لاحتياجاتهما الخاصة والقيام بنشاطات لها فى المستقبل . وتعتبر منطقة حزام النحاس أكثر المناطق حيوية فى الدولة . وكان التكوين الصخرى لها يوحى بوجود كميات وافرة من مختلف المعادن ، ولم يكن من الغريب بناء على ذلك أن اختارت شركتا التعدين المنطقة التى نحن بصـدد الحديث عنها . وهـذا الحديث لا يعد تاريخا لصناعة التعـدين ، لكنى أعتقد انه من الأهمية ان نتعرف على خلفية الأحداث الاقتصادية المتعددة التى وقعت منذ الاستقلال .

لقد وقعت اكثر التغيرات اهمية فى صناعة التعدين فى زامبيا فى اغسطس من عام ١٩٦٩ ، عندما اعلن الرئيس كاوندا اعتزام بلاده الاستيلاء على ٥١٪ من الفائدة من المناجم التى تمتلكها مجموعة انجلو واماكس . واسـتغرقت المفاوضات الكثير من الوقت وتعثرت فى بعض الاوقات غـير انها انتهت فى ديسمبر من العام نفسه ، وفى أول يناير ١٩٧٠ حدثت تغـيرات وولدت فى زامبيا صناعة تعدين حديثة . وحصلت الشركتان على تعـويض كامل من

جراء استيلاء الحكومة على نسبة الـ ٥١٪ ، وكان التعويض يقوم على أساس حسابات المراجعة فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٩ ، على اساس القيمة الدفترية . وقد حصل اتحاد شركات رون سليكشن (ان اس تى) على ١١٧٫٨ مليون دولار وحصلت الشركة الانجلو امريكية الزامباوية على ١٧٨٫٧ مليون دولار . ووافقت الدولة عند تسوية هذه الديون على دفع مبالغ سنوية قيمتها ١٩ مليون دولار الى شركة انجلو و ١٥ مليون دولار لشركة (ار اس تى) حتى ولو هبط سعر النحاس الى الصفر .

وكانت مجموعة انجلو امريكان للمناجم قد اعيد تنظيمها اساسا لتشكيل مجموعة جديدة اطلق عليها شركة نشانجا المتحدة لمناجم النحاس ذات المسئولية المحدودة (ان سى س ام) كذلك أعيد تنظيم مجموعة اماكس للمناجم لتشكيل مجموعة جديدة اطلق عليها (ار سى ام) شركة رون المتحدة للمعادن ذات المسئولية المحدودة . واستولت الشركة على نسبة ٥١٪ من الشركتين عن طريق شركة جديدة تسمى شركة تنمية صناعة المعادن (ميندكو ليمتد) وكانت حكومة زامبيا تمتلكها بنسبة ١٠٠٪ . وكانت الشركة بدورها ملكا للحكومة عن طريق شركة أخرى تمتلك ١٠٠٪ تسمى الشركة الزامباوية للتعدين والصناعة (زيمكو ليمتد) . وكانت الجهاز المهيمن الأعلى فى استثمارات الحكومة فى القطاع الخاص كافة ويراسها رئيس الدولة .

وادركت الحكومة وفقا لمشروع الترتيبات الصادر فى فى عام ١٩٧٠ انه حتى يتسنى لها احداث التغيرات بأسرع ما يمكن وحتى يتسنى لها الحد من الفوضى والانحلال ، فمن الأهمية بمكان الابقاء على الخدمات القائمة التى تقدمها مجموعتا الانجلو واماكس فى شكل خبرة فى الادارة والشئون المالية والتسويق . واستغرقت هذه الترتيبات ثمانية اعوام بالنسبة لاحدى المجموعتين وعشرة اعوام للمجموعة الأخرى وكانت الحكومة تدفع نفقات الادارة والتسويق للخدمات المؤداة ، واستمرت الحال على هذا المنوال حتى اغسطس ١٩٧٣ .

ولم يكن يعجز فى الادراك وقصور فى بعد النظر ان وافقت الحكومة على اتفاقية لا تنسجم شروطها مع الأطماع الاقتصادية لشعب زامبيا . غير أن مستر هـ. موليمبا مدير المالية فى اللجنة الفرعية لحزب الاستقلال الوطنى الموحد ، اعلن : « ان الحكومة ليس لديها المال لتدفع فورا ، ١٥٪ قيمة اسهم للشركتين ومن ثم ولصالح الاقتصاد فى زامبيا وجب عليها التكيف مع مصلحة المستثمرين الاجانب » وفيما يلي بعض الشروط التي كانت موضع اعتراضي .

حتى الانتهاء من تسوية جميع السندات الباقية :

(أ) لن تقوم الحكومة بسن قانون للضرائب من شأنه التأثير على شركتى التعـــدين .

(ب) يسمح لشركتى التعدين ، بصرف النظر عن الحالة الاقتصـــادية ، بارسال جميع الحصص المقررة والواجب دفعها لاصـــحاب الاسهم الأجانب .

(جـ) للشركتين بموجب الاتفاق ، حق الاعتراض المطلق ولا ينفذ اى اقرار ما لم تؤيد الأقلية من حاملى الأسهم مثل هذا القرار بغض النظر عما اذا كان صحيحا من الناحية الاقتصادية او غيرها او كان لصـــالح الاقتصاد فى زامبيا فى مجموعه .

(د) للاقلية من حاملى الأسهم حق الاحتكار التام لعقود البيع والادارة . اما الحكومة فهى مستثمر سلبى .

وسرعان ما شعرت حكومة زامبيا بأن الأقليـــــة من اصحاب الأسهم لا تتصرف بأمانة وصدق وانصاف ، حتى خلال عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ عندما هبط سعر النحاس هبوطا شديدا وأسفر عن حادث الانهيـــار فى منجم موفوليرا عن كارثة اودت بأرواح ٢٩ شخصا وقللت من انتاج النحاس استولت الانجلو واماكس على جميع الأرباح ، ولم تتركا شيئا لاعادة استثماره ولجأتا بدلا من ذلك الى الاستدانة من الســوق الأوروبية . وكان معــدل الفائدة للدولارات الأوروبية يصل الى ١٣٪ . وعندما حان الوقت وبعد دراســـة دقيقة وحاسمة للقيود التى تعرضت لها الحكومة بموجب الادارة واتفاقيات الاستشارية ، قررت الحكومة مرة اخرى القيام بسلسلة من الاجـــراءات الجديدة غيرت صناعة التعدين من جديد . وهكذا وفى أغسطس ١٩٧٣ ، أعلن الرئيس كاوندا ان الحكومة ستنهى فورا ، خدمات الادارة والتسويق والخدمات الاستشارية لكل من الانجلو واماكس .

وكان يتعين على الحكومة حتى تنهى الاتفاقيات سداد سندات زيمكو وهو ما فعلته . وقررت الحكومة كجزء من عملية التطهير ان مينديكو لم تعد هى الشركة المهيمنة على « ار سى ام » وانما اصبحت مؤسسة تعدين قائمة بذاتها على صعيد واحد مع « آر سى ام » و « ان سى س ام » . وحملت مينديكو مسئولية اكتشاف مناجم جديدة ، والاشراف على التطوير الجديد لصالح الحكومة . وشملت مناطق المسئولية السيطرة على مناجم الفحم فى مامبا واستكشاف مناجم صغيرة مثل منـــاجم الزمرد فى « كافافو » وتشيفومبا ولوفنشار .. الخ .

ويعد النحاس بالنسبة لزامبيا مادة خام استراتيجية ولا يمكن للحكومة التخلى عن تسويق مثل هذه السلعة دون رابط للمستثمرين الاجانب . فقامت الحكومة كجزء من الاجراءات الجديدة بتشكيل شركة جديدة لتسويق المعدن وهى شركة تسويق المعادن (ميماكو) . وهى شركة تخضع لسيطرة الحكومة تماما ، لتولى مسئولية تسويق معادن زامبيا فى جميع انحاء العالم . وتتمثل مهمتها الاولى فى تولى مهام شركات التسويق القائمة التى تؤديها شركة الانجلو امريكا ، واماكس اى آنميركوزا للمبيعات ذات المسئولية المحدودة امبتادكو ليمتد . ومقر عملياتهما مدينة لندن .

ولقد كانت شركة الانجلو تنقل المنتجات من مناجمها عادة عن طريق شركة انميركوزا للمبيعات المحدودة التابعة لها ، بينما كانت اماكس تنقل كافة المنتجات من مناجمها عن طريق شركة اميتالكو ليمتد التابعة لها . كان هذا هو الحال السائد ابان اعلان ١٩٧٣ . وبالاضافة الى العمليات التى تتم فى مكاتب لندن ، كان لهذه الشركات سلسلة من شبكات الوكالة الفرعية فى انحاء العالم كافة ، ولا سيما فى الدول التى تباع فيها المعادن زامبيا ، والتى كان من العسير تقديم خدمات لها عن طريق لندن . ومن ثم فقد كان نظام الوكالات الفرعية يعكس النمط التاريخى لصناعة التعدين من زامبيا، وهكذا كانت الحكومة ثمة مشاورات تجرى بين الشركتين عندما يتصل الامر بسياسة التسويق . وكانت الحكومة فى زامبيا تدفع مقابل هذه الخدمات ٧٥٪ من اجمالى العائدات و ٢٪ من الأرباح بعد خصم الضريبة على المعادن وقبل استقطاع ضريبة الدخل من أجل خدمات الاستشارة وخدمات الادارة . اما بالنسبة لعقود البيع فقد كانوا يتسلحون ٧٥٪ من اجمالى العائدات . وتعد المبالغ التى تدفع لهم فى مجموعها هائلة اذا ما اخذنا فى اعتبارنا ان اجمالى العائدات لشركتى التعدين يربو على ٥٠٠ مليون دولار فى العام . وقدرت شركة الانجلو فى عام ١٩٧٤ ما يعود عليها من هذه الخدمات بنحو ١١ر٥٨ مليون كواشا وقدرت « آر سى ام » دخلها بـ ٨ مليون كواشا .

والجدير بالذكر ان اتفاقيات الادارة والاستشارة والمبيعات قد انتهى أمرها الآن . وحصلت الشركة الانجلو امريكية وشركة آر اس تى على تعويضات كبيرة وشكلت شركة تسويق المعادن شركة انجليزية جديدة تابعة اطلق عليها شركة ميماكو للخدمات المحدودة ، اصبحت مسئولة عن تنفيذ جميع العقود مع اصحاب المصانع الأوروبيين لصالح الشركة المهيمنة فى لوزاكا وتشكلت شركة ميماكو للخدمات ، بناء على الرغبة فى الاحتفاظ

بعلاقات فعالة سريعة مع السوق والممول ، بالاضافة الى توفير كل المعلومات والخدمات الضرورية التى كانت الشركتان السابقتان توفرهما للصناعة بوجه عام وللزبون بوجه خاص وبصورة عاجلة . ولم يكن من الممكن نظرا لتعذر سبل المواصلات وصعوبات اخرى تيسير دقة العمل فى ثامبيسا . وكانت شركة فيماكو للخدمات المحدودة ، وهى المسئولة عن كل شيء، تعد مسئولة ايضا عن التصرف فيما يقرب من ٧٠٠٫٠٠٠ طن متـرى من النحاس ، وحوالى ٨٠٫٠٠٠ طن من الرصـاص والزنك و ٢٠٠٠ من الكوبالت ، بالاضافة الى المنتجات الاضافية مثل الذهب والفضة والسلنيوم . وقد عينت ميماكو الوكيل وصاحب الحق الوحيد فى جميـع المعادن التى تنتج فى زامبيا ، وليس للمناجم الموجودة فحسب ، وانما بالنسبة للمناجم التى قد تكتشف فى المستقبل ايضا .

ومن الواضح ان ميماكو تجتاز حاليا مرحلة خـرجة للغاية ، وذلك فى المقام الاول نظرا لفترة الركود فى الاوضاع الاقتصادية فى العالم والمشكلات الناجمة عن ذلك تقدمها الشركات السابقة ، وبالنسـبة لمجال الوكالات الفرعية ، فان الشركة ستحاول كلما امكن تسويق النحاس مباشرة واللجوء الى استخدام الوكالات الفرعية كاجراء اخير فقط . وحتى فى حالة استخدام الوكالات الفرعية ، فسيكون هناك وكيل فرعى واحد فى كل دولة بدلا من اثنين ، ومن شأن هذا ان يؤدى الى تفادى التكرار الذى كان من معـالم الترتيبات السابقة . ومن ثم فان ميماكو ستوفر الكثير من العملات الاجنبية الكبيرة القيمة التى كانت تنفق من قبل على هيئة عمولة او اتعاب كذلك فمن المرجو نظرا لوجود منظمة تسويق مركزية واحدة ، توفير مزيد من المرونة بالنسبة للشركات التجارية فى زامبيا ان سى ار و ام سى ام و آر اى سى .. نظرا لكونها تستهدف تقد يم عقد واحد لمعادن زامبيا لعديد من العملاء .

كذلك ينبغى النظر الى ترتيبات التسويق الجديدة باعتبارها امتـدادا لسياسة الحكومة الرامية الى مد سيطرتها الى جميع الصناعات الحيـوية والاستراتيجية فى زامبيا . كما ان الفرصة ستتاح لشعب زامبيا للمساهمة فى الانتاج ، والادارة والتصرف فى موارده الطبيعية الثمينة ان هذه الاجراءات ليست اجراءات تأديبية ، ويجب ان لا ينظر اليها باعتبارها اهانة لشركتى الانجلو واماكس فالواقع ان استبقاء نسبة الـ ٥١٪ فى التعدين واستكشاف المعادن فى زامبيا يعتبر دليلا واضحا على مبلغ الثقة التى تضعها الحكومة فى مؤسسات التعدين هذه ، ولقد قوبل دورها بكل تقدير . وكان من الضرورى

ان تشارك زامبيا بنوع ما فى صناعة التعدين نظرا لأهمية النحاس بالنسبة للاقتصاد . انه يشكل ما يعادل قرابة ٩٠٪ من الصادرات الداخلية ، و ٢٥٪ من العملات الأجنبية ، الى جانب مسئولية عن حوالى ١٦٪ من اجمالى العمالة مدفوعة الاجر .

فى تلك الايام التى تتسم بالضيق الاقتصادى ، يتعين على كل دولة ضغط نفقاتها وليست زامبيا بمستثناة من القاعدة . وتتجه النية الى أحكام السيطرة بقدر الامكان على تدفق العملة الأجنبية ، التى اصبحت أمرا ضروريا لتنمية البلاد ، كذلك ينبغى سد جميع الثغرات الموجودة فى بعض الترتيبات مع الشركات الكبرى والخاصة والتابعة للدولة ، ودور البنك المركزى وفرعه التجارى ، البنك التجارى الوطنى فى زامبيا يعتبر دورا هاما للغاية فى تحقيق أهداف جميع هذه الترتيبات .

وقد بذلت محاولات كثيرة خلال عشرة اعوام هى فترة استقلال زامبيا لمعالجة مشكلات صناعة التعدين . ولم تكن التطورات الحالية بمعزل عن الاتجاه السائد فى الشئون الدولية لحقبتنا فى كل من مجالات التنمية والدول المتقدمة لقد استهدفت التغيرات التى حدثت فى زامبيا لمزيد من الرخاء الاقتصادى للجميع بشكل عام وكانت هذه التغيرات بمثابة البداية نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

الفصل الثالث عشر
تنازلات أوروبا لافريقية
المفاوضات بين دول أفريقيا والكاريبى والباسفيك وبين المجموعة الاقتصادية الأوروبية

ان كثيرا من الزعماء العرب الذين تحدثت اليهم لا يؤيدون ازدواج اجراءات التعاون المالى والفنى والاقتصادى التى تحصل عليها الدول النامية فى افريقيا . ويرغب هؤلاء الزعماء بصفة خاصة فى التعرف على طبيعة التجارة بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك من ناحية وبين المجموعة الاقتصادية الاوروبية من ناحية اخرى . كذلك فانهم يهتمون بالمساعدات المالية والفنية التى تبدى دول المجموعة الاقتصاديةوالاوروبية استعدادها لمنحها لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك .

وبالرغم من ان هذا الكتاب يتناول العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول العربية المنتجة للبترول ودول افريقيا ، فانه من القيد أن نلقىالضوء على اكثر الجوانب اهمية فى اتفاقية « لومى » الجديدة بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ودول المجموعة الاقتصادية والاوروبية ، التى تم التوقيع عليها فى فبراير ١٩٧٥ . وتعد هذه المعاهدة فريدة فى نوعها بمعنى انها نجحت فى التقريب بين ثلاث مناطق فى العالم ودمجها فى مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك . وكانت هذه الخطوة بمثابة العقبة الاولى . وتم عقد اول اجتماع رسمى بين الدول الاعضاء ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى يوليو واكتوبر ١٩٧٣ . وفى هذين الاجتماعين اعلنت مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك اهدافها السياسية على النحو التالى :

(ا) ان تسفر المفاوضات عن فقد اى من المزايا ، ايا كانت طبيعتها ، التى تتمتع بها دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

(ب) حرية وصول منتجات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الى اسواق دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بلا قيود .

(جـ) تحديد حجم المساعدات من دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى دول افريقيا والكاريبى والباسفيك وفقا لمستوى يسمح بالوفاء باحتياجات التنمية الحقيقية لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك .

(د) بخلاف معاهدتى ياوندى وآروشا لا يجب ان تكون المزايا التى منحت لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك من قبل دول المجموعةالاقتصادية الأوروبية متبادلة ، مع مراعاة الفرق فى مستويات التنمية بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

ودارت مناقشات مطولة فى اجتماعات لجنة التفـــاوض الدائمة فى بروكسل وفى المؤتمر الوزارى المشترك فى كنجستون فى يوليو ١٩٧٤ ، وفى بروكسل فى يناير ١٩٧٥ . وبالرغم من ان شروط الاتفاقية لم تكن على النحو الذى كانت ترجوه دول افريقيا والكاريبى والباســـفيك ، فقد كانت فى مجموعها تشكل تحسينا لمعاهدتى ياوندى واروشا .

وقد صرح شريدات رامفال وزير خارجية غيانا ـ الذى كان قادرا ليس فقط على تمثيل بلاده وانما على تمثيل دول افريقيا والكاريبى الباسفيك فى التفاوض بشأن التعاون التجارى بين دول افريقيا والكاريبى والباســفيك وبين دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية بان المفاوضات بصـــددة نظام التجارة الذى سينشأ بمقتضى المعاهدة انما هى مفاوضات متعثرة . ذلك ان الأمر يستلزم الاهتمام بمفاوضات النظام التجارى حتى نضمن ان تؤدى ترتيبات التعاون التجارى وفقا للاتفاقية الجديدة الى خلق حديث مرض للعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ومن الانصاف ان تقول ان خصائص نظام التجارة تتفق كثيرا ومطـامح الدول النامية كما انه يشكل اساسا لمزيد من التحسن . وقد حققت دول افريقيا والكاريبى والباسفيك بمقتضى هذه الاتفاقية الحالية ما يلى :

(أ) على عكس معاهدتى ياوندى واروشا فان اتفاقيةدول افريقيا والكاريبى والباسفيك ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية لا تنطوى على تبادل المزايا بين الدول المتقدمة والدول النامية باعتبار ذلك التزاما تعاقديا. وبالرغم من أن دول افريقيا والكاريبى والباسفيك قد وافقت على منح الدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية والاوروبية معـاملة تفضيلية لا تقل عن تلك المقدمة الى دول العالم الثالث ، فليس هنـــاك التزام بمنح اوروبا المزيد من المعاملة التفضيلية وليس هناك بنوع خاص اى التزام بحصولها على شىء مقابل افضلية الدخول الى اســـواق دول افريقيا والكاريبى والباسفيك .

(ب) تحمى الشروط المتعلقة بالمنشئات والمدفوعات وحركة راس المـال ، المركز الاساسى للدول النامية من ان يخضـــع استرداد راس المال

بالعملة الاجنبية للمركز الاقتصادى لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك او الدول المعنية .

(جـ) ادخلت الشروط الخاصة باستقرار عائدات التصدير ترتيبات جديدة تبشر بالمساهمة فى اقتصاد أكثر استقرار فى المستقبل بالنسبة لبعض دول افريقيا والكاريبى والباسفيك .

(د) وافقت دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية على وصـــول ٩٦٪ من المنتجات الزراعية الصالحة للتصدير من دول افريقيـــا والكاريبى والباسفيك . وفى الواقع ان نسبة الـ ٩٦٪ لا تشمل كافة منتجـات الاخرى قد تكون لها اهميتها فى صادرات بعض دول افريقيا والكاريبى والباسفيك وبالرغم من هذا ، فلا بد ان ننظر الى المعاهدة باعتبارها قد اتاحت امكانية الوصول الى أسواق المجموعة الاقتصادية (وأن لم يكن هذا بمثابة ضمان مباشر) . وحتى تتسنى مواءمة المنتجات التى لا تدخل فى نسبة الـ ٩٦٪ أعلنت دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية ما يلى :

« تعلن المجموعة الاقتصادية عن استعدادها لبدء دراسة طلبـات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك على أن تخضع المنتجات الزراعية الاخـــرى لشروط خاصة سواء اكانت منتجات زراعية جديدة تتوافر امكانيات حقيقة لتصديرها الى دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ام منتجات متـــداولة لا تشملها الشروط الحالية بقدر ما تحتل هذه الصادرات مركـزا هاما فى صـادرات واحدة او اكثر من دول افريقيا والكاريبى والباسفيك » .

وقد كان من الممكن ان تكون هذه الصيغة افضل لو انها استمدت من المـادة ١ من الاعلان الذى يعرض اغراض الاتفاقية واهدافها ويؤكد عـلى ضرورة زيادة صادرات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الى دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبالرغم من ذلك فقد رفضت دول المجموعة الاقتصادية المعنى الى هذا الحد ، ذلك لأنها ترى أنه من غير الواقعى استخدام لغة فى الاعلان تعنى الالتزام بشراء المنتجات الباقية ، أما الاعلان الحالى فهو تسوية معقـــولة .

ومن المحتمل ان يركز نقاد الاتفاقية على النقاط التالية :

(١) عدم استعداد المجموعة الاقتصادية الاوروبية لزيادة قائمـة المنتجات الزراعية المشتراة وفقا للسياسة الزراعية المشتركة والمستعدة لتوفير اجراءات خاصة لوصولها لدول المجموعة الاقتصـادية ، الامر الذى

سيحرم بعض دول افريقيا والكاريبى والباسفيك من فرص التسويق التى من حقها المشروع التطلع اليها .

(ب) استقرار مشروع ايرادات التصدير يعد محدودا من الناحية المادية بالنسبة لقيمته المباشرة لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك وذلك نظرا لتجديد مجال الصادرات التى يشملها والمستويات الابتدائية والحجم الشامل للاموال .

(ج) يكاد يكون كل ترتيب مفيد نصت عليه او أكدته الاتفاقية مغلفا باستثناءات وصلاحيات فضلا عن اتباع اسلوب التهرب وترك الجزء الأكبر من معالجة الأمور لتصرف دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية

وبالرغم من القيود والمعوقات السالف ذكرها ، فان الاتفاقية قدمت نموذجا للعلاقات الجديدة والمرضية . ويستمد هذا النموذج قوته الحقيقية من مقدرته على التطور فى مجالات مثل زيادة قائمة المنتجات الزراعية التى تخضع لمعاملة خاصة وفقا لشروط السياسة الزراعية المشتركة ، وزيادة قائمة المنتجات الواردة فى مشروع الاستقرار ، وأولا وقبل كل شىء زيادة وحدة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك وتضامنها .

وفى ١٠ من فبراير ١٩٧٥ اجتمعوزراءدول افريقيا والكاريبىوالباسفيك فى أكرا لاستعراض المشروع النهائى للاتفاقية التى وافق عليها مكتب دول افريقيا والكاريبى والباسفيك والمجموعة الاقتصادية الاوروبية فى بروكسل. وقد اعرب كولونيل اشيمبونج رئيس دولة غانا فى خطابه الافتتاحى عن بعض المخاوف والشعور بالقلق الذى لا ينتاب دول افريقيا والكاريبى والباسفيك فحسب ، وانما اولئك الذين لم يكونوا طرفا فى المفاوضات كذلك . كانت ثمة مخاوف من أن تكون الفوارق بين المجموعات المختلفة«الشركاءالمتحدون» و « مجموعة ياوندى » و « المجموعة الافريقية » و « مجموعة الكومنولث » فى غير صالح المصلحة العليا للدول النامية . وكانت ثمة مخاوف من ان دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، بمواردها المالية الهائلة ، ربما تحاول ارهاب مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الضعيفة ماديا . كذلك فان المخاوف من احتمال ان تصبح اللغتان الانجليزية والفرنسية حاجزا بين الدول التى تتكلم الانجليزية والدول الناطقة بالفرنسية ومن ناحية اخرى فقد أدركت دول افريقيا والكاريبى والباسفيك احتياجاتها المشتركة وامكانياتها المشتركة ، ومصيرها المشترك وعملت معا كفريق منظم تماما .

ان العمل الجماعى يعد اهم من مقدرة كل دولة على التفاوض بمفردها، واصبح « النظام الاقتصادى الجديد » التعبير الذى طال الحديث عنه فى

الأمم المتحدة ، أصبح الآن واقعا عمليا . واقيمت علاقة اقتصادية جديدة بين دول أوروبا ودول افريقيا والكاريبى والباسفيك تستند الى الأمان والثقة المتبادلين .

ولا يتسع المجال فى هذا الكتاب لتناول التاريخ الاستعمارى لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك وشركائهم الجدد الدول الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية غير اننى اعتقد ان من الملائم تماما ان اشير الى ان الوجود الأوروبى فى افريقيا كان الدافع من ورائه دائما هو المصلحة التجارية .

وعلى النقيض من الآراء التى يعززها الكثيرون من المؤرخين والدارسين، فان الأوروبيين لم يفدوا الى افريقيا لمجرد التبشير بالانجيل ، وانما جذبهم الذهب والنحاس والماس والعاج وغير ذلك من المعادن ، والحقيقة ان التجارة حينذاك كانت تجارة ذات اتجاه واحد . فالواقع انه لم يكن ثمة مقابل يحصل عليه الافريقى فى مقابل الذهب والنحاس والعاج واحيانا كيانه الشخصى . وأخيرا فان الترتيبات الاقتصادية الجديدة بين أوروبا ودول افريقيا والكاريبى والباسفيك قد اصبحت ذات اتجاهين . وتعمل هذه الترتيبات على تمكين الطرفين من موازنة حساباتهم دون الاضطرار الى تلفيق حسابات مشكوك فيها للبنود المفقودة . وبطبيعة الحال يتعين على الدول النامية زيادة قدرتها الانتاجية حتى يتسنى لها الاستفادة من النظام الاقتصادى الجديد . وكان الكولونيل اشيمبونج يعبر عن شعور مماثل عندما صرح « بأن التاريخ الحديث للعالم النامى الذى تشكل فيه دول افريقيا والكاريبى والباسفيك جزءا حيويا ، يتميز بجهد متواصل من اجل استرداد روافع اقتصادنا الاساسية والحصول على نصيبنا العادل من ارباح الموارد العالمية » .

وانتهزت قبل التوقيع الرسمى على الاتفاقية فى لومى الفرصة للتحدث مع الرئيس كاوندا رئيس زامبيا حول آرائه بشأن الاتفاقية . فقال الرئيس: لو أن المرء اهتم فقط بالفوائد النسبية للدول الاعضاء ، فالحق أن نصيب زامبيا منها فى المدى القصير يعتبر اقلها ، بيد ان زامبيا لا تعد جزءا لا يتجزأ من دول افريقيا والكاريبى والباسفيك فحسب بل من الدول النامية أيضا بمعناها الأشمل ويرى ان معاهدة لومى بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك والمجموعة الاقتصادية الأوربية هى جزء حيوى من عملية تعويض التفاوت فى الاقتصاد العالمى بين الدول الصناعية والدول النامية فى العالم . وتعد

بعض شروط اتفاقية لومى بمثابة تحسين اقره مؤتمر الأمم المتحـدة للتجارة والتنمية . وكان الرئيس كاوندا وهو من المؤيدين لأهميـة الانسـان فى المجتمع ، يشعر بالارتياح بصفة خاصة ازاء الاتفاقية الجديدة من ان دول افريقيا والكاريبى والباسفيك كانت طوال المفاوضات تحمى مصالح مجموعة الـ ٧٧ كما أقرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقد أصرت على عدم القيام بأى شىء من شأنه أن يفسر على أنه يلحق الضرر بمصالح الدول النامية الأخرى التى ليست طرفا فى هذه الاتفاقية .

ويعتبر الرئيس كاوندا اتفـاقية لومى بمثابة نقطة انطلاق للتجـارة مستقبلا بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك . ويتعين على دول افريقيا والكاريبى والباسفيك عقب ابرام الاتفاقية الجديدة مع اوروبا ان تستخدم ما لديها من طاقة للنهوض بالتجارة فيما بينها .

وسألت الرئيس عما اذا كانت هناك اية ميزة فى توقيـع الاتفاقية اذ كانت زامبيا لن تستفيد فيما يبدو من المعاهدة . وكان رد الرئيس : « أن معدل الخسارة يقابله معدل الربح » وقد أكد على تضامن دول العالم الثالث . واذا صح أن دول أفريقيا والكاريبى والباسفيك كمجموعة قد كسبت شيئا ، فان زامبيا ستستفيد من التعاون الاقتصادى الوثيق اما عن طريق منظمة الوحدة الافريقية . واما عن طريق افريقيا والكاريبى والباسفيك ذاتها .

ان أقلام الدارسين وأقلاما أخرى تفوقنى بلاغة ستتناول فى اسهاب سلبيات اتفاقية لومى ، غير أننى اود أن اقترح بالنسـبة لكل من يرغب فى تعهد هذه الدراسة على نحو أعمق ، أن يضع فى اعتباره الرسالة التـالية من الكولونيل اشيمبونج :

عندما تعيدون الى الاذهان الصعوبات التى واجهتموها واسباب هـذه الصعوبات ، فان هدفكم لن يصل الى حد تقييم اهمية ما لم تحققـوه اذا ما قيس بتقدير مدى ما حققتموه بالنسبة لانهيار المصالح والمعتقدات التى كانت تعتبر حتى الآن امرا مقدسا الى ابعد حد . ومن ثم فقد تشـعرون تماما بأن الشىء المهم لا يتمثل فى انكم لم تحصلوا على جميـع المنتجات الخاضعة للسياسة الزراعية المشتركة ، وانما فى انكم قد تمكنتم من ارغام اوروبا على مد عرضها المبدئى لشراء المنتجات ذات الحساسية مثل الأزهار ، وقواعد السهام والأرز ، وقد كانت قد استبعدتها فى المقام الأول . وربمـا تشعرون ايضا بأنه الى جانب الالتزام بمواصلة الحوار على اساس طرح كل قضية بمفردها بشأن المنتجات الباقية ذات الاهمية الفعلية او المحتملة ،

فان هذا يشكل اذعانا جوهريا لمبدئنا الاصلى الذى يتمثل فى حرية الحصول على هذه المنتجات ، الأمر الذى يخلق احساسا بالتفاؤل .

ووجه مستر رامفال وزير خارجية غيانا كلمة الى دول افريقيا والكاريبى والباسفيك حذرها فيها من الشعور بالرضاء ازاء علاقاتها مع أوروبا، وقال يجب أن لا نخطىء النصر فى المعركة انها الحرب ، كما يجب أن لا تكسب الحرب لنفقد السلام فى آخر الأمر ، يتعين علينا ان لا نستند على ما احرزته المفاوضات من نجاحات ونغفل الحاجة الضرورية لمواصلة جهودنا فى الوحدة من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد يمكن من خلاله لعلاقاتنا المتطورة مع المجموعة الأوروبية أن نجد متسعا ملائما .. وفى الوقت الذى تعد فيه نتائج المفاوضات فى كثير من الجوانب قضية فعالة تستوجب الشعور بالرضاء فانها ككل لا تشكل تحقيقا لتطلعات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ويكون من قبيل الزعم الخاطىء الاعتقاد بغير ذلك .

وقد اتضح من رسالة الوزير ان الوحدة اكثر من اى عمل آخر هى التى يسرت لدول افريقيا والكاريبى والباسفيك التفاوض كمجموعة والتوصل الى قرار هام للغاية ، بتوقيع اتفاقية لومى . ان الوحدة لم تيسر لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك المعالجة الايجابية لأكثر المفاوضات استمرارا واهمية وفاعلية التى اجرتها دول العالم النامية مع الدول الصناعية الكبرى على الاطلاق فحسب وانما اعطتها اليد العليا فى المفاوضات مع دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

وقد اشار مستر رامفال الى ذلك حين قال :

يرجع الفضل فى تحقيق هذه المنجزات الى حد كبير الى التضامن الذى ازداد قوة بعد ان كان ضعيفا ، وازداد دواما ووضوحا بعد ان كان غير محدد المعالم ذلك الى الدهشة التى انتابت شركاءنا فى المفاوضات فى الجانب الآخر : ومع كل شهر يمر فى المفاوضات . كانت ثمة اوقات ، فى واقع الامر، بدا فيها للجميع ان وحدة مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك الـ ٤٦ اقوى من دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية التسع » .

واذا ما نحينا جانبا الكتاب والدارسين ، يصبح من المحتمل ان يجىء النقد الذى يوجه الى اتفاقية لومى من دول العالم الثالث التى لم تكن طرفا فى هذه المعاهدة ودول افريقيا وآسيا التى ظهرت الى حيز الوجود الفعلى فان من لانصاف ان تقول ان المتفاوضين فى اتفاقية لومى فى كلا الجانبين

كانوا على وعى مستمر بالالتزامات التى تعهدوا بها ازاء الدول النامية فى العالم التى تمثل على مائدة التفاوض . وكان مستر رامفال يعرب عن آراء كل من اشتركوا فى المفاوضات عندما قال :

« فيما يتعلق بالسعى الشامل للتوصل الى اتفاق جماعى بشأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد بصورة ايجابية، فاننا على اقتناع بأننا قد عملنا فى هذه المفاوضات على حماية المصالح الحيوية لدول العالم الثالث ، ونحن مصممون على تأكيد اننا عند تنفيذ الاتفاقية فاننا سنضع دائما فى اعتبارنا حقيقة ان علاقاتنا مع دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية لا تمثل سوى جانب من علاقاتنا مع بقية الجنس البشرى . سواء فى أوروبا او غيرها فانها ليست سوى جزء من العلاقات المعقدة الى ابعد حد بين الدول المتقدمة والدول النامية » .

وفى الفترة ما بين ٣ الى ٦ من يونيو عام ١٩٧٥ ، اجتمع مجلس وزراء دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك فى جورج تاون فى غيانا . وقرر المجلس فى هذا الاجتماع عبور مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسفيك فى اتفاقية لومى الى عصر جديد تتعاون فيه دول افريقيا والكاريبى والباسفيك فيما بينها على :

(أ) انشاء سجل تدون فيه الصادرات المتوفرة فى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

(ب) اجراء ترتيبات تهدف الى تبادل المعلومات والاقتراحات وأساليب التنمية .

(جـ) فتح قنوات لبث الأنباء ولتقديم الخدمات التى تقوم بها الوكالات المتروبولية الآن .

(د) تعزيز التعاون الاقتصادى بما فيه فى ذلك التجارة والتوسع فى النقل والبدء فى مشروعات صناعية مشتركة .

وناشد مستر بورنهام رئيس وزراء غيانا الوفود بأن لا تستسلم لاغراء الربح السريع الامر الذى سيؤدى بها الى تقديم المصالح الوطنية على حساب الوحدة والتضامن على المدى البعيد ويرى رئيس الوزراء أنه من الطبيعى للدول الاعضاء فى افريقيا والكاريبى والباسفيك أن تقدم مصلحتها الوطنية الخاصة ، ويعد هذا أمرا طبيعيا نظرا لتباين اقتصاديات هذه الدول واختلاف مستويات التقدم . وبالرغم من هذه العقبة ، فانه

ناشد الدول الاعضاء بأن لا تغفل أهدافها الوطنية فى الوقت الذى يتعين عليها فيه مواصلة الابقاء على الوحدة معا ، مضحية أحيانا بالفائدة السريعة الخاصة فى سبيل فائدة بعيدة المدى تعود بالنفع على المجموعة بأسرها .

ويتمثل أهم ما أنجزه اجتماع دول افريقيا والكاريبى والباسفيك فى جورج تاون فى اقرار اتفاقية جورج تاون التى تؤكد على تنظيم المجموعة وادخال الدول الـ ٤٦ النامية فى عصر جديد من التعاون الاقتصادى . وقد وافقت دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك على اتخاذ خطوات عاجلة لتشجيع التعاون الاقتصادى وغيره من مجالات التعاون بين الدول الاعضاء بقدر المستطاع . كما وافقت على تشكيل عدد من مجموعات العمل للاشراف على الدراسات فى مجالات التجارة والصناعة والنقل والمواصلات وتعبئة القوى البشرية المدربة .

كذلك سعى المؤتمر الى ازالة مخاوف الدول النامية الاخرى بشأن ما قد تنطوى عليه اتفاقية لومى من أسباب الخلاف والنزاع اذا ماطبقت على مجموعة واحدة وهى الدول النامية وحدها . وتعهدت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بالعمل معا مع الدول النامية الأخرى من خلال المنظمات الدولية على غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

واعرب مجلس الوزراء عن قلقه ازاء الاستشارة من جانب المجموعة الاقتصادية الأوروبية عند صياغة التنظيمات المتعلقة بتنفيذ البروتوكولات وفقا للفصل الذى يتناول اتفاقيات التجارة العامة . ومضى فى صياغة تنظيمات ، للتطبيق المؤقت ، تتعلق بلحم البقر ولحم العجول والسكر دون معرفة مسبقة أو استشارة دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . وليس سرا أن المجموعة الاقتصادية كانت قد وضعت مشروع تنظيمات ، لعرضها على مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية : فيما يتعلق باتفاقيات التجارة الشاملة ، وقواعد الاصل والمنتجات الزراعية المشتركة، والفحم والحديد والصلب دون أن تطلع أو تستشير دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . واعربت عن أسفها لبداية المعاهدة بمذكرة سيئة للغاية .

وعندما حققت فى هذه المعلومات مع أحد كبار المسئولين بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية ابلغنى ان قواعد البروتوكول لا تسمح بأية استشارة بشأن مشروع التنظيمات قبل موافقة الدول الأعضاء ثم أوضح بعد ذلك أن المجموعة الاقتصادية الاوربية كانت ترغب فى تفادى تأجيل هذه التنظيمات نظرا لضيق الوقت .

وأعرب المجلس عن ملاحظة أن اربع دول من الدول المنتجة للحوم البقر وهى بتسوانا وكينيا ومدغشقر وسوازيلاند ، لديها فائض من امدادات لحم البقر ، وانها تجد صعوبة فى توصيلها الى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ونظرا للقيود والمبالغ المفروضة من قبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، فقد تدهورت صناعة لحم البقر والعجول فى بعض دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الى درجة انه فى بعض هذه الدول تقوم الصناعة على أساس ٢٥٪ بينما تخسر تلك الدول التى لا تزال تصدر لأسواق المجموعة الاقتصادية الاوروبية آلاف الدولارات شهريا .

الفصل الرابع عشر
الشروط الهامة التى تضمنتها اتفاقية لومى

التعاون التجارى :

تقوم دول افريقيا والكاريبىوالباسفيكبشراء السلعالراسمالية والاستهلاكية من أوروبا . وقد قررت هذه الدول فى محاولة لموازنة حسابات ميزان مدفوعاتها ، تشجيع الدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية على شراء المواد الخام من دول أفريقيا والكاريبى والباسفيك . ولا يحيزميثاق المجموعة الاقتصادية الأوروبية عضوية الدول التى لم تحقق بعد تقدما اقتصاديا مماثلا لما حققته الدول الصناعية فى أوروبا . ومن ثم فان دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك ليست أهلا للعضوية . وبالرغم من ذلك ؛ فانه يمكن قبولها باعتبارها أعضاء مساعدة ولقد قبلت دول أفريقيا والكاريبى والباسفيك العضوية المساعدة فى المجموعة الاقتصادية . واتفق الطرفان على تدعيم التجارة فيما بينهما : مع وضع مستويات التقدم الخاصة بكل منهما فى الاعتبار . ويتعين على المجموعة الاقتصادية الاوروبية بوجه خاص فتح أبوابها حتى يتسنى لدول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك بيع منتجاتها فى سوق المجموعة الاقتصادية الاوروبية . واتفق الطرفان كذلك على أن هذا هو السبيل الوحيد الذى يمكن من خلاله لدول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك زيادة معدل نموها الاقتصادى .

كذلك تم الاتفاق على توريد بعض منتجات دول افريقيا والكاريبى والباسفيك الى المجموعة الاقتصادية الاوربية بدون رسوم جمركية ورسوم مالية وضرائب والرسوم الأخرى المشابهة . وقد أعلنت المجموعة الاقتصادية الاوروبية ان المنتجات المستوردة من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك لن تعامل معاملة أفضل من تلك التى تعامل بها منتجات الدول الأعضاء فى المجموعة الاقتصادية الأوربية نظرا لأن ذلك سيكون من قبيل التمييز الذاتى ، ومن اهمية بمكان ان نذكر أن قائمة السلع التىتستوردها المجموعة الاقتصادية الاوروبية والتى لا تخضع للرسوم تعد اساسا منتجات زراعية لا يمكن الحصول عليها مباشرة من المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، أو اية مصادر تقليدية اخرى .

وقد اتفقت المجموعة الاقتصادية الاوروبية على عدم تطبيق أية قيود أو اجراءات خاصة بالكم على وارداتها من منتجات دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك تكون ذات تأثير مماثل غير تلك التى تطبقها الدول الاعضاء فيما بينها . وتدرك الاطراف أنه ليست لها أية سيطرة على الاوضاع الاقتصادية الخاصة بها ، وبالتالى اذا طرأ أى خلل خطير على قطاع من اقتصاد الدولة المتعاقدة أو ما برزت صعوبات ادت الى تدهور الوضع الاقتصادى ، فربما اتخذت الدولة أو الدول المتعاقدة الاجراءات الوقائية اللازمة ، غير أن هذه الاجراءات لن تتعدى حدود ما هو ضرورى للغاية لعلاج الصعوبات الناجمة .

ومن المألوف فى الوقت الراهن بالنسبة لأغلبية الاتفاقيات التجارية أن تتضمن فقرة خاصة بالمعاملة التفضيلية . وليست الاتفاقية التى أبرمت بين دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية تمثل استثناء . فقد شكلت عبارة المعاملة التفضيلية صعوبات كبيرة لم يبت فى شأنها بتى اللحظة الأخيرة . فقد كانت المشكلة أساسا خاصة باقتراح المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأن تطبق المعاملة التفضيلية على صادرات دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك بمعناها العريض . وكانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية ترى تطبيق المعاملة التفضيلية ليس على الواردات والصادرات معا ، وانما على الصادرات فى حد ذاتها بمعنى أن تشكل هذه المعاملة ضمانا لامدادها بالمواد الخام .

وكانت دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك على استعداد لمنح المعاملة التفضيلية بالنسبة للمادة ١ من اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية : التى تقصر المعاملة التفضيلية على رسوم الواردات والصادرات والاجراءات الادارية فى هذا الصدد . وكانت المعاملة نفسها ستشمل رعايا دول المجموعة من العاملين فى مجال الاقتصاد والمؤسسات والشركات ، وأن تتولى دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك ضمان قيام الاجهزة العامة التابعة لها بالمثل .

ومن اليسير تفهم السبب فى رغبة المجموعة الاقتصادية الأوربية فى أن تقدم دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك والمعاملة التفضيلية لها بالنسبة للواردات والصادرات معا وكانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تهتم بالصادرات المعدنية لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك على سبيل المثال فان نحاس زامبيا يعتبر من نوعية جيدة للغاية وبناء عليه فان مجموعة دول السوق الأوروبية ترغب فى الحصول على نصيب وافر من صادرات المعادن

فى افريقيـــا . ويبـــدو ذلك نشاطا تجـــاريا من جانب واحـــد ، ذلك انه عنـــدما طـالبت دول افريقيـــا والـكاريبى والباســـيفيك بمعـــاملة مـماثلة امتنعت الدول الاعضـــــاء فى المجمـــوعه الأوروبيـــة عن منحها هذه المعاملة بحجة أن قوانينها الداخليه لا تسمح لها ببيع سلع معينة وتقديم خدمات معينة لأسباب استراتيجية ، كذلك أعلنت انهـــا تدير اقتصاديات حرة وبالتالى فهى ليست فى مركز يسمح لهـــا باتخـــاذ الخطوات اللازمة لضمان أن تقوم اجهزتها العـــامة ورعاياها والعاملون فى المجال الاقتصادى بتوفير المعـــاملة التفضيلية لدول افريقيـــا والكاريبى والباسفيك . ومن العسير للغاية بالنسبة للدول النامية تقديم معـــاملة تفضيلية غير مشروطة للدول الصناعيه بمعنى انه اذا ما رغب طرف ثالث فى تشييد خط سكة حديدية بين دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك وكان على استعداد لتقديم فرض بدون فوائد ، حينئذ لا يمكن لاية دولة أو الدول الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية من الدول التى ترغب فى الحصول على هذا العقد الاعتماد على المعاملة التفضيلية فحسب . انما يتعين على الدولة أو الدول الاعضاء تلبيـــة الشروط نفســـها ، أى توفير عملية التمويل بدون فوائد وأى شىء غير ذلك من شأنه أن يترجم على انه استغلال سافر للدول النامية .

وترغب المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى الحصول على تأكيد خاص على المعاملة التفضيلية لا بالنسبة لما ورد فى المادة الاولى من اتفاقية التجارة والتعريفات ، وانما للمادة الثالثة عشرة ايضا التى تحدد القيود . وتعد الصيغة الحالية الواردة فى الاتفاقية بمثابة حل وسط توصل اليه الطرفان ولم تشر هـــده الصيغة الى اتفاقية التجارة والتعريفـــات التى تتمثـــل ببساطة فى تعهد دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بعـــدم التمييز فى المعاملة بين الدول الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية .ولا تشكل هذه الصيغة ضمانا مؤكدا للصادرات التى تصل الدول اعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

وثمة فقرة اعتراضية أخرى فى الاتفاقيات تتعلق بنقل المعلومات المتعلقة بالمقترحات الخاصة بالميزانية لاية دول متعاقدة . وعلى سبيل المثـــال عندما ترغب دولة مثل جاميكا فى فرض رسوم جمركية على المكرونة ، فانه يتعين عليها : قبل اتخاذ مثل هذا القرار ، ابلاغ ايطاليا وانتظار ردها .. ويصرف النظر عن حقيقة ان مثل هـــــذا الاجراء من شـــأنه خلق الكثير مـــن المشـــــكلات الادارية فربما يصـــل الامـــر كذلك الى تسرب مشروع الميزانية الى طرف خارجى قبل أن تتاح الفرصة للبرلمانات الوطنية للنظر

فيه . وليست هناك ضمانات تحول دون وقوع هـذه المشـاريع فى أيدى بعض المديرين عادمى الضمير ممن يرغبون فى الاستفادة على حساب دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

وسلمت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأنه لا بد من ان تكون هنـاك شروط للاستشارة فى مجال التعـاون التجارى . واعلنت انه طـوال فترة بقاء المعاهـدة ، فانه يتعين على دول أفريقيـا والـكاريبى والباسـيفيك والمجموعة الاقتصادية الأوروبية اقرار أعلان مشترك بشأن عرض وجهات نظرها بالنسبة لانفـاقية التجارة والتعريفـات . وأصرت دول افريقيـا والكاريبى والباسفيك على أن يقتصر أى التزام للتشـاور مع المجمـوعة الاقتصادية الأوروبية على تنفيذ شروط الاتفاقية وأن لا يشمل ذلك مجال التجارة الدولية بأسرها . واستنادا الى التبـاين بين الدول فى التقـدم الاقتصادى ، فان مصالحها ستكون عرضة للتباين أيضا ، ومن ثم فانه يتعين على كل طرف حماية مصالحه الخاصة .

وتكمن قوة الاتفـاقية الحالية حقيقـة ان دول افريقيـا والـكاريبى والباسيفيك ناضلت من أجل حماية مصـالح الدول النامية الأخرى التى ليست طرفا فى المعاهدة ــ لقد رفضت هذه الدول قبول جهاز استشارى خشية احتمال اضعاف تضامن العالم الثالث فى المحافل الدولية .

وأقـرت الاتفاقية او غالبيـة المديرين الاقتصـاديين فى المجمـوعة الاقتصادية الاوروبية على غير الملم بالمواد الخام التى تنتجها دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك وبناء على ذلك وافقت على قيام الأطراف المتعـاقدة بتعهد النشاط التجارى وتدعيمه ويشتمل هذا النشاط على :

١ ــ تحسين هياكل ، ووسائل تنظيـم الادارات او المؤسسـات التى تسهم فى تنمية التجـارة الخارجيـة لدول افريقيـا والـكاريبى والباسيفيك أو انشاء مثل هذه المنظمات والادارات والمؤسسات .

٢ ــ توفير التدريب الاساسى أو التدريبى المهنى الحـديث للعـاملين فى ميدان تشجيع التجارة .

٣ ــ اشتراك دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك فى الأسواق والمعارض الدولية المتخصصة وتنظيم المسابقات التجارية .

٤ ــ تحسين التعاون بين مديرى الاقتصاد فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ، واقامة روابط لتشجيع مثل هذا التعاون .

٥ ــ اجراء البحوث الخاصة بالسوق والدراسات التسويقية والاستفادة منها .

٦ ــ ادخال المعلومات التجارية بمختلف صورها ونشرها داخل المجموعة الاقتصادية الاوروبية ودول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك بهدف تنمية التجارة .

ومن الانصاف ان نقول ان الدول الأقل تقدما فى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك هى التى قد تحقق أقصى قدر من الفائدة من ارتباطها بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية ألتى تود الاحتفاظ بشركائها التقليديين فى التجارة . وهى على استعداد لشراء المواد الخام فحسب من دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك التى تعجز مصادرها التقليدية عن تزويدها بها .

ومن المعتقد بوجه عام أن دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك التابعة للكومنولث قد استفادت من سوق المملكة المتحدة أكثر مما ستستفيد من مجموعة دول السوق الأوروبية الموسعة . ان سوق المملكة المتحد ، بالرغم من انه محدود : قد استوعب كافة السلع الواردة من دول الكومنولث بدون أية رسوم جمركية او غيرها وسيكون من المتعذر استغلال السوق الكبير فى مواجهة الحواجز التى اقيمت لحماية هذه السوق كذلك من العسير أن نرى كيف يمكن لدولة مثل بتسوانا الاستفادة من مجموعة دول السوق الاوروبية الموسعة فى الوقت الذى لا يسمح لها ببيع جميع ما تنتجه من لحم البقر الى هذه المجموعة . وعند تحديد اسعار السلع ألواردة من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك تود مجموعة دول السوق الأوروبية اغفال تكاليف الانتاج الى حد ما لسلع معينة اذ تود على سبيل المثال مساواة سعر سكر القصب بسعر سكر البنجر . وبالرغم من اختلاف تكاليف الانتاج فى أحدها عن الآخر ، فان تكاليف انتاج سكر القصب أكبر من تكاليف انتاج سكر البنجر .

وتخضع المنتجات شبه المصنعة والتامة الصنع الوارده من دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك لتعريفة جمركية كبيرة لدرجة انه يمكن

تصنيفها كسلع محظورة . ومع المعدل من التعريفة الجمركية التى تحول دون وصول هذه السلع ، يصبح ما يسمى بالتعاون التجارى بين دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ومجموعة دول السوق الاوروبية مجرد ممارسة اكاديمية فهى من ناحية تدعو دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك الى اكتساب خبره فنية كافية حتى يتسنى لها التقدم من مرحلة منتجين للمواد الخام فقط الى مرحلة تصنيع مواردها الخام الى سلع شبه مصنعة وتامة الصنع ، ومن ناحية أخرى فانها على غير استعداد للاعتراف بالسلع شبه المصنعة والتامة الصنع الواردة من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك فى سوقها الموسعة .

التعاون المالى والفنى :

أما عن التعاون المالى والفنى فان الاتفاقية تنص على أن الهدف من التعاون الاقتصادى المالى والفنى هو تصحيح الخلل فى هيكل العديد من قطاعات الاقتصاد فى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . ويتصل هذا بتنفيذ المشروعات والبرامج التى تسهم جوهريا فى التطور الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول . ومن شأن هذا التعاون تكميل الجهود التى تبذلها دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . بمعنى انه يتعين على هذه الدول بذل الجهود لتحسين اوضاعها الاقتصادية .

وترغب مجموعة دول السوق الاوروبية فى أن تتأكد من ان الاموال التى ستدفعها ستنفق على المشروعات التى تعود بالفائدة على قطاع كبير من الشعب ولتحقيق هذا الهدف نصت الاتفاقية على ان المؤسسات المتخصصة المعينة فى كل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ستستعرض مرة ما تم انجازه مرة على الاقل فى السنة مجال التعاون المالى والفنى . كما انها ستقوم بعملية حصر ، على أساس المعلومات التى تتوفر لكلا الطرفين وتتعهد مجموعة دول المجموعة الاقتصادية بتزويد دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بتقديم تقرير سنوى عن ادارة المساعدات المالية والفنية التى تقدمها المجموعة الاقتصادية . وسيوضح التقرير بصفة خاصة ، الموقف ازاء التزام والتطبيق واستخدام المساعدات ، والدول التى استفادت من جراء ذلك . كما تعهدت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بابلاغ المجموعة الاقتصادية الاوروبية بأية تعليقات أو مقترحات بشأن المشكلات التى تتعلق بتطبيق التعاون الاقتصادى والمالى والفنى فى كل دولة . وبعد تبادل الآراء ووجهات

النظر بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك يشترك الطرفان فى صياغة القرارات الخاصة بالاجراءات التى يجب اتخاذها حتى يتسنى ضمان تحقيق اهداف هذا التعاون .

وسوف يتم تمويل هذا التعاون عن طريق صندوق التنمية الأوروبى وبنك الاستثمار الأوروبى . وسيكون تمويل صندوق التنمية الاوروبى فى صورة منح قروض خاصة او راسمال مخاطر به . اما البنك فسيقدم قروضا بمعدل امتيازى للفائدة كون هذا المعدل الذى يفرضه البنك عند توقيع عقد كل قرض . وسينخفض هذا المعدل على وجه العموم بمقدار ٣٪ عن طريق الدعم المقدم بمعدل فائدة معينة ، فيما عدا القروض التى تمنح بهدف الاستثمار فى قطاع البترول او قطاع التعدين ، ما لم تكن هذه القطاعات فى احدى الدول الاقل تقدما من غيرها . وتصل مساعدة المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى ٣٫٣٩٠ مليون وحدة حسابية وتشمل المبالغ التالية :

١ — ٣٠٠٠ مليون وحدة حسابية من صندوق التنمية الاوروبى مخصصة كالآتى :

(ا) من أجل الاغراض التى وردت فى المادة ١ بشأن التعاون المالى والفنى .

٢٦٢٥ مليون وحدة حسابية مقسمة الى :

— ٢١٠٠ مليون وحدة حسابية على هيئة منح .

— ٤٣٠ مليون وحدة حسابية على هيئة قروض خاصة .

— ٩٥ مليون وحدة حسابية على هيئة راسمال مخاطر به .

(ب) ٣٧٥ مليون وحدة حسابية خصصت من اجل استقرار عائدات التصدير .

٢ — ومن اجل اغراض التعاون المالى والفنى الذى اقرته المادة ١ ، تم تخصيص ٣٩٠ مليون وحدة حسابية على هيئة قروض من البنك . وستقر المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالاشتراك مع دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك المعنية . وبمعنى آخر انه سيتم تطبيق مبدأ القدرة على الدفع . كذلك فانها ستأخذ طبيعة المشروع وما ينطوى عليه من ربح واثره الاقتصادى والاجتماعى فى الاعتبار . وعلى سبيل المثال فان مشروعات راس المال المربحة فى قطاعات الصناعة

والسياحة والتعدين سيتم تمويلها عن طريق قروض من البنك وراس المـال المخاطر به ، وستستخدم الاموال الواردة من البنك والصندوق فى تمويل المشروعات والبرامج التالية :

١ ـ مشروعات تحسين هيكل الانتاج الزراعى .

٢ ـ مشروعات راسمالية فى مجالات التنمية الريفية والتصنيع والطـاقة والتعدين والسياحة والمقومات الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ مشروعات الاعلام الصناعى والنهوض بالصناعة .

٤ ـ مشروعات التسويق وتشجيع المبيعات .

٥ ـ مشروعات خاصة لمساعدة الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة .

٦ ـ المشروعات المحلية الصغيرة لتطوير زراعة الأعشاب ولا سيما فى المناطق الريفيـــة .

وبما أنه من المفروض أن تكمل مساعدات المجموعة الاقتصادية الاوروبية جهود دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ، فان التعـاون المـالى والفنى لن يشمل نفقات الادارة والصيانة والتشغيل وانما سيغطى التكاليف المحلية وتكاليف التوريد المتعلقة بالمشروعات والبرامج التى تنفـــذها المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى اى من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

وتدرك المجموعة الاقتصادية الاوروبية ان دول افريقيـــا والكاريبى والباسيفيك قد وصلت الى مستويات متباينة من التقدم الاقتصـادى ، ومن ثم يستلزم الأمر تقديم أنواع مختلفة من المساعدات فعند تطبيق التعاون الفنى والمـالى فان الدول المتخلفة ستعامل معاملة تفضيليـة حتى يتسنى التقليل من العقبات الخاصة التى تعرقل نموها وتحول دون حصولها عـلى الاستفادة التامة من الفرص التى يحققها التعاون الفنى والمـالى . وعنـد دخول الاتفاقية الى حيز التنفيذ ، فان الدول التالية هى بتسوانا ، بوروندى وجمهورية افريقيا الوسطى وموريتانيا والنيجر وروانـدا والصـــومال ، والسودان وسوازيلاند وتنزانيا وتوجو وجزر تونجا وفولتا العليا وجـــزر ساموا الغربية تكون مؤهلة للحصول على معاملة تفضيليـــة كذلك فان اية دولة لم يرد ذكرها فى هذه القائمة يمكن ان تعامل معاملة تفضيلية اذا لزم الامر ، لو تعرض وضعها الاقتصادى لتغيير جذرى ، كما ان من المحتمـل استبعاد اية دولة من القائمة اذا ما تحسن وضعها الاقتصادى بالدرجة التى تعتبر فيها المعاملة التفضيلية غير مسموح بها .

ونستطيع ان نقول بوجه عام ان كافة دول افريقيا والكاريبي والباسيفيك تستحق التعاون المالي والفني . وتقدم المساعدات الى :

(ا) الهيئات الاقليمية التى تنتمى اليها دول افريقيا والكاريبي والباسيفيك والتى تفوضها هذه الدول .

(ب) الهيئات المشتركة التى شكلتها دول افريقيا والكاريبي والباسيفيك لتحقيق اهداف خاصة معينة .

(ج) السلطات المحلية والوكالات العامة او شبه العامة لدول افريقيا والكاريبي والباسيفيك ، ولا سيما بنوك التنمية التابعة لها .

(د) الهيئات الخاصة التى تعمل فى الدول والمسئولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدول .

(هـ) المؤسسات التى تمارس نشاطها وفقا لأساليب ادارة الاعمال الصناعية والتى شكلت من شركات او مؤسسات احدى دول افريقيا والكاريبي والباسيفيك .

(و) جماعات المنتجين من رعايا دول افريقيا والكاريبي والباسيفيك او الهيئات المماثلة ، وعندما لا توجد مثل هذه الجماعات او الهيئات ، يمتد هذا التعاون الى المنتجين أنفسهم .

(ز) لأغراض التدريب والدراسة والمدربين .

وفى حالة دول افريقيا والكاريبي والباسيفيك التى لديها خطط تنمية فان مساعدات المجموعة الاقتصادية الاوروبية ستتضمن هذه الخطط حتى تتمشى المشروعات التى يتم الاضطلاع بها عن طريق المساعدات المالية من جانب المجموعة الاقتصادية الاوروبية مع الاهداف والاولويات التى وضعتها هذه الدول ؛ ونظرا لأن خطط التنمية فى الدول النامية تتأثر بالاحوال المالية والاقتصادية فى الدول الصناعية ، فان المجموعة الاقتصادية الاوروبية وافقت على مرونة مساعداتها حتى تتلاءم مع التغييرات التقدمية والاقتصادية فى كل من الدول الصناعية والنامية ولن تقوم المجموعة الاقتصادية والأوروبية بتمويل المشروعات فى اية دولة او دول افريقيا والكاريبي والباسيفيك ، مالم تكن على اقتناع من ان هذه المشروعات او البرامج تنبع من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول افريقيا والكاريبي والباسيفيك . ولا بد من أن يكون ثمة تقييم سليم للمشروع لضمان ان النتائج المتوقعة فى اى مشروع تكون التعبير العملى لعدد من أهداف التنمية الخاصة لدولة أو لدول معنية

ومن شأن هذا التقييم ضمان أن المشروعات التى وقع الاختيار عليهاتشكل بقدر الامكان اكثر الوسائل ايجابية وفائدة لتحقيق اهدافها ، وبناء عليه تشترك المجموعة الاقتصادية الاوروبية مع دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك واية دول أخرى مستفيدة فى تنفيذ هذه المشروعات .

وتود دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ان تقوم مؤسسات وطنية بتنفيذ غالبية المشروعات التى تقوم بها المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . من ثم فانها تكون فى مركز من يصطاد عصفورين بحجر واحد ، ذلك لأنها ستخلق عمالة داخل الدولة او الدول المعنية الى جانب الحصول على عملة اجنبية قد تستخدم فيما بعد فى سداد القرض المستخدم فى تمويل المشروع . وعندما تكون مؤسسة وطنية قد انفقت على المشروع بالعملة المحلية فانها ستسترد ما انفقته بالعملة المحلية ايضا بينما ستقوم المؤسسة غير الوطنية او التى لا تتخذ مقرا لها فى الدولة المعنية من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بتحويل جميع ارباحها الى دول ما وراء البحار ، دون دفع ضريبة الدخل فى بعض الاحيان . وتستند غالبية المعاهدات الخاصة بالضريبة المزدوجة التى ابرمت طوال الاعوام الخمسة الماضية الى مشروع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الذى ينص على ان اى شخص او مؤسسة او شركة او فرد يقيم فى دولة متعاقدة لا يخضع للضريبة فى الدول الاخرى المتعاقدة لفترة لا تزيد على ستة اشهر. وكثيرا ما ترتب المؤسسات الأجنبية أمورها بطريقة تسمح باتمام أعمالها خلال ستة أشهر وبما أنها لا تمتلك مقرا دائما كما نص عليه مشروع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فانها تتهرب بمهارة من دفع الضرائب .

وترغب المجموعة الاقتصادية الأوروبية من ناحية أخرى ، فى مساهمة المؤسسات التابعة للدول الاعضاء فى مشروعات دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك التى تحول عن طريق الصندوق او البنك . ولهذا السبب نجد هناك تعارضا فى المصالح . وقد تم الاتفاق لتسوية هذه المشكلة على انه فى العمليات العامة التى تمولها عقود المجموعة الاقتصادية الاوروبية بطرح المشروع لعطاء مفتوح وتطرح العطاءات بشروط متكافئة لجميع الاشخاص القانونيين والعاديين فى الدول الاعضاء ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك على ان تلتزم المجموعة الاقتصادية الاوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك بالقيام بالاجراءات التالية :

١ ـ ضمان عملية نشر العطاء مقدما بوقت معقول فى الصحف الرسمية للمجموعة الاقتصادية الاوروبية والصحف الرسمية لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

٢ ـ تفادى اية تفرقة او مواصفات فنية قد تقف فى سبيل اشتراك الأشخاص العاديين والقانونيين للدول الأعضاء ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك على قدم المساواة .

٣ ـ التشجيع بقدر الامكان ، ولا سيما عند القيام باعمال كبرى ذات طبيعة فنية خاصة ، على التعاون بين المؤسسات للدول الاعضاء ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك وذلك على سبيل المثال عن طريق الاختبار المسبق وتشكيل المجموعات .

وبالرغم من ذلك فان المجموعة الاقتصادية ادركت حقيقة انه قد تكون هناك حالات لن تستفيد شركات الدول الاعضاء اقتصاديا من الاشتراك فى العطاء ذلك ان هناك حالات لن يستفيد من العمل فيها ، سوى الشركات الاقليمية فى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك الأمر الذى يرجع الى حجمها . وفى هذه الحالات الاستثنائية تم الاتفاق على القيام باجراء عاجل لطرح العطاء ، مع تحديد فترة زمنية قصيرة لتقديمه . ويقتصر هذا الاجراء العاجل على عطاءات لا تصل قيمتها الى ٢ مليون وحدة حسابية . وتستخدم فى عقود العمل فقط وفى أى من الاحوال لا بد من ان يتفق العطاء مع القواعد المتبعة فى الدولة المعنية من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

وقد اعلنت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك انها لا تهتم فقط بانشاء الصناعات وانما تهتم كذلك بتوفير عمالة لرعاياها اثناء سير العمل فى المشروع المحدد . وعلى ضوء هذا تم الاتفاق على انه عندما يتساوى عطاءان بالنسبة للمواصفات والسعر قبل كل شىء ، فان الأفضلية تكون للعطاء الذى يسمح بزيادة اليد العاملة لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

وتتشابه اجراءات العطاء كثيرا مع اجراءات البنك الدولى . فهى تتم على نحو تمنح فيه العقود بصفة مستمرة للشركات التى تبرم عقودا صناعية . وبالرغم من ان المجموعة الاقتصادية الاوروبية ودول افريقيا والكاريبى

والباسيفيك ستطالب من الناحية النظرية باتخاذ اجراءات التنفيذ اللازمة لضمان تكافؤ شروط الاشتراك فى اجراءات العطاء للفوز بالعقـود ، فان المجموعة الاقتصادية الاوروبية نظرا لأنها الدول المانحة ، ستضمن سيطرة وجهة نظرها على من سيمنح العقد .

ومع ذلك فان غالبية دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ليست لديها الخبرة الفنية ، ومن ثم فان معظم التقديرات لعقود دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك سيتولاها وكلاء تعينهم المجموعة الاقتصادية الأوروبيـة ، وهم يحصلون دائما على فوائد ثابتة من مختلف الشركات التى تتخذ مقرها فى الدول الاعضاء .

وقد احتكرت شركات اجنبية معينة الحصول على العقود الحكومية فى بعض الدول الافريقية ذلك لأنها قامت بتثبيت رجالها فى الادارات الحكومية التى تقع على عاتقها مسئولية تقييم العقود التى تطرح فى العطاء المفتـوح ومن ثم فانها تستطيع الاطلاع على السعر المقدر وبالتالى يصبح من الممكن تماما بالنسبة لهم تقديم الحسابات التى تتفق تماما والسعر المقدر للعقد.

وتعتبر اتفاقية التعاون الفنى والمـالى المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية ودول افريقيا والكاريبى والباسيفيك مشابهة تماما لاتفاقية ياوندى فقد استغلت بعض الدول الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبيـة اتفاقية ياوندى ، وكانت فرنسـا هى المتهم الرئيسى ، حيث كان الرعايا الفرنسيون يقومون بامتلاك ما يسمى بالمزارع الوطنية فى المسـتعمرات الفرنسية السابقة والسيطرة عليها . وعندما عرضت المجموعة الاقتصادية الاوروبية المساعدات المـالية لمستعمراتها الفرنسية لتطوير الفلاحة بالطرق الصناعية ، عرفت الأموال طريقها الى جيوب الوكلاء الفرنسـيين الذين يعملون فى المستعمرات الفرنسية السابقة . وكانت هذه المساعدات بمثابة مساعدات مباشرة تصل بطريقة ما الى الاقتصاد الفـرنسى ونأمل فى ان لا تتكرر هذه الاخطاء مرة اخرى .

المدفوعات الجارية وحركة راس المـال :

أعلنت المجموعة الاقتصادية الأوروبيـة انه يتعين على دول افريقيـا والكاريبى والباسيفيك التعهد بالقيام بالآتى حتى يتسنى للمجموعة حمـاية استثماراتها فى تلك الدول :

١ ـ عدم التفرقة بين رعايا او شركات او مؤسسات الدول الاعضـاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية فيما يتصل بالترتيبات التى قد تطبق فيما يتعلق بالمنشئات وتوفير الخدمات .

٢ ـ في حالة ما اذا منحت دولة او اكثر من دول افريقيـــا والكاريبى والباسيفيك رعايا او شركات دولة ثالثة معاملة تفضيلية بالنســبة للمنشئات او توفير الخدمات فان لا بد من منح معاملة مماثلة للدول الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

٣ ـ بالنسبة لحركة راس المـال المتصلة بالاستثمارات والمدفوعات الجارية يتعين على دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك الامتناع عن القيام بأى اجراء فى مجال العملة الاجنبية الامر الذى ينطوى على تمييز فى غـير صالح الشركات او المؤسسات التابعة للدول الاعضاء فى المجمــوعة الاقتصادية الاوروبية .

٤ ـ منح رعايا وشركات او مؤسسات الدول الاعضاء معاملة مساوية على الأقل للمعاملة التى تعامل بها الدولة الثالثة .

٥ ـ توفير العملات لشركات او مؤسسات المجموعة الاقتصادية الاوروبية اللازمة لدفع الفائدة والعمولة واستهلاك القروض ومساعدات راس المـال التى تمنح لتنفيذ اجراءات المساعدات فى اراضيها .

٦ ـ توفير العملة اللازمة لبنك الاستثمار الاوروبى حتى يتسنى له تحويل جميع المبالغ التى يتسلمها بالعملة الوطنية ، والتى تمثل الدخـــل الصافى ، وعائد المعاملات التجارية التى تشمل مساهمة المجمــوعة الاقتصادية الاوروبية .

ومن الناحية العملية فان دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ستجـد انه من المتعذر عليها الالتزام بالشروط التى تفرضها المجموعة الاقتصـادية الاوروبية وكما ورد من قبل فى الجزء الخاص بتشجيع التجارة ، فانه يتعين على الدول الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية ان تواجـــه بنفس الشروط المنوحة للدول غير الاعضاء اذا ما رغبت فى الحصول على معاملة تفضيلية . وتطالب المجموعة الاقتصادية الاوروبية دول افريقيا والـكاريبى والباسيفيك بمنح رعاياها وشركاتها او مؤسساتها معاملة مساوية عـــلى الاقل للمعاملة التى تعامل بها دولة ثالثة تعامل معلملة تفضيلية . وتحتـــاج هذه الفترة الى توازن سليم . ضمن العدل والانصاف ان تكون الالتزامات على كلا الطرفين المتعاقدين وليس على دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك وحدها . بمعنى انه لا بد من ان تكون الترتيبات متبادلة .

ان الرغبة فى الوفاء بالالتزامات التعاقدية موجودة ، الا أن دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك قد لا تكون لديها الوسائل فى وقت معين لتسديد ديونها . ولا بد من أن تكون ثمة استثناءات لأسباب ترجع الى اضطرابات اقتصادية خطيرة أو مشكلات فى ميزان المدفوعات . كذلك لابد من الأخذ فى الاعتبار بأن دول افريقيا والكاريبى والباسفيك قد شرعت فى العديد من برامج التنمية بهدف تحسين مستوى معيشة جماهير شعوبها . وحتى يتسنى لها احتواء مشكلات السيولة النقدية فانه ينبغى أن تقضى اللوائح الخاصة بان ترد المؤسسات الأجنبية التى تعمل فى دولها الى الدولة بعضا من الأرباح التى حققتها بالعملة الاجنبية ، وتعد غانا مثالا واضحا على ذلك وترى المجموعة الاقتصادية الأوروبية انه يجب السماح لمثل هذه الشركات باعادة جميع أرباحها الصافية الى وطنها .

عائدات تصدير السلع :

وافقت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على ابتكار نظام من شأنه معالجة الآثار الضارة المترتبة على عدم استقرار عائدات تصدير السلع لدول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك . والمفروض أن يضمن هذا النظام النمو المتواصل لاقتصاديات دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك . ويتمثل المغزى الرئيسى للنظام فى أستقرار عائدات سلع معينة تصدرها دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التى تعتمد اقتصادياتها عليها والتى تتأثر نتيجة لتقلبات السعر أو الكمية أو كليها .

وقد اتفق الطرفان على أن عائدات التصدير التى ستخضع لنظام الاستقرار ستطبق على عائدات صادرات دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية من سلع متفق عليها . والهدف من هذا الاجراء هو تحسين فرص العمالة فى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك وشروط التبادل التجارى بين دول أفريقيا والكاريبى والباسيفيك المعنية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وستولى المجموعة الاقتصادية الأوروبية اهتماما خاصا للدول الأقل تقدما من غيرها والدول غير الساحلية والدول الجزرية من بين دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك .

وفيما يلى المنتجات التى تدخل ضمن السلع التصديرية ذات العائد :

(ا) منتجات الفول السودانى :

الفول السودانى المقشور وغير المقشور .

زيت الفول السودانى .

زيت كسب الفول السودانى .

(ب) منتجات الكاكاو :

حبوب الكاكاو

عجينة الكاكاو .

زبدة الكاكاو

(جـ) منتجات البن :

البن النىء أو البن المحمص .

خلاصة البن .

(د) منتجات القطن :

القطن الخام .

غزل القطن .

نفاية القطن .

القطن المشط والمغزول .

(هـ) منتجات جوز الهند :

جوز الهند .

لب جوز الهند المجفف .

زيت جوز الهند .

كسب جوز الهند .

(و) منتجات النخيل ونوى النخيل :

زيت النخيل

زيت النوى وبذر النخيل .

(ز) جلد الحيوان الخام والجلود والجلد المدبوغ .

جلد الحيوان والجلود الخام .

جلود الماشية .

جلود الخراف والنعاج المدبوغة .

جلود الماعز والجداء المدبوغة .

(ح) منتجات الغابات .

الأخشاب الخام .

الخشب الورقائقى – كتل خشبية – الواح خشبية رقيقة – عوارض خشبية ومنتجات خشبية مماثلة مؤلفة من طبقات مضغوطة .

(ى) موز طازج

(ك) شاى

(ل) سيزال خام

(م) حديد خام .

خامات الحديد وكبريتوز الحديد المركز والمنصهر .

ولم يكن عرض المجموعة الاقتصادية الأوروبية مصدر سعادة بالنسبة لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك فيما يتعلق بالسلع الواردة فى السياسية الزراعية المشتركة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية فقد انصرفت المجموعة الاقتصادية الأوروبية عن الاهتمام بصورة كبيرة بالمفاوضات الخاصة بسلع دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك . وكانت دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك تعلق أهمية كبيرة على التجارة فى السلع الزراعية ذلك لأن اقتصاديات بعض دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك تعتمد الى حد كبير جدا على الزراعة . وتؤكد المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن القائمة المعروضة على دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك للمنتجات الزراعية التى لا تخضع لرسوم فى سوق المجموعة الاقتصادية الأوروبية الموسعة تعادل ٩٦٪ من الانتاج الزراعى لدول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ولا تخضع سوى ٤٪ من منتجات دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك لاجراءات السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية . وتؤكد دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك أن بعض الدول الأعضاء فى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك تعتمد تقريبا فى جميع عائداتها من التصدير على السلع التى لم تمنح حرية الوصول الى السوق .

وقد تم الاتفاق على أن الاحصاءات المستخدمة فى تطبيق النظام ستكون تلك التى يتم الحصول عليها بعد الدراسة الدقيقة لاحصاءات حسابات دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك والمجموعة الاقتصادية الأوروبية المأخوذة من سعر التسليم على ظهر السفينة .

وسيقتصر النظام على المنتجات المذكورة من قبل لأنها :

(أ) استبعدت من الاستهلاك المحلى فى دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

(ب) أدخلت فى شبكة التصنيع التجارية الداخلية هناك حتى يتم تصنيعها ويتسم استقرار عائدات السلع المصدرة الذى تقترحه المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالتمييز الواضح . وتتمثل واحدة من أهم سمات النظام فى أنه سيطبق على عائدات صادرات دولة من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك من السلع المذكورة من قبل ، خلال العام الذى يسبق العام الذى يطبق فيه النظام ، وتمثل عائدات السلعة أو السلع المصدرة الى جميع المناطق ١٠٪ على الأقل اجمالى عائداتها من السلع المصدرة ، ومع هذا فبالنسبة للسيزال ستصل النسبة الى ٥٪ . أما فى الدول المتخلفة والمناطق غير الساحلية والجزرية فستنخفض هذه النسبة الى ٢ر٥٪ . وقد اكدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن النظام سيطبق على عائد السلع المصدرة من قائمة السلع الضرورية نظرا لأهميتها الاقتصادية .

ويتسم النظام بالمرونة . اذ أنه يشترط فى حالة ما اذا تأثرت بعد مضى ٢٤ شهرا من تاريخ سريان الاتفاقية ، سلعة أو أكثر من السلع المدرجة فى القائمة المذكورة والتى تعتمد عليها دولة أو أكثر من دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك الى حد بعيد جدا ، نتيجة لتقلبات عنيفة ، فان المجموعة الاقتصادية الأوروبية ستولى اعتبارا يتسم بالتعاطف لهذه السلعة أو السلع حتى تدرج فى القائمة . ولتفادى التهريب والمتاجرة فى السلع من جانب الدول التى لا تنتمى الى دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك ، فان دول افريقيا والكاريبى والباسيفيك المعنية ستشهد رسميا بأن السلع التى يطبق عليها النظام ناتجة من أراضيها أصلا .

ملحـق

بيانات احصائية فيما يتعلق بالمساعدات التى تقدمها الدول العربية وايران للدول الافريقية وغيرها

١ ـ المساعدات الثنائية التى تقدمها الدول العربية وايران للدول النامية فى أفريقيـا ، حتى تاريخ ٣١ مارس ١٩٧٥ ان أمكن مقسـمة الى فئتين :

(أ) الدول التى تقدم المساعدات والدول المستفيدة .

(ب) الالتزامات الواجب دفعها والتوزيع الفعلى للمساعدات .

٢ ـ المساعدات متعددة الأطراف التى تقدمهـا الدول العربية وايران من خلال الوكالات مثل البنك العربى لافريقيا والصندوق العربى الخاص لافريقيا والبنك العربى الافريقى وبنك التنميـة الاسلامى وصندوق المساعدات الفنيـة العربية لافريقيـا ... الخ ، مع ادراج حجم مخصصات كل دولة من الدول المستفيدة .

٣ ـ المساعدات متعددة الأطراف التى تقدمها الدول العربيـة وايران عن طريق الوكالات الدوليـة مثل صندوق الطوارىء الخاص التـابع للأمم المتحـدة .

١ . (أ) التزامات المساعدات الثنائية من الدول العربية الى الدول الافريقية (غير العربية) ١٩٧٤ (مقدرا بملايين الدولارات الامريكية)

الدول التى تقدم المساعدات

الدول المستفيدة	الجزائر	ايران	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	المملكة العربية السعودية	دولة الامارات العربية	المجموع
بوروندى					١ر٠				١ر٠
تشاد				٨ر٣	٧ر٦	١ر٩			١٧ر٨
داهومى									٠ر٠
غينيا الاستوائية				١٥ر٠	١ر٠				١٦ر٠
اثيوبيا					١ر٠				١ر٠
جامبيا					١ر٤				١ر٤
غينيا					١٠ر١				١٠ر١
ليسوتو		١ر٠			٠ر٥				١ر٥
مالى	١ر٢								١ر٢
موريتانيا			٢ر٥	٣ر٣	٥ر١	٩ر٩	٣٥ر٢	١٥ر٠	٧١ر٠
النيجر									٠ر٠
منطقة الساحل								٦ر٠	٦ر٠
السنغال		١٠ر٧							١٠ر٧
الصومال			١٧ر٥	٧ر٠	٩ر٦	١٤ر٠	٣٠ر٠	١٩ر٥	٩٧ر٦
السودان		٦٤ر٠	١٠ر٠	١٥ر٦		١٤ر٠	١٤ر٤	٢١ر١	١٣٩ر١
توجو					١ر٢				١ر٢
أوغندا					١٤ر٩				١٤ر٩
فولتا العليا					٠ر٧				٠ر٧
زائير								٢٦ر٠	٢٦ر٠
زامبيا	٨ر								٠ر٨
المجموع ..	٢ر٠	٧٥ر٧	٣٠ر٠	٤٨ر٩	٥٤ر١	٣٩ر٧	٨٠ر٠	٨٧ر٦	٤٠٨ر٠

البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا :

تم الاتفاق على انشاء هذا البنك أصلا فى مؤتمر القمة العربى السادس المنعقد فى الجزائر فى نوفمبر عام ١٩٧٣ وبدأ العمل بصورة ايجابية فى مقره بالخرطوم فى يناير ١٩٧٥ . وسيتولى البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ادارة الصندوق الخاص لافريقيا . يضاف الى ذلك أن رأسماله الذى يصل الى ٢٢١ مليون دولار تم بالفعل دفع ٣٣ر٤ مليــون دولار منه حتى مارس ١٩٧٥ .

المملكة العربية السعودية	:	٥ر١٢	مليون دولار .
الجــزائر	:	٥	ملايين دولار .
الكـــويت	:	٥	ملايين دولار .
قطـــــر	:	٥	ملايين دولار .
المغـــرب	:	٩ر٢	مليون دولار .
تونس	:	٢٥ر١	مليون دولار .
عمـــان	:	١	مليون دولار .
البحـــرين	:	٢٥ر.	مليون دولار .
الاردن	:	٢٥ر.	مليون دولار .
الســودان	:	٢٥ر.	مليون دولار .

البنك العربى الافريقى : تأسس فى عام ١٩٦٤، وفى أوائل ١٩٧٤ قام بمنح قروض بلغت ١٨ مليون دولار للدول الافريقية ، وفى أغسطس زاد رأسماله بمقدار ٥٠ مليون دولار ولم يلزم البنك فيما يبدو بدفع هذه الأموال لدول معينة حتى أوائل ١٩٧٥ .

٣ ـ قيمة الالتزامات تجاه برامج التنمية للامم المتحدة وما دفع منها ١٩٧٤ (مقدرا بملايين الدولارات الامريكية)

الدولة المانحة	وكالات الامم المتحدة	صندوق الطوارىء للامم المتحدة	اتحاد التنمية الدولى	المجموع
الجزائر				
قيمة الالتزامات	٠ر٥	٢٠		٢٠ر٥
المبلغ المدفوع	٠ر٥	١٠		١٠ر٥
ايران				
قيمة الالتزامات	٢ر٤	٢٠		٢٢ر٤
المبلغ المدفوع	٢ر٤	٢٠		٢٢ر٤
العـراق				
قيمة الالتزامات	٠ر٥			٠ر٥
المبلغ المدفوع	٠ر٥			٠ر٥
الكويت				
قيمة الالتزامات	ر٦		٣٢ر٠	٣٢ر٦
المبلغ المدفوع	ر٦		١٠ر٧	١١ر٣
ليبيـــا				
قيمة الالتزامات	٠ر٧			٠ر٧
المبلغ المدفوع	٠ر٧			٠ر٧
قطـــر				
قيمة الالتزامات	٠ر٢			٠ر٢
المبلغ المدفوع	٠ر٢			٠ر٢
المملكة العربية السعودية				
قيمة الالتزامات	١٣ر٤	٣٠		٤٣ر٤
المبلغ المدفوع	١٣ر٤	٣٠		٤٣ر٤
دولة الامارات العربية				
قيمة الالتزامات	٠ر٥	١٠		٢٠ر٥
المبلغ المدفوع	٠ر٥	١٠		١٠ر٥
المجموع الكلى				
قيمة الالتزامات	١٨ر٨	٨٠	٣٢ر٠	١٣٠ر٨
المبلغ المدفوع	١٨ر٨	٧٠	١٠ر٧	٩٩ر٥

المصدر : خبراء الاقتصاد فى الشرق الأوسط .

١ - (ب) توزيع المساعدات الثنائية من الدول العربية للدول الافريقية ١٩٧٤

ليس من المتيسر بعد الحصول على بيان مفصل عن الدول التى تقـــدم المساعدات والدول المستفيدة ، وعلى أية حال فثمة زيف فى هذا الشأن، نظرا لتزايد التزامات المساعدة الشاملة من الدول العربية ، بصورة كبيرة فى عام ١٩٧٤ حتى برز عاملان أمضيا الى رقم منخفض على نحو مضلل للتوزيع الفعلى للمساعدات ، هما :

(أ) الفجوة الزمنية بين الالتزام بالمساعدات وتوزيعها .

(ب) حقيقة أن بعض الالتزامات تستغرق عدة أعوام . وعلى أية حال فان التقديرات التالية عن الدول التى تسلمت بالفعل مساعدات ربما تكون ذات قيمة :

غينيـــا	:	٥	ملايين من الدولارات .
السنغال	:	٥	ملايين من الدولارات .
الصـــومال	:	٢٥	مليون دولار .
الســـودان	:	٧٠	مليون دولار .
أوغنـــدا	:	٢	مليونى دولار .
موريتانيـــا	:	٢٥	مليون دولار .
دول افريقية أخرى	:	٤٦	مليون دولار .
المجمـــوع	:	١٧٨	مليون دولار .

٢ - المساعدات المتعددة الاطراف لافريقيا فى ١٩٧٤ واوائل ١٩٧٥

قامت الدول العربية المنتجة للبترول (باستثناء ايران) بانشاء الصندوق العربى الخاص لأفريقيا فى يناير ١٩٧٤ . وقررت منظمة الوحدة الافريقية فى أغسطس ١٩٧٤ وضع مخصصات تبدأ بـ ٢٠٠ مليون دولار . وبدأ فى أكتوبر توزيع هذه المخصصات . وتوضح الأرقام التالية الالتزامات منذ اغسطس ١٩٧٤ ، وكذلك مقدار ما تم توزيعه من المخصصات حتى مارس ١٩٧٥ .

دول افريقية أخرى :

١ ـ مجموعة الدول التى تضررت أكثر من غيرها نتيجة لارتفاع أسعار البترول :

	جملة الالتزامات	**الجزء المنفق من المساعدات**
	(مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية)	
أثيوبيا	٢ر١٤	٢ر١٤
تنزانيا	٢ر١٤	١ر٧
السودان	٦ر١٠	٣ر٥
تشاد	٨ر٨	٨ر٨
غانا	٨ر٨	٤ر٤
مالى	٨ر٧	٩ر٣

	جملة الالتزامات	**الجزء المنفق من المساعدات**
	(مقدرا بملايين الدولارات الأمريكية)	
السنغال	٥ر٧	٥ر٧
ساحل العاج	٢ر٧	٦ر٣
الكمرون	٧ر٥	٨٥ر٢
النيجر	٤ر٥	٧ر٢
فولتا العليا	٤ر٥	٧ر٢
جمهورية ملجاش	٨ر٤	٤ر٢
سيراليون	٦ر٣	٨ر١
كينيا	٦ر٣	٦ر٣
ليسوتو	٨ر٢	٤ر١
داهومى	٤ر٢	٢ر١
جمهورية افريقية الوسطى	٤ر٢	٢ر١
موريتانيا	٤ر٢	
الصومال	٠ر٢	٠ر١
غينيا	٦ر١	٨ر٠
	٩ر١٢٠	٧ر٧٨

٢ ـ الدول الأخرى :

	جملة الالتزامات	الجزء المنفق من المساعدات بملايين الدولارات الأمريكية
زامبيا	١٢٫٧	١٢٫٧
زائير	١٢٫٤	ـــ
المغرب	١١٫٨	٩٫٥
ملاوى	٧٫٥	ـــ
أوغندا	١١٫٣	١١٫٣
بتسوانا	٥٫٤	٥٫٤
سوازيلاند	٤٫٢	٢٫١
ليبريا	٣٫٦	١٫٨
موريتشيس	٢٫٧	٢٫٧
بورندى	٢٫٠	٢٫٠
رواندى	٢٫٠	٢٫٠
توجو	١٫٨	٠٫٩
جامبيا	٠٫٧	٠٫٣٥
غينيا ـ بيساو	٠٫٥	٠٫٥
غينيا الاستوائية	٠٫٥	٠٫٥
المجموع	٧٩٫١	٤٧٫١٥
المجموع الكلى	٢٠٠٫٠	١٢٥٫٨٥

الدول التى تضررت اكثر من غيرها نتيجة لارتفاع اسعار البترول + الدول الأخرى.

فهرس

